

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٤٢٦

الاثنين، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أدوم/السيد إيبو	(كوت ديفوار)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيدة كوردوبا صوريا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد عمروف
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هانتر

جدول الأعمال

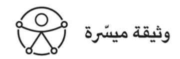
الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2018/1092)

1844301 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2018/1092)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي أفغانستان، أستراليا، بلجيكا، كندا، ألمانيا، الهند، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، اليابان، قيرغيزستان، باكستان، طاجيكستان، تركيا وأوزبكستان .

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم: السيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيدة غزال هاريس، ممثلة اللجنة المستقلة للإشراف على تنفيذ الدستور.

ينضم السيد فيدوتوف إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من فيينا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا السيد إلى المشاركة في هذه الجلسة السيد سيرج كريستيان، القائم بالأعمال بالنيابة في وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/1092، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

في جلسة اليوم، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد ياماموتو، والسيد فيدوتوف، والسفير خيرت عمروف، الممثل الدائم لجمهورية كازاخستان، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، والسيدة هاريس.

أعطي الكلمة الآن للسيد ياماموتو.

السيد ياماموتو (*تكلم بالإنكليزية*): اليوم، أود أن أركز على الانتخابات والسلام، وأن أتطرق إلى نتائج المؤتمر الوزاري في جنيف.

أولا، في ما يتعلق بالانتخابات، في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر، إدلى حوالي ٤ ملايين شخص في أفغانستان بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية. وفي العام المقبل، سيتخذ شعب أفغانستان أيضا قرار سياسيا بالغة الأهمية باختيارهم رئيسهم. وتمثل تلك الانتخابات خطوة أساسية على طريق ترسيخ الديمقراطية التمثيلية.

لقد مضى ما يقرب من شهرين منذ الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٣٣ من أصل ٣٤ مقاطعة. وحتى الآن، ظهرت النتائج في ٢٩ مقاطعة. وتبين النتائج الأولية أن ٢٨ في المائة من البرلمانيين المنتخبين حديثا هم من النساء، وهذه النسبة أعلى من الحصة. ونثني على الشجاعة والإرادة القوية لشعب أفغانستان اللتين تمثلتا بتحدي تهديد حركة طالبان وممارسة حقهم الأساسي في التصويت.

وعندما ننظر إلى الانتخابات هذا العام، من الضروري أن ندرك أن الأعمال التحضيرية والتنفيذ، فضلا عن إدارة الأمن اضطلع بها في المقام الأول الشعب الأفغاني، ولم يقم الخبراء

الدوليون إلا بتقديم المساعدة والمشورة. ومقارنة بالانتخابات في ٢٠٠٥، عندما كان ٥٥٠ خبير دوليا مسؤولين عن تنفيذ الانتخابات، لم يشارك هذا العام سوى حوالي ٦٠ خبيرا دوليا بصفة استشارية. كما أن حكومة أفغانستان تتحمل تكاليف هذا العام أكثر مما تحملته في الماضي. وانخفض التبرع الدولي من نحو ١٤٠ مليون دولار في ٢٠١٤ إلى ٦٠ مليون دولار هذا العام.

وفي مجال الأمن، كانت التهديدات حقيقية. كان هناك أكثر من ١٠٨ حوادث تم التحقق منها، مما تسبب في سقوط ٤٠٠ ضحية من المدنيين، وهو أكبر عدد من الإصابات التي وقعت في يوم واحد من أيام الانتخابات منذ ٢٠٠٩ وتم تسجيلها. وفي الوقت نفسه، لا بد من التسليم بأن مجموع عدد الضحايا المدنيين طوال فترة الانتخابات هذا العام تضاهي ضحايا عام في ٢٠١٤. نحن بحاجة إلى الاعتراف بالجهود التي تبذلها قوات الأمن الوطني، التي أدارت الأمن في المقام الأول بنفسها هذا العام بدون دعم دولي كبير كما قدم لها في ٢٠١٤.

ومع ذلك، فقد كانت هناك مخالفات رئيسية يمكن أن تتجنبها هيئات إدارة الانتخابات في الأعمال التحضيرية وتنفيذ الانتخابات البرلمانية. ومن الواضح أن المؤسسات الانتخابية بحاجة إلى إجراء تحسينات كبيرة قبل الانتخابات الرئاسية. إن المخالفات وسوء الإدارة في الانتخابات البرلمانية ستكون غير مقبولة في الانتخابات الرئاسية. ونحث بقوة اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية، فضلا عن الحكومة، اتخاذ جميع التدابير الجماعية اللازمة والتركيز بشكل مكثف في الأشهر المقبلة من أجل إكمال الإصلاحات حتى يتسنى معالجة المشاكل عند التحضير للانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩. ويتمثل الأمر الذي يكتسي قدرا أكبر من الأهمية في إجراء انتخابات ذات مصداقية من خلال إتاحة المجال للإصلاحات والأعمال التحضيرية الكافية بدلا من إجراء الانتخابات دون تنفيذ الإصلاحات السليمة من الدروس المستفادة. الانتخابات الرئاسية أمر بالغ الأهمية لمستقبل البلد.

وكجزء من التزامنا بمساعدة المؤسسات الأفغانية لإجراء انتخابات رئاسية موثوقة، سوف توصي الأمم المتحدة، استجابة لطلب الرئيس ولجنة الشكاوى الانتخابية، بتعيين خبيرين دوليين تعيين كعضوين غير مصوتين في لجنة الشكاوى. وسوف نقوم أيضا بإعادة تقييم دوري الخبيرين الدوليين في اللجنة الانتخابية المستقلة والخبراء الدوليين وتحديد ما إذا كان يلزم المزيد من الخبراء.

واستضافت حكومة أفغانستان والأمم المتحدة مؤتمر وزاري بجنيف في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وشارك ستة وتسعون بلدا ومنظمة. وقد أعاد المجتمع الدولي التأكيد من جديد أنه سيواصل مساعدة أفغانستان في تحقيق الاعتماد على الذات على أساس المساءلة المتبادلة بين شركائها الإنمائيين والحكومة. وسلم المؤتمر بالحاجة إلى إدخال تحسينات على الإصلاحات، مع التسليم بالتزام الحكومة بالمساءلة المتبادلة وخطة إصلاح حقيقي، وخاصة مكافحة الفساد. وتم التشديد على أهمية القطاع الخاص والترابط الاقتصادي الإقليمي. وتم اعتماد بيان مشترك وإطار جنيف للمساءلة المتبادلة بالإجماع في نهاية المؤتمر. وأحد النتائج الرئيسية الأخرى للمؤتمر الوزاري هي التأكيد على استمرار الدعم الدولي في مرحلة ما بعد السلام. وأعرب المجتمع الدولي عن التزامه بمواصلة تقديم المساعدة إلى أفغانستان في حالة عدم التوصل إلى اتفاق سلام مع حركة طالبان.

وفي الـ ١٧ عاما الماضية، لم تكن إمكانية التوصل إلى إنهاء النزاع قط أكثر واقعية مما هي عليه الآن. فيما يتعلق بالجانب الأفغاني، قدم الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله خطة سلام في مؤتمر جنيف الوزاري. وتم تعيين فريق للتفاوض مباشرة مع حركة طالبان. كما تم الإعلان عن مجلس استشاري رفيع المستوى يمثل مجموعة أوسع نطاقا من السياسيين الأفغان لدعم جهود السلام. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، تم تعيين رئيس جديد

لأمانة المجلس الأعلى للسلام. وفي جنيف، كان هناك اجتماع مكرس للسلام، حيث أكد المشاركون مجددا على ضرورة أن تتسق وتتماشى جميع الجهود الدولية، بما فيها تلك التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية والدول المجاورة، مع جهود السلام التي يتولاها الأفغان ويملكون زمام أمورها. إن إعادة التأكيد على توافق الآراء ذلك مهم ويأتي في الوقت المناسب، وحيث يجري تنفيذ عدد من المبادرات للنهوض بالعملية. فعلى سبيل المثال، ما برح الممثل الخاص للولايات المتحدة في أفغانستان يتحاور بنشاط مع مختلف الأطراف المعنية. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد اجتماع في موسكو، حيث شاركت فيه أطراف من المنطقة لمناقشة السلام. كما أعرب العديد من البلدان في المنطقة، بما في ذلك الدول المجاورة، عن دعمهم لعملية السلام التي يبدو أنها تتبلور.

وهذه التطورات تثلج صدر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان كذلك. ومع ذلك، نفهم أنها تمر في مرحلة حساسة، حيث يجب إتاحة الحيز السياسي كي تبلور الجهات الفاعلة الرئيسية مواقفها وتحدد كيفية الرد على التطورات التي حدثت مؤخرا. وستكون الخطوة المهمة التالية أن يلتقي ممثلو الحكومة وحركة طالبان، أو على الأقل أن يشرعوا رسميا في ما يشار إليه في الوساطة بالمحادثات بشأن المحادثات. ويحدونا الأمل في أن الزخم الحالي سيجمع هذه الأطراف معا حتى يتمكنوا من الشروع في استكشاف الكيفية التي سيعالجون بها العديد من نقاط جدول الأعمال اللازمة للتوصل إلى تسوية سلمية.

وفي هذا المحفل، تكلمت كثيرا من الأحيان عن الحاجة إلى الانتقال من الاتصالات المتفرقة إلى محادثات رسمية منظمة. والجهود جارية لإحداث هذا التغيير. وعلى الرغم من أن القتال والتحدث هما واقع في كثير من الأحيان في المراحل الأولى من عملية السلام، غير أنه صحيح أيضا أن الإجراءات في ميدان القتال يمكن أن تؤثر على التقدم المحرز في أي عملية سلام. ولذلك، أود أن أحث جميع أطراف النزاع على النظر بعناية في كيفية الحد من مستويات العنف، ولا سيما الضرر الذي يلحق بالمدنيين. وأحث جميع الأطراف على تعزيز الثقة والتمكين من إجراء الحوار.

وأدعو بلدان المنطقة على وجه الخصوص إلى الإسهام في تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء محادثات السلام، ما يسمح لشعب أفغانستان بحل خلافاته الداخلية عن طريق المفاوضات. وبالانتقال من الاتصالات إلى المحادثات، يمكننا البدء بالانتقال من منطق الحرب إلى آخر يركز على فرص السلام. وبهذا التحول، يمكننا أن نبدأ بالنظر في فوائد أفغانستان مستقرة في وسط منطقة مليئة بالوعود وإمكانات النمو، عوضا عن استمرار المخاوف من التهديدات التي تأتي من أفغانستان غير مستقرة. وكما قال الرئيس غني، ثمة حاجة إلى تغيير النظرة إلى أفغانستان من موقع خطر أو ساحة قتال إلى منبر للتعاون بحسب الموقع والمنظور الاستراتيجي. هذه لحظة أمل وإمكانيات. وككل اللحظات المماثلة، عندما يبدأ الخصوم في التعامل مع بعضهم البعض، تكون هذه اللحظة محفوفة بالمخاطر أيضا. ومن أجل مستقبل سلمي لأفغانستان، يجب تحقيق هذه الفرص وإدارة المخاطر.

وقد أشارت وحدة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة إلى أن الخسائر في صفوف المدنيين بلغت أكثر من ٠٠٠ ٨ في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر. وهذا هو نفس مستوى العام الماضي. ولا تزال الخسائر بين الأطفال مرتفعة، حيث سجل ١٣٦ ٢ حالة في نفس الفترة. ويجب أن تبذل جميع الأطراف المعنية جهودا للحد من الخسائر البشرية. حوالي ٦٠ في المائة من الخسائر جاءت نتيجة للهجمات الانتحارية والاشتباكات البرية. إن زيادة الاستهداف المباشر للمدنيين من قبل العناصر المناوئة للحكومة هذا العام هو مصدر قلق لنا. ونلاحظ أيضا الزيادة الكبيرة في الخسائر

المدنية من العمليات الجوية. وسجلت البعثة أيضا ١ ٥١٣ من الخسائر في صفوف المدنيين جراء الهجمات الانتحارية وغيرها من الهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة التي أعلن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) مسؤوليته عنها هذا العام. وهذا يزيد بأكثر من ثلاثة أمثال عن نفس الفترة من العام الماضي. وبالنظر إلى توسع نفوذ داعش في أجزاء أخرى من العالم، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء التهديدات الصادرة عن تلك الجماعة.

وقبل أن أختتم بياني، لا بد لي أن أشير إلى المعاناة المستمرة التي تلحق بنسبة كبيرة من المواطنين في أفغانستان. وعلى الرغم من التقدم المحرز في مجال الإصلاحات الاقتصادية، لا يزال هذا البلد من أشد البلدان فقرا في العالم، كما أنه يعاني من آثار تغير المناخ. وأكثر ما يقلقنا بشكل مباشر الجفاف وأعمال العنف ومعاناة ٤,٥ مليون شخص بحاجة إلى التخفيف منها. والأمم المتحدة وشركاؤها بصدد إصدار خطة للاستجابة الإنسانية في أفغانستان. والمطلوب ٦١٢ مليون دولار تقريبا لعام ٢٠١٩، وأطلب من المجتمع الدولي تقديم الدعم المالي الفوري لمساعدة المحتاجين في أفغانستان.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد ياماموتو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيدوتوف.

السيد فيدوتوف (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن.

كما جاء في بيان الأمين العام في مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان مؤخرا، نحتاج إلى جهود متجددة من المجتمع الدولي، إلى جانب الدعم والمشاركة الإقليمية، من أجل التغلب على التحديات الجسيمة المتعلقة بانعدام الأمن والفقر وغياب سيادة القانون. والأفيون غير القانوني والاقتصاد القائم على الجريمة من بين تلك التحديات الملحة، كما جاء في البيان المشترك الصادر عن المؤتمر، الذي يدعو إلى بذل جهود متزايدة لمكافحة الفساد والمخدرات غير المشروعة. ووفقا للدراسة الاستقصائية للأفيون في أفغانستان لهذا العام، فإن المساحة الكلية المزروعة بالأفيون لا تزال هي ثاني أعلى مساحة تم قياسها منذ بداية الرصد والتسجيل المنهجي لخشخاش الأفيون في عام ١٩٩٤. وقد انخفضت المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون هذا العام بنسبة ٢٠ في المائة مقارنة بالمستوى القياسي في عام ٢٠١٧، وكان مصحوبا بانخفاض في محصول الأفيون، إلا أن الانخفاض في الحالتين قد يعزى إلى الجفاف المدمر الذي عانت منه أفغانستان. وظل الاستئصال ضئيلا، حيث بلغ ٤٠٠ هكتار في أربع مقاطعات، مقارنة بـ ٧٥٠ هكتارا في ١٤ مقاطعة في عام ٢٠١٧. ونتيجة لذلك، فإن أكثر من ٥ ٠٠٠ طن من الأفيون قد تكون متاحة لإنتاج الهيروين داخل أفغانستان وخارجها، وهو ما يعني أكثر من ٦٠٠ طن من الهيروين عالي الجودة للتصدير.

وأدى استمرار ارتفاع مستويات العرض إلى انخفاض الأسعار إلى أدنى مستوى لها. وانخفضت قيمة الأفيون في المزرعة بنسبة ٥٦ في المائة مقارنة بالعام الماضي. ولكن، بقيمة ٦٠٤ ملايين دولار، لا يزال يمثل حوالي ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وارتفاع مستويات العرض من الأفيون يعني أن هناك الكثير من المخدرات التي ستذهب إلى وجهات مختلفة بسعر أرخص. علاوة على ذلك، تظل أفغانستان مصدرا هاما للحشيش. وتقرير المخدرات العالمي لهذا العام تضمن أن أفغانستان أبلغت عن ٢٢ في المائة من الإجمالي العالمي للحشيش الذي تم ضبطه خلال عام ٢٠١٦. وأفغانستان هي الضحية الأولى لهذا الإنتاج الزائد من المخدرات، مما يسهم في ارتفاع معدلات تعاطي المخدرات في البلد. قرابة ٢٠٠ طن من الأفيون الخام تستهلك سنويا. وفي تقرير لوزارة مكافحة المخدرات، يقدر أن تعاطي المخدرات بين البالغين يزيد على ضعف معدل الاستخدام العالمي. وهذا يشكل تهديدا كبيرا للصحة العامة والسلامة العامة

ويعوق بناء السلام والنمو الاقتصادي والاستقرار. ولذلك، فإن الاستجابات المتوازنة للعرض والطلب على المخدرات أمر بالغ الأهمية لدعم أفغانستان في جهودها الرامية إلى تحقيق تقدم في مكافحة الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد اتخذت الحكومة الأفغانية خطوات لزيادة القدرة على الصمود أمام التدفقات المالية غير القانونية وتعزيز الحوكمة الرشيدة. وتشمل هذه التدابير تنظيم العمل المصرفي والهيئة الوطنية للمشتريات، واستخدام التكنولوجيا الرقمية في العديد من العمليات، بما في ذلك إصدار سندات ملكية الأراضي وإقرارات الذمة المالية، وقانون واستراتيجية مكافحة الفساد، والمجلس الوطني الأعلى لسيادة القانون ومكافحة الفساد، ومركز العدالة لمكافحة الفساد، والقانون الجنائي الجديد، وقانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. ويواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقديم الدعم في جميع مجالات ولايته، بما في ذلك معالجة المجالات ذات الأولوية في إطار جنيف للمساءلة المتبادلة بشأن مكافحة الفساد والحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ويسعى المكتب إلى تكثيف الاستجابات الاستراتيجية تمشيا مع أولويات بناء السلام ومنع نشوب النزاعات في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ويشمل ذلك تعزيز الترابط بين الإجراءات القطرية والإقليمية والأقاليمية لتيسير أنشطة التنمية البديلة والوصول إلى الأسواق الدولية. ومكتبنا في كابل يدعم الحكومة الأفغانية في تحديد الأهداف المشتركة في إطار استراتيجية إقليمية لمكافحة المخدرات، التي ينبغي أن تكون متصلة بآليات التنسيق القائمة بالكامل.

وأرجو أن نتمكن من مواصلة تعزيز التقدم، بما في ذلك من خلال تنفيذ توصيات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المخدرات (قرار الجمعية العامة دإ-٣٠/١)، وكذلك من خلال الجزء الوزاري المقبل في دورة آذار/مارس ٢٠١٩ للجنة المخدرات. وكما هو الحال دائما، سيظل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ملتزما بدعم أفغانستان والمجتمع الدولي لمواجهة هذه التحديات المشتركة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد فيدوتوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير عمروف.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن تقديري لإتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) المتعلقة بأفغانستان وحركة طالبان. ويسرني أن أفعل ذلك بموجب الفقرة ٥٦ من القرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥). وأعرب عن امتناني أيضا للممثل الخاص للأمين العام، السيد تاداميتشي ياماموتو، ولبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على دعمهما لعمل لجنة القرار ١٩٨٨ وتعاونهما المستمر مع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات.

ويتمثل الهدف الرئيسي للجنة القرار ١٩٨٨ في ردع طالبان ومنعها من الاستمرار في دعم تنظيم القاعدة والتنظيمات المنتسبة إليه، فضلا عن ردع الهجمات التي تشنها طالبان على حكومة أفغانستان، وذلك عن طريق استخدام أدوات من قبيل تجميد الأصول وحظر توريد الأسلحة وحظر سفر الأشخاص المشتبه بهم على الصعيد العالمي. وفي الوقت نفسه، يهدف نظام جزاءات لجنة القرار ١٩٨٨ إلى دعم عملية السلام والمصالحة، بما في ذلك عن طريق استخدام عملية رفع الأسماء من القائمة ومنح الإعفاءات لتمكين الأشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمة من المشاركة في مفاوضات السلام والمصالحة وغيرها من الأنشطة المقررة. ولأجل ضمان مصداقية وفعالية نظام الجزاءات، فإن من الضروري اتباع الإجراءات ذات الصلة في جميع الأوقات، ولا سيما تقديم جميع الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة طلبات الاستثناءات من حظر السفر في الوقت المناسب.

وفي آخر بيان ألقته طالبان في مؤتمر موسكو المعني بأفغانستان، الذي نظمه واستضافه الاتحاد الروسي في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، كان إنهاء نظام الجزاءات أول مطلب تقدمت به طالبان. وركز التفاعل الدولي مع طالبان على مدار العام على تشجيعها على الانخراط في حوار سياسي، ولا سيما من خلال عملية مبادرة كابل. وبالإضافة إلى المبادرات التي أطلقتها أوزبكستان وإندونيسيا، قدمت مبادرات أخرى أيضا من خلال الاجتماعات التي عقدت مع كبار رجال الدين في أفغانستان وإندونيسيا وباكستان والمملكة العربية السعودية.

وتحقق الاستقرار لقيادة طالبان تحت قيادة هيبة الله آخُندزاده ونائبه سراج الدين حقاني. وفي آخر تقرير له (انظر S/2018/466) لاحظ فريق الرصد أن موسم القتال في عام ٢٠١٨ سيكون دمويا على الأقل مثلما كان عليه موسم عام ٢٠١٧. ومن المؤسف أن ذلك التنبؤ قد ثبتت صحته بالفعل بالرغم من تدابير الجزاءات المفروضة. وواصلت طالبان شن هجماتها طوال العام عبر حملة عسكرية شرسة شملت استخدام الأساليب الإرهابية مثل التسلل والاغتيالات المستهدفة وعمليات الاختطاف طلبا للفدية والتفجيرات الانتحارية. ونجحت طالبان أيضا في التغلب على وجود تنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق (داعش) في شمال أفغانستان بعد تعرضه للضعف الشديد من جراء الحملة المكثفة التي استهدفته بقيادة أفغانستان والولايات المتحدة. ولا يزال وجود تنظيم الدولة الإسلامية في شرق أفغانستان محصورا ومسيطرا عليه بسبب عامل الضغط العسكري نفسه من قبل أفغانستان والولايات المتحدة. وما تزال قوات الأمن الأفغانية تكافح في صد هجمات طالبان المتكررة على عواصم المقاطعات، إلا أنها تظل متفائلة في ذلك بسبب الدعم المتواصل والمساعدة المقدمة إليها من الوجود الدولي في أفغانستان.

ولاحظ تقرير فريق الرصد أيضا أن تنظيم القاعدة لا يزال على تحالف وثيق وعلى صلة بحركة الطالبان. ولم يطرأ أي تغيير على تلك الصلة الوثيقة في تصريحات طالبان الأخيرة. وتتوفر الموارد المالية لطالبان من الضرائب المفروضة على اقتصاد المخدرات واستخراج الموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة. ولا يمكن زيادة أثر تجميد الأصول المفروض على أنشطة طالبان غير المشروعة إلا بالحصول على معلومات إضافية عن المجالات التي استثمرت فيها حركة طالبان وداعميها الماليين عائداتهما غير المشروعة في اقتصاد المخدرات، وكذلك عائدات التصدير والموارد المعدنية المستخرجة بصورة غير مشروعة، مثل رخام ''أونيكس'' والطين الصفحي والأحجار الكريمة والذهب.

ومع أن هناك العديد من الهياكل والأطر القائمة لتنفيذ نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ٢٠١١ (١٩٨٨) فإن تنفيذه بصورة فعالة يعتمد على مشاركة الجهات الفاعلة الداخلية والإقليمية والدولية أيضا. وعليه، تدعو اللجنة الدول الأعضاء للاضطلاع بدور أكثر فعالية في تقديم المعلومات التي من شأنها أن تساعد على استمرار تحديث قائمة الجزاءات قدر الإمكان ومساعدة اللجنة في تنفيذ تدابير الجزاءات بغية تعزيز فعاليتها.

وتعتمد فعالية تدابير الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ بوجه عام أيضا على التنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان والجهات الأخرى في المنطقة. وقد سافرتُ إلى أفغانستان في العام الماضي وهذا العام مرة أخرى في إطار زيارة المجلس إلى البلد في كانون الثاني/يناير. وما زلت مقتنعا بأنه لا يزال ممكنا زيادة استخدام نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ لردع حركة طالبان ودعم عملية السلام. وهناك حاجة أيضا إلى بذل جهود متجددة لإدراج الأفراد والكيانات المرتبطين بحركة طالبان الذين لم تدرج أسماؤهم في قائمة الجزاءات بعد، والذين يمارسون أنشطة ضارة بالسلام والأمن في أفغانستان.

وتحرص اللجنة على مساعدة حكومة أفغانستان في توسيع نطاق استخدام الأدوات التي يتيحها نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨. وطوال عام ٢٠١٨ واصلت حكومة أفغانستان عرض مبادرات السلام على حركة طالبان، بما في ذلك العرض المقدم في شباط/فبراير بإجراء مفاوضات دون شروط مسبقة ووقف إطلاق النار في حزيران/يونيه وآب/أغسطس. وأشكر الممثل الدائم لأفغانستان على إحاطته التي قدمها إلى اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر، وعلى دعمه المستمر لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات خلال زياراته الثلاث إلى أفغانستان.

وتتطلع اللجنة إلى مواصلة التعاون الوثيق مع البعثة وأفغانستان ودول المنطقة الأخرى برئاسة إندونيسيا في عام ٢٠١٩.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السفير عمروف على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة هاريس.

السيدة هاريس (*تكلمت بالإنكليزية*): أتكلم اليوم بصفتي امرأة مهنية أفغانية تواصل العمل على مدى عقود من الزمن من أجل النهوض بحقوق الإنسان والتمكين الاقتصادي وتعزيز الديمقراطية في بلدي. وأنا عضو أيضا في اللجنة المستقلة للإشراف على تنفيذ الدستور. وقد جئت إلى هنا لتقديم إحاطة لمجلس الأمن بشأن آخر التطورات السياسية في أفغانستان. وسيتناول بياني الانتخابات الأخيرة المقبلة ودور المرأة والشباب في محادثات السلام، والأهمية الحاسمة للالتزام بالإطار الدستوري في مفاوضات السلام الحالية من أجل حماية الحريات المدنية للمواطنين الأفغان ووضع بلدي على طريق الديمقراطية.

وقد تحدى المواطنون الأفغان التهديد باستخدام العنف بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية التي طال انتظارها في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وخرج أربعة ملايين أفغاني من النساء والرجال والشباب والمسنين في المناطق الحضرية والريفية للإدلاء بأصواتهم. وشكّلت النساء اللائي ذهبن إلى مراكز الاقتراع لأداء واجباتهن المدنية معرضات حياتهن لمخاطر كبيرة نسبة ٣٤ في المائة من مجموع الناخبين. وتجدر الإشارة أيضا إلى مشاركة الشباب الأفغاني، حيث ترشح الشباب من النساء والرجال لتولي المناصب الحكومية في جميع أنحاء البلد، واعدين بتشكيل برلمان أكثر وعيا وفعالية من جراء تقليص ممارسات الفساد.

وفي بلد تضرر كثيرا من استمرار النزاع، فإن مشاركة المواطنين في هذه الانتخابات كانت إنجازا هاما وتأكيدا على إمكانية إنشاء المؤسسات الديمقراطية وفقا للدستور. غير أن الانتخابات واجهت تحديات كبيرة أيضا ويجب التصدي لها قبل الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠١٩. وأدى خطر العنف قبل يوم الانتخاب وأثنائه إلى استمرار إغلاق الكثير من مراكز الاقتراع. وفي مراكز اقترع أخرى في جميع أنحاء البلد، قتل الناخبون أو أصيبوا من جراء هجمات المتشددين والقنابل المزروعة على جانب الطريق أو التفجيرات الانتحارية.

وبالإضافة إلى تلك التهديدات الأمنية الخطيرة، ساد شعور عام بخيبة الأمل بسبب القصور في أداء اللجنة الانتخابية المستقلة. وشكا الناخبون من وجود مشاكل تقنية وتنظيمية، بما في ذلك تأخر افتتاح مراكز الاقتراع وعدم وجود موظفي الانتخابات وموادها، بالإضافة إلى الصعوبات التقنية المتعلقة باستخدام آلات البيانات البيومترية التي تهدف إلى منع الغش. وسُجلت آلاف الشكاوى لدى لجنة الشكاوى الانتخابية وغيرها من مؤسسات الرصد الأخرى ذات الصلة، ما يدل على عدم قدرة تلك الهيئات على الوفاء بالتزاماتها. ومن الأهمية بمكان التصدي لهذه التحديات قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة.

لقد عانت أفغانستان من ويلات الحرب طوال تاريخها الحديث. وأسفرت النزاعات عن قتل الآلاف من الأفغان وتدمير

القرى والبنى التحتية وأجبرت الكثيرين على الفرار من ديارهم. ولذلك فإن بناء السلام يعدُّ أولوية ملحة. وأعطت التطورات الإيجابية التي حدثت من قبيل إبرام الاتفاقات السياسية مؤخرا مع طالبان الأمل للكثير من الأفغان. غير أن تلك المفاوضات أثارت شواغل جدية فيما يتعلق بالمشاركة الفعالة للنساء والشباب في عملية السلام الناشئة عنها.

وتكفل المادة ٢٢ من دستور أفغانستان المساواة بين المرأة والرجل أمام القانون.

شهد وضع المرأة تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة، بما في ذلك الحصول على التعليم والصحة والعمل، وقد أسهمت إسهاما كبيرا في في التنمية في أفغانستان ما بعد الطالبان.

مع ذلك، وعلى الرغم من الدور الهام الذي اضطلعت به المرأة في تحقيق التغيير الاجتماعي في البلد، فإن عدم المساواة بين الجنسين والعديد من الحواجز التي تعوق مشاركتها المجدية لا تزال قائمة. تعاني المرأة الأفغانية من العنف وانعدام الأمن وعدم إمكانية الوصول إلى العدالة.

وبالنظر إلى تاريخ الطالبان في أفغانستان، فإن بناء السلام المستدام مع الحيلولة دون إعادة إرساء حكم المتطرفين يتوقف على إشراك المرأة بصورة مجدية. ولضمان السلام المستدام، يجب أن يكون المتضررين من النزاع جزءا هاما من عملية السلام، في المفاوضات وفي تصور الحلول على السواء. لذا، من الأهمية بمكان للحكومة أن تشرك المجتمع المدني والأفغان العاديين من جميع مشارب الحياة بحيث يكون لهم رأي في مستقبل بلدهم ويشعرون بملكية القرارات التي ستحدده.

وعلى الحكومة أن تكفل إزالة أي عقبات مستمرة تحول دون مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة العامة والسياسية وأن إشراكها أولوية غير قابلة للتفاوض. يجب أن يكون للمرأة أدوار رسمية وفنية ومحددة على كل مستوى من مستويات العملية السلام. وبالإضافة إلى ذلك، الشباب، وهو الجيل الذي سيتحمل نتائج عملية السلام الحالية، لا بد أيضا من استشارته وأن يتمتع بإمكانية الوصول المباشر إلى طاولة المفاوضات وأن يدرج في اتفاقات السلام. وعلى حكومة أفغانستان أيضا أن تضمن الشفافية وإطلاع المواطنين على أية تطورات في عملية السلام.

لقد شكل وضع الدستور في عام ٢٠٠٤ نقلة هامة لأفغانستان بعد عقود من الحرب والفوضى. وعلى الرغم من سنوات النزاع عقب اعتماد دستور، فقد أحرزت أفغانستان تقدما متواضعا فيما يتعلق بسيادة القانون والحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة. غير أن هذا التقدم يتعرض لخطر جسيم نتيجة الاقتراحات المتكررة بتعديل الدستور لتلبية مطالب الطالبان. تثير هذه المقترحات شواغل بشأن الحفاظ على الحكم الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان والفصل بين السلطات، على النحو المنصوص عليه في الدستور الأفغاني.

لا يجيز دستور أفغانستان إدخال تعديلات على الحقوق الأساسية إلا إذا كان الهدف هو تحسينها. في يوم الانتخابات، حاولت الطالبان تخويف السكان للبقاء في منازلهم واعتبار العملية الديمقراطية صورية. لذلك من الواضح أن نية حركة الطالبان إدخال تعديلات لن تحسن الدستور وإنما ستؤدي إلى التخلي عن الحقوق والحريات التي كافحنا من أجلها طوال ١٧ عاما. إدخال تغييرات على الدستور من أجل التفاوض بشأن السلام هو خط أحمر يجب عدم عبوره.

ولذلك، أحض مجلس الأمن على كفالة تقيد جميع مفاوضات سلام أو محادثات السلام بإطار الدستور الحالي. أي حلول وسط بشأن حقوق وحريات المواطنين ستمحو المكاسب التي تحققت بشق الأنفس خلال عقدين من الزمن. ولن يتحمل المجتمع الدولي الثمن وحده، بل والأفغان العاديين، إذ سينتزع

منهم الأمل الذي راودهم في الانتخابات الأخيرة بتحقيق أفغانستان ديمقراطية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة حارث على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد سايكال (أفغانستان) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم لرئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونرحب أيضا بحضور زميلنا الفاضل، الممثل الخاص للأمين العام ياماموتو؛ والسيد فيدوتوف، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيدة غزال حارث، من المجتمع المدني في بلدنا.

ونشكر الأمين العام على تقريره (S/2018/1092)، الذي يقدم تحديثا مستكملا مفيدا عن الحالة العامة في أفغانستان.

تنعقد جلسة اليوم في ظل تطورات هامة. وهي تشمل تجديد الشراكة الدولية، على النحو الذي أكده المؤتمر الوزاري في جنيف، واعتماد قرار الجمعية العامة ٧٣/٨٨ عن أفغانستان، قبل أسبوعين؛ والتدابير الجديدة المتخذة في سياق جهود السلام التي يقودها الأفغان، بدعم من الشركاء الإقليميين والعالميين؛ والتقدم المتواصل من جانب قوات الدفاع والأمن الوطنية في كفاحها ضد الجماعات الإرهابية الإقليمية والعالمية، فضلا عن تعزيز التعاون الاقتصادي بفضل مشاريع الترابط الإقليمي. وعلاوة على ذلك، كانت انتخاباتنا البرلمانية، على الرغم من التحديات، فرصة أخرى حيث خطا شعبنا، من خلال عمليات الاقتراع، خطوة أخرى نحو توطيد الديمقراطية وسيادة القانون.

هذه السلسلة من الأحداث تقدم صورة واضحة عن الطريقة التي يحدث بها شعبنا تحولا في رحلته الصعبة صوب الاستقرار والاعتماد على الذات. وقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور حاسم في المشاركة في رئاسة مؤتمر جنيف بشأن أفغانستان ودعم انتخاباتنا البرلمانية، ونحن نشعر بالامتنان لها.

ففي مجال الأمن، كبحت قوات الأمن الوطنية، بتضحيات كبيرة، جماح العناصر الإرهابية في جميع أنحاء أفغانستان. وفشلت حركة الطالبان والجماعات المنتسبة لها في تحقيق مكاسب حقيقية في أي مكان في البلد. وجرى إحباط الهجمات التي استهدفت الاستيلاء على أراض، بما في ذلك عواصم مقاطعات، وعانت صفوف العدو من خسائر جسيمة. وعليه، لجأت هذه الجماعات، بمن في ذلك المقاتلون الإرهابيون الأجانب، إلى مستويات جديدة من الوحشية، مع عدد متزايد من الهجمات الإرهابية الجبانة على المراكز السكانية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد الضحايا المدنيين.

وفي مواجهة هذه الأعمال الوحشية، يقف شعبنا في تحد في سعيه لتحقيق السلام والديمقراطية. وقد تجلى هذا الالتزام في خروج أكثر من ٤ ملايين أفغاني، ما يزيد على ٤٥ في المائة من الناخبين المسجلين، في يوم الانتخابات للإدلاء بأصواتهم، على الرغم من كل التهديدات والهجمات في أجزاء مختلفة من البلد. كان كل مرشح وكل ناخب هدفا لحركة الطالبان. وبينما ننتظر النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية، ينصب تركيزنا المقبل على معالجة أوجه القصور القائمة لكفالة النجاح في الانتخابات الرئاسية المقررة حاليا في نيسان/أبريل من العام المقبل.

لقد اختار شعبنا واستلهم من شراكة المجتمع الدولي المتجددة والدعم لعدد من الضرورات الحاسمة لتحقيق النجاح في نهاية المطاف. ومن أهم المسائل التي نوقشت في جنيف جهودنا لتحقيق السلام، التي عرضها الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله في سياق خريطة الطريق من أجل السلام التي نوقشت باستفاضة. لقد عززنا مستوى غير مسبوق من توافق الآراء بشأن ضرورة تحقيق السلام على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وعلى الصعيد الداخلي، توجت عملية تشاورية واسعة

النطاق بإنشاء فريق تفاوضي ومجلس استشاري سيوفر مدخلات استراتيجية بشأن مختلف جوانب ومراحل محادثات السلام بمجرد أن تبدأ. وقد عرفت للتو هذا الصباح أن المجلس عقد أول اجتماعاته اليوم.

وعلى الصعيد الإقليمي، وقف عدد إضافي من البلدان وراء جهودنا، مع إدراك أن آفاق السلام أصبحت الآن في المتناول. وعلى الصعيد الدولي، نحن نرحب بجهود الممثل الخاص للولايات المتحدة الأمريكية المعني بالمصالحة في أفغانستان، ما جلب زخما جديدا لجهود السلام.

ونرحب بجميع أشكال دعم السلام ونؤكد على أن جميع هذه المبادرات ينبغي أن تكون تحت إشراف قيادة أفغانستان لهذه العملية. وأود أن أؤكد للمجلس أننا نسعى إلى سلام دائم، مع زيادة الفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية لشعبنا: سلام يحمي حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة، ويوطد المكاسب التي تحققت في الـ ١٧ عاما الماضية، سلام يبقي أفغانستان صديقة للمنطقة والعالم بأسره. لن يتسامح شعب أفغانستان، الذي دفع ثمنا باهظا على مدى الـ ٤٠ عاما الماضية من النزاعات المفروضة عليه، مع أي إساءة استخدام أو استغلال لعملية السلام، من جانب أي شخص.

وعلى الرغم من ذلك، فإن ضرورة الدعم الإقليمي الحقيقي والملموس للسلام بالغة الأهمية. وقد دأبنا على تأكيد أن حكومة باكستان لها دورا مهم بصفة خاصة، نظرا لما لها من تأثير على الشخصيات الرئيسية في الطالبان.

إن دعم السلام هو أحد الالتزامات الرئيسية المنصوص عليها في خطة العمل الأفغانية الباكستانية للسلام والتضامن، والتي دخلت حيز النفاذ في نيسان/أبريل. وتشكّل خطة العمل إطاراً مهماً لمكافحة الإرهاب بفعالية وللمساعدة على تعزيز السلام وتفادي انتهاكات السلامة الإقليمية. بيد أن إحراز تقدم على جبهات شتى لا يزال بعيد المنال حتى الآن.

وفي يوم السبت الماضي، عقدت أفغانستان وباكستان والصين اجتماعا على مستوى وزراء الخارجية في كابل في إطار الجولة الثانية من منتدى الحوار الثلاثي، حيث تركّزت المناقشات على التدابير الملموسة لبناء الثقة من خلال معالجة المسائل المعلّقة، مع التركيز بصفة رئيسية على مكافحة الإرهاب للحدّ من العنف في أفغانستان. وفيما يتعلق بجهود السلام، أكدنا مجدداً طلبنا من باكستان القيام بما هو ضروري لتيسير المحادثات المباشرة. وفيما يتعلق بالأمن، أكّدنا أنه لن يتسنى بناء الثقة المتبادلة والطمأنينة إلا عندما نرى تراجعا في العنف واتخاذ مزيد من التدابير الملموسة ضد العناصر الإرهابية. ونأمل أن نرى إحراز تقدّم ملموس في الأسابيع والأشهر المقبلة استناداً إلى الالتزامات المعلنة، فضلاً عن توقعات شعبنا والمجتمع الدولي.

لقد أثّرت أسوأ نوبة جفاف تضرب أفغانستان خلال هذا القرن على شعبنا، حيث تسببت في انعدام الأمن الغذائي والنزوح الداخلي وفي آثار إنسانية وخيمة أخرى. ونناشد المجتمع الدولي أن يساعد في توفير الدعم اللازم للمساعدة على التخفيف من حدة هذه الحالة المثيرة للقلق، بما في ذلك عن طريق تقديم تبرعات لنداء الطوارئ الذي أطلقته الأمم المتحدة. وفي خضم التحدّيات التي تواجه أفغانستان، لا ينبغي التغاضي عن معالجة الأزمة الإنسانية بصورة ملائمة.

وقد قام مجلس الأمن بزيارة كابل تحت رئاسة كازاخستان في كانون الثاني/يناير وقطع تعهّداً قوياً بتحسين التنسيق والتوافق في الآراء بشأن الأمن والتنمية في أفغانستان. وعُقدت بعد ذلك الجلسة الوزارية الرفيعة المستوى للمجلس بشأن بناء شراكات إقليمية في أفغانستان ومنطقة وسط آسيا باعتبارها نموذجاً للربط بين الأمن والتنمية (انظر S/PV.8162). وكان لذلك عظيم الأثر في تحديد اتجاه لتناول أمن أفغانستان من منظور إنمائي. وأدى ذلك إلى تعزيز التركيز من جانب طائفة واسعة من الشركاء الإقليميين على النهوض بالعديد من المشاريع الكبرى، ولا سيما

في إطار مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان بقيادة أفغانية وعملية قلب آسيا – إسطنبول.

وافتتح الرئيس غني في الأسبوع الماضي، في حدث تاريخي، ممر اللازورد للنقل الذي طال انتظاره، وهو المشروع الذي كان وزير الخارجية رباني ونظراؤه التركماني والأذربيجاني والجورجي والتركي قد وقعوا عليه في عشق آباد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ويعيد هذا المشروع، الذي يُعد معلما على الطريق، إحياء الطريق التجاري القديم في صيغة عصرية، إذ ينقل المنتجات الأفغانية الشهيرة إلى تركيا والأسواق الأوروبية عبر تركمانستان وأذربيجان وجورجيا.

وعلاوة على ذلك، ومنذ العام الماضي، قمنا بتفعيل ممرات الشحن الجوي مع الهند وكازاخستان وتركيا وأوروبا والاتحاد الروسي والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والصين، مما أدى إلى زيادة كبيرة في تصدير المنتجات الأفغانية إلى الخارج. ولا يزال ميناء تشاباهار بوابة هامة من أجل توفير سبل وصول مجدية من الناحية التجارية إلى البحار، حيث أنه يربط المحيط الهندي بأفغانستان ووسط آسيا وما وراء ذلك. وفي هذا الصدد، نقدّر التعاون والمرونة من جانب شريكتنا الاستراتيجية، الولايات المتحدة، في العمل مع أفغانستان وإيران والهند نحو استثناء الميناء من جزاءاتها. كما شهدنا في هذا العام تنفيذ الجزء الأفغاني من مشروع خط أنابيب الغاز الرابط بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، الأمر الذي من شأنه إحداث ثورة في قطاع الطاقة في تلك البلدان الأربعة.

لقد أظهرت التجربة أن التقدم على جميع الجبهات – من التنمية والأمن إلى الازدهار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية – في أفغانستان وفي أماكن أخرى يتحقق على أفضل وجه في جو من الصداقة ووحدة الهدف والثقة المتبادلة والتعاون من أجل الصالح العام. وأفغانستان مثال نادر لبعثة تلاقت بشأنها آراء مختلف البلدان، ومن مختلف الكتل السياسية والهياكل الأمنية، وذلك لغرض جماعي هو كفالة أن تكون أفغانستان آمنة ومستقرة وتعزيز السلم والأمن الإقليميين والعالميين عن طريق ذلك.

ويسرّنا أن هذا الأمر الضروري يتجلّى في قرار الجمعية العامة ٨٨/٧٣، بشأن الحالة في أفغانستان، الذي اتُّخذ قبل أسبوعين. ويشدد القرار على أن الأخطار التي تهدد الاستقرار والتنمية في أفغانستان والمنطقة تتطلب توثيق التعاون وزيادة تنسيقه، فضلاً عن زيادة الاتساق والتكامل في النهج المتبع بين بلدان المنطقة والمجتمع الدولي، لتحقيق السلام والأمن والازدهار والتنمية المستدامة للبلد على المدى الطويل. وفي هذا الصدد، فإنه يؤكد مكانة أفغانستان بوصفها منبراً لهذا التعاون الدولي. وذلك يوفّر الضمان الأكيد لإنجاز المهمة التي بدأناها جميعاً قبل ١٧ عاماً. وفي سياق هذا الهدف، يجب ألا يكون هناك أي مجال على الإطلاق للنظر إلى أفغانستان كمكان خطر وساحة معركةٍ لحرب بالوكالة، بل كمنبر للتعاون والمودة بحكم موقعها ومنظورها الاستراتيجي.

وفيما نقترب من العام الجديد، هناك اثنتان من المسائل ذات الأهمية الحاسمة من أجل نجاح أهدافنا المشتركة. أولاً، يجب أن تكون العملية الانتقالية السياسية شفافة وشاملة للجميع ومقبولة لدى الشعب الأفغاني وأن تؤدي إلى تعزيز وحدتنا الوطنية واستقرارنا السياسي. ونتطلع إلى استكمال المرحلة الانتقالية، التي سيتمخض عنها تشكيل برلمان وحكومة جديدين، قد أعيد تنشيطهما. وثانياً، في ما يتعلق بعملية السلام، ينبغي أن توفر نتائجها الأساس للسلام الدائم، مع الحفاظ على مكاسبنا الديمقراطية العديدة في جميع المناحي، وأن تضمن، قبل كل شيء، أن يظل بلدنا على مسار التقدم والديمقراطية والتنمية. ونحن نعوّل على دعم المجلس وجميع الشركاء الدوليين من أجل نجاح جهودنا المشتركة.

أودّ أن أختتم بتوجيه الشكر والامتنان إلى أعضاء المجلس المنتهية ولايتهم – إثيوبيا وبوليفيا والسويد وكازاخستان وهولندا.

ونحن ممتنون بشكل خاص إلى البعثة الدائمة لمملكة هولندا لدى الأمم المتحدة على كل ما بذلته من جهود بصفتها القائم على الصياغة بشأن أفغانستان في مجلس الأمن هذا العام. فقد كان هناك تعاون عظيم بين البعثتين الدائمتين لبلدينا بشأن جميع المسائل ذات الصلة بعمل المجلس بشأن أفغانستان. كما نشكر كازاخستان على تيسير زيارة المجلس إلى أفغانستان في كانون الثاني/يناير، وعلى القيام بدور إيجابي في السلام والأمن والتنمية في أفغانستان والمنطقة في إطار المجلس.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن – ألمانيا وإندونيسيا وبلجيكا والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا. ونتطلع إلى العمل عن كثب معهم خلال فترة عضويتهم في المجلس.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص ياماموتو والمدير التنفيذي فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود أيضاً أن أشكر السفير عُمروف، ممثل كازاخستان، على الإحاطة الإعلامية السنوية بشأن العمل الممتاز الذي تضطلع به لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١). وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني للسيدة هاريس على مشاطرتنا تحليلها المتعمق وتوصياتها القيمة، فضلاً عن السفير سيكال على بيانه المستنير. وأود أيضاً أن أشكره على الكلمات الرقيقة التي أعرب عنها بشأن قيامنا على الصياغة، والتي أعزو الفضل فيها لأعضاء فريقي، لأنهم قاموا بكل العمل الشاق.

في المناقشات السابقة، أكّدت مملكة هولندا دائماً على الحاجة إلى اتباع نهج متكامل وشامل للجميع إزاء التحديات في أفغانستان. ومن هذا المنطلق، أود أن أركّز على ثلاث مسائل: أولاً، حقوق الإنسان وسيادة القانون؛ وثانياً، الانتخابات؛ وثالثاً، السلام.

احتفلنا في هذا الشهر بمرور ٧٠ عاماً على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

لقد حرم معظم أبناء الشعب الأفغاني من حقوق الإنسان تحت حكم حركة طالبان.

وأحرز قدر كبير من التقدم على مدى سبعة عشر عاما منذ نهاية حكم طالبان الوحشي، إلا أنه لا تزال هناك تحديات كثيرة، على نحو ما أشار مقدمو الإحاطات الإعلامية. والشعب الأفغاني لا يمكنه التمتع بالعديد من الحقوق الأساسية المكرسة في الدستور الأفغاني. ونؤيد الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان للعمل بشكل وثيق مع جميع المؤسسات الأفغانية في التغلب على التحديات المتصلة بهذه الحقوق. وتشمل هه الجهود وجود نظام عدالة قادر على أن ينفذ تنفيذا كاملا التقدم الذي أحرزه البلد في الإصلاح التشريعي وفي الأحكام الدستورية التي تضمن حقوق المرأة والقضاء على العنف ضد المرأة.

كما أن الحالة الأمنية تشكل عقبة رئيسية أمام ضمان الحقوق الأساسية. وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بالقلق إزاء استمرار ارتفاع مستوى الإصابات بين المدنيين. إن الاستهداف المتعمد للمدنيين من جانب القوات المناوئة للحكومة أمر غير مقبول تماما؛ ونحن ندينه بأشد العبارات.

لقد أسهم حوالي ٤ ملايين أفغاني في تشكيل مستقبل أفغانستان من خلال الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر. وقد بعثوا برسالة قوية مفعمة بالأمل. ونأمل أن يكون الإقبال على الانتخابات الرئاسية أعلى بكثير، مع زيادة مشاركة الشباب والنساء.

لقد أظهرت الانتخابات البرلمانية أنه يجب إدخال تحسينات على العملية الانتخابية. وستبذل الحكومة الأفغانية واللجنة الانتخابية المستقلة كل ما في وسعها لضمان إجراء الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٩ بطريقة منظمة وموثوقة. ونحثهم بقوة على تنفيذ الدروس المستفادة، وندعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لدعم العملية. فلا بد من إدخال تحسينات على تنفيذ التحقق البيومتري، وتدريب موظفي الانتخابات، وتوعية الناخبين.

كما تضطلع اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية بأدوارهما وولاياتهما، وهي منفصلة ولكنها مترابطة. ومن المهم أن تعمل كلتا المؤسستين معا نحو تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تنظيم انتخابات حرة ونزيهة تتسم بالمصداقية والشرعية. وثمة حاجة لانخراط جميع الجهات المعنية من مختلف الانتماءات السياسية في حملات سياسية بطريقة بناءة وسلمية، مع التقيد بأعلى المعايير الديمقراطية.

إن تحقيق السلام أمر ممكن، وقد حان الوقت للقيام بذلك. ونحث حركة طالبان على إبداء رد فعل مماثل للعرض الذي قدمته الحكومة الأفغانية للمشاركة في مفاوضات سلام مباشرة. ونشيد بالرئيس غني على قيادته الشجاعة في التحضير للمفاوضات. وما من بديل عن القيام بعملية سلام تتولى أفغانستان قيادتها والمسؤولية عنها، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والمجتمع الدولي.

وبالإضافة إلى الاتفاق على معايير جديدة للتنفيذ الهام للإصلاحات، أعاد بيان جنيف التأكيد مرة أخرى على دعم المجتمع الدولي من أجل تحقيق السلام في أفغانستان. ولكن تحقيق السلام ينبغي ألا يؤدي إلى دحر التقدم المحرز على مدى ١٧ سنة الماضية، ولا يمكن أبدا أن يأتي على حساب الحقوق الأساسية لجميع الأفغان.

هناك جيل جديد من الأفغان يطرق باب أفغانستان جديدة، شباب من النساء والرجال موهوبين ومثقفين لا يريدون العودة إلى الفترة المظلمة لحكم رجال الدين. وقد بين رامز بختيار ذلك بجلاء، وهو أول ممثل أفغاني من الشباب لدى الأمم المتحدة، الذي دعي لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.8354). لقد انتخب رامز كجزء من مبادرة مشتركة بين أفغانستان ومملكة هولندا. كما تجسد ذلك في ٨ آذار/مارس (انظر S/PV.8199)، عندما أكد العديد من أعضاء المجلس على أهمية خطة المرأة والسلام والأمن في أفغانستان، وهي رسالة عززتها حقيقة أن الغالبية العظمى من أعضاء المجلس في ذلك الاجتماع كانت تمثلها قيادات نسائية.

إن نداء شعب أفغانستان واضح: إننا بحاجة إلى اتفاق سلام قابل للتطبيق. وذلك سيتطلب الشجاعة السياسية من جانب جميع الأطراف المعنية؛ وسيتطلب المثابرة؛ وسيتطلب وحدة جهود المجلس. ووحدة الجهود هذه هدف ما فتئنا نسعى إلى تحقيقه، بصفتنا القائم على الصياغة هذا العام. فقد تمكن المجلس، من خلال العمل بصورة جماعية ومرنة، من تقديم توجيهات ورسائل واضحة بشأن التطورات الهامة في أفغانستان، بما في ذلك فيما يتعلق بعملية السلام، والانتخابات، وجهود الإصلاح، والهجمات الإرهابية المتعددة التي تؤثر مس الحياة اليومية للشعب الأفغاني. وستواصل مملكة هولندا، خارج المجلس، التركيز على تلك المواضيع والتحديات الهامة. فلا بد من معالجتها بعناية على طول الطريق الصعب نحو تحقيق ما يستحقه شعب أفغانستان عن حق من السلام والتنمية المستدامين.

وأخيرا، أود أن أشكر السفير سايكال، والممثل الخاص ياماموتو شخصيا، فضلا عن فريقيهما، على تعاونهما الممتاز خلال العام الماضي. ويمكنهما التعويل على دعمنا المستمر، بما في ذلك خارج المجلس.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود الآن أن أتكلم بصفتي الوطنية.

نتوجه بالشكر للممثل الخاص للأمين العام ياماموتو على إحاطته الإعلامية وإسهامه الشخصي في تحقيق السلام والازدهار في أفغانستان. ونشيد بعمل موظفيه المؤهلين وتفانيهم. كما نعرب عن امتناننا لوكيل الأمين العام فيدوتوف على ما قدمه من معلومات مستكملة شاملة، ونعرب عن امتناننا للسيدة غزال هاريس، ممثلة لجنة الرقابة الدستورية المستقلة، وزميلي ممثل أفغانستان، السفير سايكال، على بيانيهما.

نلقي اليوم بياننا النهائي بوصفنا عضوا غير دائم في مجلس الأمن في إطار جدول الأعمال المعنون ”الحالة في أفغانستان“. وعلى نحو ما أشار رئيس كازاخستان، فخامة السيد نور سلطان نزارباييف، في بيانه السياسي أمام مجلس الأمن، فقد كانت أفغانستان أحد الأولويات الرئيسية خلال عملنا في مجلس الأمن. وسنواصل الدعوة إلى تحقيق السلام في البلد الشقيق، سواء في الجمعية العامة أو المنظمات الإقليمية، وعلى الصعيد الثنائي بعد انتهاء عضويتنا في المجلس.

لقد حاولنا خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن تركيز انتباه المجلس على حل النزاع في أفغانستان لإحلال السلام في ذلك البلد، وتحقيق التقدم والازدهار في المنطقة بأسرها. وقد نظمنا زيارتين إلى أفغانستان، تمت الإشارة إليهما بالفعل. الأولى جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وقام بها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان ومن يرتبط بهما من أفراد وكيانات. والزيارة الثانية قام بها مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير. كما عقدنا مناقشة وزارية في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8162) في إطار بند جدول الأعمال ”بناء شراكات إقليمية في أفغانستان ومنطقة وسط آسيا باعتبارها نموذجا للصلة بين الأمن والتنمية“. كما بدأت كازاخستان اعتماد بيان رئاسي S/PRST/2018/2 بشأن أفغانستان وآسيا الوسطى. وقد ساعدت تلك المبادرات أعضاء مجلس الأمن على تحسين فهم الحالة الراهنة في أفغانستان والتماس السبل الكفيلة بحلها.

وترحب كازاخستان بالانتخابات البرلمانية في أفغانستان، التي أجريت في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. لقد كانت معلما هاما في طريق البلد نحو التحول إلى دولة ديمقراطية. وفي الوقت نفسه، نعرب عن قلقنا إزاء الزيادة في أعمال العنف خلال فترة الانتخابات. ونتفق مع الأمين العام بشأن الحاجة إلى استخلاص الدروس من العملية الانتخابية واتخاذ التدابير المناسبة خلال الانتخابات الرئاسية المقبلة في العام القادم، سواء من حيث التنظيم أو الأمن. ومن المهم أن تتحمل جميع الأطراف السياسية المعنية المسؤولية عن هذه العملية.

وتؤيد كازاخستان تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة أفغانستان. وفي هذا الصدد، نرحب بمؤتمر جنيف الوزاري الذي عقد مؤخرا والبيان المشترك الصادر عنه. وسنواصل دعم عملية كابل، والهياكل والمبادرات الإقليمية، وكذلك عملية قلب آسيا – اسطنبول ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان.

ونثني على شركائنا من وسط آسيا لعقد مؤتمر طشقند في آذار/مارس، وما يبذلونه من جهود في إطار صيغة موسكو. كما نحيط علما بأهمية فريق الاتصال المشترك بين منظمة شنغهاي للتعاون وأفغانستان، وخطة العمل الأفغانية الباكستانية للسلام والتضامن، بالإضافة إلى بعثة الدعم الوطيد. وقد شاركنا في تقديم القرار ٨٨/٧٣ بشأن أفغانستان، الذي اعتمدته الجمعية العامة مؤخرا. ومع ذلك، فإن جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي يجب أن يقودها الأفغان ويتولوا زمامها لكي تكون ناجحة.

وعلى الرغم من التدابير التي اتخذتها حكومة أفغانستان، لا تزال الحالة الأمنية متقلبة. ونشعر بالقلق إزاء الزيادة في عدد الضحايا بسبب الهجمات الواسعة النطاق من جانب القوات المناوئة للحكومة والإرهابيين، بما في ذلك استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة والتفجيرات الانتحارية. وندرك المشاكل الخطيرة الناجمة عن ارتفاع مستوى الضحايا المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، نتيجة للغارات الجوية. ويساورنا القلق إزاء استمرار عملية تجنيد الشباب من الرجال والنساء في صفوف التنظيمات الإرهابية، فضلا عن حوادث الاختطاف والاعتداء الجنسي على الأطفال، والهجمات على المدارس والمؤسسات الطبية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ونرحب بالجهود المشتركة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان واليونيسيف في معالجة تلك المسائل.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء تزايد وجود المقاتلين من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في شمال أفغانستان. فعلى الرغم من الخسائر التي عانوا منها، لا سيما في ولاية جوزجان، فإن التهديد الذي يشكلونه بالنسبة لبلدان آسيا الوسطى جراء أنشطتهم المدمرة لا يزال كبيرا. ويواصل مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) تجنيد المقاتلين، بما في ذلك من بلدان المنطقة الأوسع نطاقا.

ولا تزال مشكلة المخدرات مستمرة في أفغانستان، رغم أن سنتي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ شهدتا انخفاضا في إنتاج المخدرات بسبب الجفاف بحسب التقرير الأخير لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر. وأثر الجفاف على العديد من مناطق أفغانستان، وأدى إلى انخفاض أسعار الأفيون. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من المهم توفير سبل بديلة لزراعة المحاصيل للمزارعين، من أجل الحد من مشاركتهم في إنتاج وصنع المخدرات في المستقبل.

ونحن مقتنعون بأن التعاون الاقتصادي الوثيق بين بلدان المنطقة وإدماج أفغانستان في المنطقة سيؤدي إلى تعزيز الاستقرار وتيسير عملية المصالحة الأفغانية. وسيساعد ذلك على إيجاد فرص جديدة للشباب الأفغان والحد من مشاركتهم في الجريمة المنظمة وإنتاج الأفيون، مما سيكون له أثر إيجابي على الحالة في البلد، وفي المنطقة على نطاق أوسع. ونقترح تعزيز استراتيجية متكاملة ذات ثلاث شعب لأفغانستان على أساس الركائز التالية.

الأولى هي تعزيز الصلة بين الأمن والتنمية. وذلك يعني أنه ينبغي النظر إلى الإستثمار في التجارة وطرق العبور والنقل وتطوير الهياكل الأساسية باعتبارها موارد تؤدي إلى الاستقرار من خلال الربط المعزز. ونحن على ثقة من أن المشاريع التي وافقت عليها بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان مثل خط أنابيب الغاز بين تركمانستان – وأفغانستان – وباكستان – والهند؛ ومشروع نقل وتجارة الكهرباء في وسط وجنوب آسيا، وخطوط السكك الحديدية والطرق الرئيسية الأخرى المقرر مدها، وكذلك ممر اللازورد، ومبادرة الحزام والطريق، يمكن أن تؤدي إلى النمو الاقتصادي والرخاء، مما سيؤدي حتما إلى تعزيز الأمن والاستقرار في أفغانستان. ونلاحظ مع الارتياح تحسين البنك الدولي لمرتبة مناخ الاستثمار في أفغانستان التي ارتفعت من ١٦٧ إلى ١٨٣ بسبب سهولة ممارسة الأعمال التجارية. ويشير ذلك إلى التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف عقد التحول والنمو الاقتصادي.

وتتمثل الركيزة الثانية في تجديد النهج الإقليمي. فنظرا لأن الأخطار اليوم عابرة للحدود، فإن مواجهتها تتطلب جهودا متضافرة، وهي تعد كذلك أكثر فعالية من حيث التكلفة، من النهج الخاص بكل بلد. وتعد آسيا الوسطى قادرة اليوم على مساعدة أفغانستان في التخفيف من التحديات التي يواجهها، وزيادة ارتباطه بالاقتصاد العالمي. إن اتباع نهج إقليمي هو سبيل التقدم صوب النجاح.

والركيزة الثالثة هي تعزيز دور الأمم المتحدة من خلال تحسين قدرة الوكالات التابعة لها من أجل التنسيق والعمل بصورة فعالة، على أساس وحدة العمل في الأمم المتحدة. وهذا يتطلب تنقيح الممارسات في كل من المقر والميدان – وهذا التبسيط يزداد أهمية في ضوء تناقص المساعدة الإنمائية. ونؤكد مجددا أهمية تحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية والشفافية في عمل الأمم المتحدة في أفغانستان وآسيا الوسطى، من خلال تعزيز التنسيق والتعاون.

كما ندعو الجهات المانحة أيضا إلى زيادة مساهمتها في السلام والتنمية في أفغانستان وما حوله. وتعمل كازاخستان على إنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي في ألماتي من أجل كفالة تنسيق الدعم المقدم إلى بلدان المنطقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نحث الأمم المتحدة ومكاتبها القطرية على المشاركة في تلك الاستراتيجية الإنمائية الإقليمية لصالح أفغانستان والمنطقة. وتعتزم كازاخستان من جانبها استضافة الاجتماع الرفيع المستوى لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن أفغانستان في عام ٢٠١٩. والهدف من الاجتماع هو تطوير الشراكات الإقليمية لمناقشة العلاقة بين الأمن والتنمية.

وتعلق كازاخستان أهمية خاصة على دور المرأة في حل النزاعات. وفي هذا الصدد، قمنا بتنظيم مؤتمر إقليمي في أستانا في أيلول/سبتمبر، عنوانه ”تمكين المرأة في أفغانستان“. وركز المؤتمر على النمو الاقتصادي المستدام في أفغانستان عن طريق تمكين المرأة الأفغانية، بما في ذلك في قطاع الأعمال التجارية، والتعاون الإقليمي، مع زيادة التركيز على التعليم. ويعتزم الاتحاد الأوروبي، وكازاخستان وأوزبكستان إطلاق مشروع مشترك في عام ٢٠١٩ يهدف إلى تعليم المرأة الأفغانية في جامعات كازاخستان وأوزبكستان. وسيستند المشروع إلى نجاح برنامجنا الخاص، بميزانية إجمالية قدرها ٥٠ مليون دولار. وبفضل هذا البرنامج، يدرس حوالي ١٠٠٠ طالب أفغاني في جامعاتنا.

وضخت كازاخستان استثمارات كبيرة في تطوير الهياكل الإقليمية للنقل، وتواصل تقديم المساعدة المالية والتقنية والإنسانية إلى أفغانستان.

وفي الختام، تؤيد كازاخستان مبدأ حل مشاكل أفغانستان على أساس المنفعة المتبادلة. وسنواصل عملنا مع الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل تعزيز الاستقرار في المنطقة. وأود أيضا أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على تعاونهم المثمر بشأن الملف الأفغاني، ونعرب عن الأمل في أن نواصل العمل معا في السنوات القادمة لتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان.

السيد هنتر (الولايات المتحدة الأمريكية): ترحب الولايات المتحدة بنتائج مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان، الذي عقد قبل ثلاثة أسابيع، حيث أكد المجتمع الدولي مجددا التزامه الطويل الأمد بالسلام والرخاء والاعتماد على الذات في أفغانستان. وفي مؤتمر جنيف، أكد الشركاء الدوليون لأفغانستان التزامهم بدعم عملية السلام. واتفقنا أيضا على ضرورة النظر إلى ما هو أبعد من مفاوضات السلام، من أجل الشروع في تخطيط البرنامج الاقتصادي الأوسع نطاقا، الذي يلزم من أجل السلام الدائم.

وتأكيدا للأولوية التي يوليها الرئيس ترامب للتوصل إلى اتفاق سلام دائم في أفغانستان عين وزير الخارجية بومبيو السفير زلماي خليل زاد، ممثلا خاصا للولايات المتحدة للمصالحة الأفغانية، من أجل قيادة الجهود التي تبذلها حكومة الولايات المتحدة من أجل وضع حد للنزاع الأفغاني. وبتعيين السفير خليل زاد في الوقت الحالي، تبعث الولايات المتحدة برسالة واضحة مفادها أننا نعتقد أن السلام في أفغانستان أمر ممكن. وقد حان الوقت الآن لأطراف النزاع والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا لاغتنام هذه الفرصة من أجل السلام.

وعلى الرغم من أنه يجري تذكيرنا بصورة منتظمة بأوضاع التحديات الأمنية في أفغانستان والخسائر الفادحة للنزاع المستمر

على الشعب الأفغاني، فإننا شهدنا أيضا بعض البوادر المشجعة التي تشير إلى آفاق السلام. وندعو الطالبان إلى إنشاء فريق مرجعي من المفاوضين للمشاركة في المحادثات بين الأطراف الأفغانية مع الحكومة الأفغانية والأفغان الآخرين. ولاغتنام هذه الفرصة بالكامل، نرحب بالقرار الذي اتخذه شركاء أفغانستان – والذي انعكس في البيان المشترك الصادر عن مؤتمر جنيف – لتسريع جهودنا التعاونية بشأن الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية من أجل السلام. ونحث جميع زملائنا من الجهات المانحة والجهات المعنية من الشركاء في التنمية على إعطاء الأولوية لوضع خطة عمل لبرنامج واسع النطاق للمبادرات الاقتصادية لمرحلة ما بعد التسوية. ويشمل ذلك العودة إلى العاصمة الأفغانية، وزيادة الاستثمارات الأفغانية والأجنبية، وإيجاد فرص العمل، وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي. ونشكر البنك الدولي لدوره الرئيسي في العمل لجعل الخطة حقيقة واقعة. ويتطلب هذا الالتزام التعاون على نطاق واسع، والذي لا يمكن استدامته إلا من خلال تقاسم الأعباء بصورة فعالة، فيما بين المانحين وأصحاب المصلحة الأفغان والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا

وبالإضافة إلى تقديم الدعم إلى أفغانستان في عملية السلام، لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بدعم الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية، لضمان أن تكون شفافة وذات مصداقية. وقد أسعدنا أن نشهد ملايين الأفغان يمارسون حقهم في التصويت في الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول/أكتوبر على الرغم من التحديات الأمنية. وقبل الانتخابات الرئاسية، نعتقد أنه سيكون من المهم أن تعالج اللجنة الانتخابية المستقلة المسائل التقنية استنادا إلى الدروس المستفادة من الانتخابات البرلمانية. ونلاحظ أيضا أهمية إجراء تحقيقات ذات مصداقية في الادعاءات المتعلقة بالتزوير في الانتخابات. إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تؤدي دورا حاسما في دعم العملية الانتخابية في أفغانستان وفي تنسيق المساعدة المقدمة من المانحين. ونحن نحث البعثة على مواصلة إعطاء الأولوية لجهودها الرامية إلى تعزيز قدرات اللجنة الانتخابية الأفغانية للتأكد من مصداقية وشفافية الانتخابات الرئاسية قدر الإمكان.

وبغض النظر عن المرشح الفائز في نهاية المطاف، ستظل الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع الشعب الأفغاني ومع الحكومة الأفغانية المقبلة بشأن المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، وتعزيز سيادة القانون والديمقراطية الشاملة، وحماية حقوق الإنسان، وزيادة الرخاء الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالأمن، فإن الولايات المتحدة تشعر ببالغ القلق لأن مستويات العنف في بعض أجزاء أفغانستان ما زالت مرتفعة بصورة غير مقبولة. وعلى الرغم من الأوضاع الصعبة، لا تزال الولايات المتحدة والشركاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، ملتزمون بتعزيز إضفاء الطابع المهني وقدرات قوات الأمن الأفغانية على حماية شعب أفغانستان. وفي الواقع، إن بناء القدرات على نحو يعطي الأولوية للاستدامة الطويلة الأجل، ويضمن أن تكون القوات الأمنية لأفغانستان شاملة للجميع وممثلة السكان الأفغان، عنصر أساسي في إرساء أسس السلام الطويل الأجل.

وتؤيد الولايات المتحدة أيضا عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) وتشجع الدول الأعضاء على أن تنفذ على نحو كامل الالتزامات في إطار الجزاءات. فالتنفيذ أمر رئيسي لكي تكون الجزاءات أداة فعالة لتحقيق السلام والمصالحة في أفغانستان.

ونشكر أيضا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لقيامه مرة أخرى بتقديم تقرير عن حالة إنتاج الأفيون في أفغانستان. وعلى الرغم من الانخفاض في الإنتاج في عام ٢٠١٨، فإن من الواضح أن التحدي الذي يمثله الأفيون في أفغانستان لا يزال حادا وسوف يتطلب تركيزا خاصا في الأشهر والسنوات المقبلة. إن نهجنا الجماعي في معالجة هذا التحدي

المعقد يجب أن يظل واسع النطاق. ويجب أن تكون الجهود المباشرة الموجهة نحو تقليص الإنتاج، بما في ذلك استئصاله، جزءا من الحل.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نركز أيضا على دعم أجهزة إنفاذ القانون والعدالة الجنائية الأفغانية، وزيادة فرص الحصول على علاج مجرب لتعاطي المخدرات، وربما الأهم من ذلك كله، دعم الجهود الرامية إلى مساعدة المزارعين الأفغان على تطوير سبل عيش مشروعة بديلة. نحن نشجع حكومة أفغانستان على المضي قدما في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات وخطة العمل الوطنية لمكافحة المخدرات. كما نطلب من الجهات المانحة الصديقة النظر في السبل التي يمكننا بها دعم هذه الجهود.

وترحب الولايات المتحدة بهذه الفرصة لإعادة تأكيد التزامنا الطويل الأمد بتحقيق السلام والازدهار في أفغانستان وللشعب الأفغاني.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أتوجه بخالص الشكر للممثل الخاص للأمين العام ياماموتو. وأود أن أقول إننا نقدر تقديرا كبيرا ما قدمه من معلومات مستكملة بشأن عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأود أيضا أن أشكر المدير التنفيذي فيدوتوف، والسفير عمروف على إحاطتيهما. أود أن أشير إلى فائق تقديرنا لحضور المفوضة حارث اليوم ولبيانها، وكما هو الحال دائما، إلى تقديرنا للبيان المتبصر لممثل أفغانستان، السفير سايكال.

ونرحب بالجهود المتجددة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية في أفغانستان. إننا نؤيد تأييدا كاملا دعوة الرئيس غني إلى محادثات سلام بلا شروط، وما زلنا نحث حركة طالبان على المشاركة البناءة في المحادثات مع الحكومة الأفغانية. وكما سمعنا، فإنه من الأهمية بمكان أن تظل عملية السلام بقيادة أفغانية وملكية أفغانية، وأن تكون شاملة للجميع. وهذا يعني أنها ينبغي أن تشمل الفئات التي ليس لها عادة صوت قوي في المجتمع، بما في ذلك الأقليات العرقية. إن المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة أمر أساسي. وبما أن ثلثي السكان هم دون الـ ٣٠ من العمر، يجب أن يكون للشباب دور رئيسي في أي اتفاق بشأن مستقبل أفغانستان. لقد حددت السيدة حارث ببلاغة سبب أهمية كل ذلك.

وسيظل الدعم الدولي القوي والمتماسك ضروريا. ونحث جميع الجهات صاحبة المصلحة، ولا سيما جيران أفغانستان، على المشاركة بشكل بناء. تمثل عملية كابل، بقيادة الحكومة الأفغانية، الوسيلة التي ينبغي أن تستفيد من المبادرات الدولية. تضطلع بعثة الأمم المتحدة بدور هام في دعم الجهود المبذولة حاليا، لا سيما للمساعدة في كفالة أن عملية السلام شاملة للجميع قدر الإمكان وأن توطد نتائجها الإنجازات التي تحققت خلال ١٧ عاما فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما للنساء. يجب الحفاظ على المكاسب الاجتماعية التي تحققت في السنوات الماضية والبناء عليها. وبوصف السويد أكبر الشركاء الإنمائيين ومنذ أمد بعيد لأفغانستان، فإنها ستنظر في تلك المسائل بعناية إذ نكيف تعاوننا الإنمائي الكبير مع أفغانستان للمضي قدما.

لقد كان مؤتمر جنيف الوزاري المعني بأفغانستان المعقود في الشهر الماضي فرصة طيبة للمجتمع الدولي لاستعراض التقدم المحرز وتقييمه. إن التقارير التي تفيد بأن إطار مكافحة الفساد يتحسن تثلج الصدر، ومن الأهمية بمكان الآن المضي قدما في التنفيذ. وكما ورد في البيان المشترك الصادر في مؤتمر جنيف، فإن استمرار الوفاء بالالتزامات المتفق عليها بشكل متبادل سيكون أساسيا للدعم الدولي المستدام. وللبعثة أيضا دور رئيسي تضطلع به في دعم هذه الخطة الإصلاحية.

إن إجراء انتخابات شاملة للجميع وذات مصداقية وشفافة وفي موعدها ضرورة لتحقيق الاستقرار وتعزيز الديمقراطية

الأفغانية. تبين الانتخابات البرلمانية التي أجريت مؤخرا التزام الشعب الأفغاني بالديمقراطية، حيث خرج الملايين للتصويت في جميع أنحاء البلد، في تحد للعقبات والتهديدات الأمنية الخطيرة. غير أنه كانت هناك أوجه قصور تشغيلية وتنظيمية خطيرة تعرض مصداقية المؤسسات الديمقراطية للخطر. ولذلك، فمن الأهمية بمكان تحسين الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية في العام المقبل على جميع المستويات. ويجب أن تستقي المؤسسات المسؤولة الدروس اللازمة وتعالج المسائل المعلقة بدون تأخير. إن جهود بعثة الأمم المتحدة لبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية للعملية الانتخابية حيوية الأهمية. كما نشجع على التعاون الوثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات.

كما أن التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من الجهات الفاعلة أمر مهم في تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، التي تتضمن إطارا للمشاركة الفعالة للمرأة. وهو الآن بحاجة إلى الإدماج في البرامج الوطنية القائمة، ولا سيما في ميزانياتها. يجب ألا يضيع التقدم المحرز في تعزيز دور المرأة على مدى العقدين الماضيين. لقد وجهت السيدة غزال حارث مناشدة قوية جدا بشأن هذه المسألة اليوم. هذه ليست مسألة جانبية. إنها مهمة بالنسبة لمستقبل أفغانستان، وهناك قوى جبارة تعمل ضدها. كما أن للبعثة دورا حاسما تؤديه في تلك الجهود، ونحن نرحب بما تم إيلاؤه من اهتمام لهذه المسألة في تقرير الأمين العام (S/2018/1092)، بما في ذلك استخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس.

ونتشاطر القلق العميق للممثل الخاص للأمين العام إزاء تدهور الحالة الإنسانية. لقد أدت الهجمات المستمرة في كابل وفي أنحاء البلد، بما في ذلك الهجمات التي تستهدف المدارس والأقليات الدينية والصحفيين، إلى زيادة عدد الإصابات في صفوف المدنيين، لا سيما بين الأطفال. وقد تسبب الجفاف الشديد في بلوغ انعدام الأمن الغذائي مستويات الطوارئ بالنسبة لـ ٣,٦ ملايين شخص. كما أجبر انعدام الأمن الغذائي هذا المتصل بالمناخ الناس على ترك ديارها، مما أدى إلى زيادة عدد الأشخاص المشردين. هناك الآن ستة ملايين شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية – بما يعادل ضعف الاحتياجات تقريبا بالمقارنة مع العام الماضي. إن الدعوة الواضحة التي وجهها الممثل الخاص للأمين العام هذا الصباح إلى جميع الأطراف للحد من مستوى العنف وحماية المدنيين يجب أن نكررها جميعا هنا في مجلس الأمن.

كما يجب تعزيز الاستجابة الإنسانية، وهناك حاجة إلى توثيق التنسيق بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية من أجل معالجة الأسباب الجذرية. ولا بد من منح وصول آمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية، وفقا للقانون الدولي الإنساني. إن الهجمات ضد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والتنمية أمر غير مقبول. إننا نحث جميع أطراف النزاع على الوفاء بالتزاماتهم وكفالة حماية المدنيين، فضلا عن حماية العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والرعاية الصحية والمرافق الطبية. سيتيح الاجتماع بصيغة آريا يوم الجمعة فرصة لمناقشة حماية مرافق الرعاية الصحية بمزيد من التفصيل مع ممثل أفغانستان.

وبوصفنا رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في كابل، فإننا نشعر بالقلق إزاء استمرار انعدام المساءلة عن تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، فضلا عن الاستغلال الجنسي للأطفال. ونرحب بقيادة البعثة في معالجة هذه المسألة بفعالية أكبر، حيث لا تزال هناك تحديات خطيرة.

منذ عام ٢٠٠١، أعادت أفغانستان بناء نظامها السياسي ومؤسسات الدولة والهياكل الأساسية والاقتصاد، مع تحسينات حقيقية لشعبها. ومع ذلك، فإن التحديات الخطيرة المتمثلة في انعدام الأمن والفقر وسيادة القانون لا تزال قائمة. ولا تزال الخسائر بين المدنيين جراء النزاع مرتفعة بصورة مروعة. إن إيجاد

حل سياسي أكثر إلحاحا الآن من أي وقت مضى. قد تكون لدينا الآن فرصة نادرة، ويجب ألا نفوتها. إن تجديد التزام المجتمع الدولي مهم وسيظل للبعثة دور حاسم الأهمية تضطلع به. وبوصف السويد مؤيدا قويا على مدى أكثر من ثلاثة عقود، فإنها ستواصل دعم أفغانستان وهي تنفذ خطتها الإصلاحية وتتخذ الخطوات الضرورية الأخرى في مسارها نحو التنمية والسلام الشامل للجميع والمستدام والمنصف.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أتوجه بخالص الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته بشأن أحدث تقرير للأمين العام (S/2018/1092). أود أيضا أن أشكر السيد فيدوتوف، والسفير عمروف على إحاطتيهما اليوم. وأشارك الزملاء الآخرين في الإعراب عن الشكر للسيدة غزال حارث على رؤاها عن عملية الانتخابات. وكما قال الآخرون، من المفيد جدا أن تكون حاضرة هنا اليوم ونحن نناقش هذه المسألة الهامة.

أود أن أبدأ بتهنئة كل الأفغان الذين شاركوا في الانتخابات البرلمانية في شهر تشرين الأول/أكتوبر، في مواجهة العنف والتخويف. أعتقد أنهم يجسدون ما قاله ممثل أفغانستان وممثل هولندا. هناك جيل جديد من الأفغان يطرق على باب أفغانستان جديدة. ينبغي أن يكون السلام دائما ويجب أن يزيد من الفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل أفغاني، كما أوضح السفير الأفغاني. وأعتقد أنها رسالة ينبغي أن تسمعها الطالبان بوضوح من جميع أعضاء المجلس. إن طالبان تعيش في أفغانستان الماضي، ولا أحد يريد أن يراه يستعاد. وأعتقد أنه يمكن للمجلس حقا أن يجعل تلك الرسالة مفهومة بصوت عال وواضح. وتحقيقا لهذه الغاية، ندعو حركة الطالبان إلى الاعتراف بأنه في الانتخابات، فإن رغبات الأفغان في جميع أنحاء البلد في أن يكون لهم رأي في مستقبل بلدهم وتوقهم إلى أفغانستان تنعم بالسلام والاستقرار قد سمع بوضوح تام. وعلى النقيض من ذلك، فإننا مضطرون مرة أخرى إلى إدانة أعمال الترهيب والهجمات على المدنيين.

يتطلع عدد من المتكلمين إلى الانتخابات الرئاسية في العام المقبل.

ومن الأهمية بمكان أن يحظى الشعب الأفغاني في العام المقبل بإجراء انتخابات رئاسية تتسم بالشفافية والمصداقية التي يستحقها. وعلى نحو ما بينته مناقشة اليوم، فإن هناك عددا من التحديات التقنية والتشغيلية التي تؤثر على الانتخابات ويتعين التغلب عليها. وأيضا، لا بد من تنفيذ الدروس المستفادة وإجراء الإصلاحات اللازمة لكي تعالج تلك المسائل قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة. وفي ذلك السياق، أود أن أشيد بالدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتلك الجهود وبعمل البعثة بناء على الدروس المستفادة. وفي إطار تلك العملية، أود أن أحث بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على النظر في ما يمكن أن تقوم به البعثة من أعمال إضافية والموارد الإضافية التي تحتاج إليها لتعزيز الدعم الذي تقدمه قبل انتخابات عام ٢٠١٩. وأود أن أطلب من خلالكم، سيدي الرئيس، تقديم الأمم المتحدة لآخر المعلومات بشأن هذه المسألة في العام الجديد.

وإذ أتناول السلام، فإن التطورات الأخيرة تشمل الجهود التي يبذلها ممثل الولايات المتحدة الخاص الجديد لأفغانستان من أجل تحقيق المصالحة، السيد خليل زاد، الذي اعتددت على معرفته في هذه القاعة. ويتيح تعيينه، وإنشاء المجلس الاستشاري الرفيع للسلام والإعلان عن فريق مفاوضات رسمي لأفغانستان، فرصة حقيقية للمضي قدما بعملية السلام التي يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها. ولمنح عملية السلام أفضل فرصة للنجاح، من الأهمية بمكان أن تدعم جميع الجهود السلام الأخرى الجهود الأفغانية بطريقة تعزز التقدم المحلي المحرز. إن أية عملية موازية ستؤدي ببساطة إلى تقويض التقدم المحرز وتمكين حركة طالبان.

وأعتقد أن قرار الجمعية العامة ٨٨/٧٣، بشأن الحالة في أفغانستان، أوضح أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تريد أن تكون الجهود مدفوعة من أفغانستان. وفضلا عن ذلك، فإنها تريد أن تعزز جميع الجهود الأخرى الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانسية في ذلك الصدد. ومن الأهمية البالغة بمكان أن يقدم المجتمع الدولي دعمه لذلك الأمر. ومن الأهمية البالغة بمكان أيضا أن تقدم بلدان المنطقة دعمها الكامل لذلك.

وأود أن أتوقف لحظة للإشادة بجهود الرئيس غني وحكومته حتى الآن ومناشدتهما، كما فعل متكلمون آخرون، التركيز على استيعاب الجميع، ولا سيما النساء والشباب، وعلى كفالة المشاركة على مستوى المجتمعات المحلية في العمليات الانتخابية وعمليات السلام. وأعتقد أن ما قالته السيدة حارس عن حقوق المرأة وحقوق الإنسان أمر حيوي بشكل مطلق في ذلك الصدد. ومن الأهمية بمكان أن نفكر في الكيفية التي يمكننا بها تناول مسألة دعم أفغانستان للإصلاح والتنمية بعد أي تسوية سلمية، حتى وإن كان وقت ذلك يبدو بعيدا بعض الشيء في هذه المرحلة.

إن الإحاطة الإعلامية التي قد مها اليوم السفير عمروف بشأن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) تذكرنا بالدور الهام الذي يضطلع به فرض الجزاءات في السعي لتحقيق السلام. ومع ذلك، يجب أن يكون أي نظام للجزاءات ذا مصداقية وفعالية، ومن الضروري أن تتبع الإجراءات ذات الصلة في جميع الأوقات. وعلى وجه الخصوص، يلزم أن يقدم أي طلب للحصول على إعفاءات من حظر السفر في الوقت المناسب.

لقد تطرق آخرون للحالة الإنسانية. ونحن نشاطرهم الشعور بالقلق البالغ من تردي الحالة، وينبغي ألا يضيف انعدام الأمن الغذائي سوى الزخم إلى عملية السلام. وندعو جميع الشركاء إلى القيام بالمزيد من العمل، ليس للتصدي للأزمة الحالية فحسب، ولا سيما الجفاف المستمر، بل للمساعدة على تعزيز قدرة أشد السكان ضعفا في أفغانستان على الصمود في الأجل الطويل.

وأعتقد أننا جميعا نعلم أن عاما ٢٠١٩ سيكون عاما بالغ الأهمية لأفغانستان. وثمة فرصة هامة لإحراز أفغانستان للتقدم في طريقها نحو تحقيق السلام والديمقراطية. إن المملكة المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بدعم الممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والحكومة الأفغانية وهي تواصل عملها الهام لمساعدة الشعب الأفغاني والحكومة وعملية السلام.

العتيبي (الكويت): في البداية، نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة ونشكر جميع من قدموا إحاطات إعلامية في بداية أعمال الجلسة، السيد يوماموتو والسيد يوري فيدوتوف والممثل الدائم لكازاخستان السفير خيرت عمروف، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) بشأن الجزاءات المفروضة على طالبان، والأستاذة غزال حارس، على إحاطتهم الإعلامية الشاملة والهامة.

وأرحب كذلك بمشاركة زميلنا ممثل أفغانستان معنا في هذه الجلسة.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أجدد دعم دولة الكويت لكافة الجهود المخلصة التي يبذلها السيد ياماموتو وأعضاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في ظل الظروف الصعبة التي يواجهونها هناك.

كما أشكر الأمين العام على تقريره (S/2018/1092) الذي يسلط الضوء على الوضع في أفغانستان خلال فترة الأشهر الثلاثة الماضية.

ونعقد جلستنا اليوم بعد مضي شهرين على انعقاد الانتخابات البرلمانية في أفغانستان. ويسرني أن أتوجه بالتهنئة لحكومة أفغانستان ولشعبها على عقد ونجاح تلك الانتخابات التاريخية، التي سطر من خلالها الشعب الأفغاني أروع قصص

الشجاعة في مواجهته لكافة التحديات والتهديدات وأعمال العنف باتجاهه إلى مراكز الاقتراع لاختيار ممثليه في البرلمان.

ومواكبة لهذا الإنجاز التاريخي، لم يكتف مجلس الأمن والمجتمع الدولي بمتابعة الانتخابات فقط، بل أعربنا كأعضاء في المجلس عن ترحيبنا ودعمنا لانعقاد تلك الانتخابات عبر بيانات صحفية. كما انعقد خلال تشرين الثاني/نوفمبر الماضي مؤتمر جنيف الوزاري لدعم أفغانستان ليؤكد بدون أدنى شك استمرار وقوف المجتمع الدولي مع أفغانستان.

ومع اقتراب هذا العام من نهايته، لا يزال يتعين علينا معالجة المسألة التي تشغلنا أكثر من غيرها في أفغانستان، وهي عملية السلام والمصالحة، بغية إنهاء أربعة عقود من أوضاع أمنية وسياسية غير مستقرة وصعبة انعكست سلبا على حياة المواطن الأفغاني.

فهذه الأوضاع السياسية الدقيقة التي تمر بها أفغانستان تتطلب من كافة الحكماء وقيادات الأحزاب السياسية في أفغانستان تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية وتكثيف الجهود من أجل إنجاح الانتخابات الرئاسية القادمة في نيسان/أبريل ٢٠١٩، ضمانا لمستقبل أفضل ولحياة آمنة وكريمة للمواطنين الأفغان بعد سنين طويلة من الحروب والنزاعات.

كما يتطلب منا في مجلس الأمن الاستمرار بتكثيف الجهود لدعم العملية السياسية والتشجيع على انعقاد الانتخابات الرئاسة في موعدها المقرر.

وفي هذا السياق، أشارك زميلتي ممثلة بريطانيا الترحيب بتعيين الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر الماضي للسيد زلماي خليل زاد بصفته الممثل الخاص لشؤون المصالحة في أفغانستان. كما تابعنا مع شعور بالارتياح ما ورد في تقرير الأمين العام لما كان لهذا التعيين من دور فعال وإيجابي في تنشيط جهود السلام والمصالحة في أفغانستان، متمنين للسيد خليل زاد كل التوفيق في مهمته الحيوية.

كما نعرب عن ارتياحنا للجهود التي تبذلها المكاتب الميدانية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، حيث قدمت دعمها لثماني مبادرات سلام في إحدى عشرة ولاية من بينها مبادرات لدعم دور الشباب في عملية السلام ولتسوية النزاعات الطائفية.

وفي الجانب الأمني نشاطر الأمين العام شعوره بالقلق حيال استمرار تقلب الأوضاع الأمنية وتفاقم الآثار التي يخلفها النزاع المسلح على السكان المدنيين، لا سيما مع الارتفاع المستمر لعدد الإصابات في صفوف المدنيين من جراء الهجمات الانتحارية والجوية.

ونجدد دعوتنا هنا كافة أطراف النزاع إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وإلى التوقف فورا عن استهداف المدنيين العزل.

وفي الختام، تجدد دولة الكويت مساندتها لأفغانستان في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين من خلال تسوية دبلوماسية تفاوضية ووقوفنا إلى جانب أفغانستان في حربها ضد الإرهاب.

ونرى أن تلك الجهود الدبلوماسية يجب أن يواكبها استثمار في قطاع التربية والتعليم. فالإصلاح الحقيقي لأي مجتمع يبدأ بالاستثمار الحقيقي عبر منظومة تعليم متكاملة تنشئ جيلا واعدا ومثقفا ومنزوع الطائفية يسهم في بناء وطن آمن للجميع.

ولعل المثل الصيني الشهير حول أهمية التعليم أبلغ ما يمكن أن أختتم به كلمتي اليوم.

(تكلم بالإنكليزية)

إن أردتم عاما من الازدهار، أزرعوا البذور؛

وإن أردتم عقدا من الازهار، أزرعوا الأشجار؛

وإن كنتم تخططون لمدى الحياة، فعلموا الشعب.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية – المدير التنفيذي فيدوتوف والسفير عمروف والسيدة هاريس – على تشاطر تحليلاتهم الشاملة عن الحالة الراهنة في أفغانستان. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناني للممثل الخاص ياماموتو على عرضه تقرير الأمين العام (S/2018/1092)، وكذلك على كل العمل الذي يضطلع به فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والذي يساعد على النهوض بالحوار السياسي وتعزيز التنمية الاقتصادية والحكم الرشيد.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيدلى به القائم بأعمال وفد الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من مناقشة اليوم.

أود التطرق إلى ثلاث نقاط، وهي الانتخابات البرلمانية وتنمية أفغانستان، مع التركيز بشكل خاص على تغير المناخ، والحالة الأمنية في البلد، بما في ذلك التهديد الذي تشكله الألغام الأرضية.

ترحب بولندا بجميع التطورات الإيجابية التي شهدتها أفغانستان خلال الأشهر الأخيرة. وقد بيّنت الانتخابات البرلمانية، التي أجريت في ظل ظروف صعبة، التزام مواطني أفغانستان القوي، لا سيما النساء والشباب. وكان تصميم ملايين الأفغان على ممارسة حقوقهم المدنية دليلا على قوة الأسس التي تستند إليها الإجراءات الديمقراطية المطبقة. ونشجع حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية وجميع المؤسسات ذات الصلة على مواصلة بذل جهودها الرامية إلى تحسين عملية التصويت خلال الانتخابات الرئاسية المقبلة.

لطالما كانت بولندا مؤيدا قويا للصلة القائمة بين الأمن والتنمية. وفي هذا الصدد، شاركنا بنشاط في مؤتمر جنيف الوزاري، الذي عبر عن تضامنه مع الشعب الأفغاني وحكومته في جهودهما الرامية إلى تعزيز الرخاء وحفز التنمية. كما أتاح لأفغانستان إبراز التقدم المحرز في سعيها إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية وإبداء التزامها بذلك. وفي هذا السياق، نرحب بالتزام الحكومة الأفغانية بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبالتقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بأفغانستان.

يؤثر تغير المناخ على الحالة الأمنية في العديد من المناطق، بما فيها المنطقة حيث تقع أفغانستان. فمن شأن الظواهر الجوية القصوى ونوبات الجفاف والتصحر وندرة المياه أن تؤدي إلى تصعيد النزاعات المحلية والإقليمية وأن تكون بمثابة عامل مضاعف للخطر. ولذلك، يجب أن نشدد على أهمية التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، وتعزيز قدرة البلدان على الصمود في هذا الصدد. ولا بد من تقييم المخاطر المتصلة بالمناخ تقييماً سليماً يستند إلى بيانات موثوقة من الميدان وإلى استراتيجيات أفضل لإدارة هذه المخاطر من أجل التصدي لها بفعالية.

وبوصفنا مساهما قويا في جهود منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أفغانستان، يساورنا بالغ القلق إزاء التطورات الأخيرة في ولاية غزني، التي شهدت معركة بطولية بين قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية والعناصر المناوئة للحكومة. وتدهور الحالة الأمنية في المناطق الغربية من ولاية غزني في تشرين الثاني/نوفمبر نتيجة الهجمات التي شنتها طالبان على نطاق واسع يُثير القلق بشكل خاص.

وتشجع بولندا الحكومة الأفغانية على إعادة إرساء أوضاع أمنية مستقرة، مما سيتيح للسكان المحليين أن يعيشوا حياة طبيعية. كما نؤكد التزامنا بدعم القوات الأفغانية من خلال توفير أنشطة تدريبية واستشارية في إطار بعثة الدعم الوطيد التي يقودها حلف الناتو.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية، فإن السكان المدنيين يعانون بشدة من الحالة الأمنية. ونشعر بالقلق بوجه خاص إزاء المحنة المؤسفة التي يعيشها الأطفال، الذين ما زالوا يعانون من العنف في البلد. ونرحب بتعزيز التركيز على مسألة الأطفال والنزاع المسلح. ومع ذلك، لا بد من

ترجمة الكلمات إلى أفعال حتى نشهد تحسنا كبيرا ومستداما. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون كفالة احترام المبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني دائما جزءا أصيلاً من بعثة الأمم المتحدة.

لا يزال يساور بولندا القلق إزاء تزايد عدد الضحايا في صفوف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، بسبب الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. فأفغانستان هي أحد البلدان الأكثر تضررا من هذا النوع من التلوث. وفي هذا السياق، أود أن أرحب بالجهود التي يبذلها البلد تصدياً للتهديد الذي تشكله الألغام الأرضية، وأشدد على دور الإجراءات المتعلقة بالألغام في دعم التنمية المستدامة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير عمروف على تفانيه في عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١). ونعتقد أن اللجنة أداة مفيدة يمكن أن تسهم في تحقيق المصالحة في أفغانستان. ومع ذلك، نود التأكيد على ضرورة أن تتبع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدقة الإجراءات المُطبقة في سياق اضطلاع اللجنة بعملها، حتى تكون عملية السلام عمليةً يقودها الأفغان ويتولّون زمامها.

أخيرا، أود أن أعرب عن دعمنا الكامل للجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان بهدف تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد. ونشجع جميع الأطراف في الحوار على الصعيدين الداخلي والإقليمي على تعزيز التزاماتها من أجل تحقيق هذا الهدف الطموح.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية المفيدة جدا، ولا سيما بشأن جهود السلام والعملية الانتخابية. وأود أيضا أن أشكر المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إحاطته الإعلامية بشأن مكافحة المخدرات في أفغانستان، وهو موضوع توليه فرنسا اهتماماً كبيراً جدّا. وأشكر السفير عمروف على إحاطته الإعلامية بشأن آخر أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، والتي تمثل نظام جزاءات يكتسي تنفيذُه على نحو فعال أهمية كبرى في سياق الجهود المبذولة حالياً لإحلال السلام. وأخيرا، أود أن أعرب عن شكري الخاص للسيدة غزال هاريس على نظرتها المتعمقة بشأن الانتخابات والمسائل المؤسسية الراهنة والأهمية الحاسمة للمشاركة السياسية للمرأة والشباب. وأود الإدلاء بثلاث ملاحظات.

تتعلق النقطة الأولى بالانتخابات. لقد بيّن إجراء الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول/أكتوبر التقدم المحرز خلال السنوات الأخيرة. إذ دلّت الانتخابات، التي شاركت المرأة فيها مشاركة كبيرة، وهو أمر جدير بالترحيب، على رغبة الشعب الأفغاني في السلام، حيث خرجوا للتصويت بشجاعة رغم التهديدات والهجمات. وفيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٩، ينبغي أن يتواصل العمل على توطيد عملية انتخابية حرة وشفافة وذات مصداقية. ويجب تلافي أوجه الضعف التي تم تحديدها خلال الانتخابات البرلمانية. ويتعيّن على المفوضية المستقلة للانتخابات، بوجه خاص، أن تواصل العمل لكفالة أكبر مشاركة ممكنة للسكان في الانتخابات وتهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات نزيهة وحرة وشفافة. وفي الواقع، فإن الثقة في مصداقية المؤسسات والممثلين الشرعيين هي ما يضمن السلام. وتلتزم فرنسا التزاماً قويا بكفالة أن يواصل الاتحاد الأوروبي دعم هذه الجهود، على غرار الأمم المتحدة والناتو، من أجل مساعدة القوات الأفغانية على منع ومكافحة الإرهاب وجميع أشكال العنف، التي تهدف إلى منع الشعب الأفغاني من التعبير عن إرادته السيادية الحرة.

أما النقطة الثانية فتتعلق بجهود السلام. وينبغي أن تشجع خطورة الحالة الأمنية والتكلفة البشرية للنزاع على تجديد الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم في أفغانستان. ويجب أن تكون

عملية السلام جامعة وأن تتم بقيادة الأفغان ومن أجلهم، وأن تتجسد في شكل سلام يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض مع حركة طالبان، بهدف تحقيق الاستقرار الدائم. ويقتضي ذلك من كلا الجانبين تهيئة الظروف المواتية واللازمة لممارسة السلطة ممارسةً متكاملة ضمن الإطار المؤسسي الذي ينص عليه الدستور.

ويرجع الفضل في التقدم المحرز، بصفة خاصة، إلى مبادرة الرئيس غني، الذي اقترح مؤخراً خريطة طريق. وهذه المبادرات جديرة بالثناء، وتكرر فرنسا مجددا دعوتها إلى طالبان لقبول عرض السلام المقدم. ومن المهم أيضا أن يتسنى للنساء والشباب المشاركة بطريقة مباشرة ومجدية. وأخيرا، من الضروري أن تقدم جميع دول المنطقة دعماً لا لبس فيه للعملية، وأن تكون جهود المجتمع الدولي متضافرة وألاّ ينافس بعضها بعضاً.

وتتعلق النقطة الثالثة بمكافحة المخدرات. إن التراجع الذي شهدناه في هذه السنة مؤقت ليس إلا. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء ارتفاع مستويات زراعة الخشخاش وإنتاج الأفيون في أفغانستان. فاستمرار الاتجار بالمخدرات يؤجج تمرد طالبان والجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان. وهو أيضا مسألة تتعلق بالصحة العامة. فزراعة الخشخاش والاتجار بالمخدرات في البلد يهددان حياة الآلاف من الأفغان. ونحن ندرك حجم المهمة والحاجة إلى اتباع نهج جماعي في سياق مبدأ المسؤولية المشتركة. ونعول على أن تواصل الحكومة الأفغانية الجهود الهامة اللازمة للحد من إنتاج المخدرات والاتجار بها، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمجتمع الدولي، ولا سيما في إطار مبادرة ميثاق باريس. والحالة تستدعي استجابة وإجراء إصلاحات طموحة في مجال الحكم ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة.

في الختام، أود أن أشكر وفد هولندا على جهوده الممتازة ورؤيته الهامة والمتسقة بشأن المسألة الأفغانية خلال العام المنقضي.

كما نود أن نؤكد مجددا دعم فرنسا الكامل لأفغانستان في هذه الفترة المحورية وللعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في دعم السلطات الأفغانية. وأخيرا، أود أن أكرر تأكيد الأهمية التي توليها فرنسا لوحدة المجتمع الدولي في دعم أفغانستان. ويجب علينا، أكثر من أي وقت مضى، أن نظل متحدين في دعم أفغانستان على طريق السلام والاستقرار والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وجنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي، أكدنا من جديد رسالة الوحدة هذه خلال مؤتمر جنيف في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ويجب علينا الآن أن نفي بذلك.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): بداية، أود أن أشكر السيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان؛ والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسفير خيرت عمروف، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، والسيدة غزال هاريس، عضو اللجنة المستقلة للإشراف على تنفيذ الدستور، على إحاطاتهم الإعلامية النيرة، وكذلك على جهودهم الدؤوبة من أجل تحقيق السلام الدائم في أفغانستان. ونعرب عن خالص تقديرنا لهم.

ستتناول جمهورية غينيا الاستوائية الحالة في أفغانستان من ثلاث زوايا، أي على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، لأننا نعتقد أن التعاون الثلاثي الفعال هو أفضل وسيلة لتحقيق السلام والأمن اللذين يتطلع إليهما الشعب الأفغاني.

على الصعيد الوطني، للأسف، ما زال الأمن يشكل التحدي الرئيسي الذي يواجه أفغانستان. وتحسين الأمن هو أحد المتطلبات الرئيسية لتحقيق الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأجل الطويل. وما زلنا نلاحظ ببالغ القلق الآثار المترتبة على ارتفاع مستوى العنف الذي يتعرض له الشعب الأفغاني، ولا سيما المدنيين. وفي هذا الصدد، ندين

بشدة جميع الهجمات البغيضة المتعمدة على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونحث الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بحماية المدنيين من الأذى. ونؤكد أنه يجب على جميع أطراف النزاع أن تتقيد تقيدا صارما بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وأن تتخذ جميع الخطوات الممكنة لمنع الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية، فضلا عن مكافحة القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية.

وأود أن أشير بصفة خاصة إلى الهجوم الإرهابي الغادر والهمجي في كابل في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي أودى بحياة حوالي ٥٥ شخصا وتسبب في جرح أكثر من ٦٠ آخرين. ونكرر إدانتنا ورفضنا لهذه الأعمال بأشد العبارات، ونعرب مرة أخرى أيضا عن خالص تعازينا لحكومة أفغانستان ولأسر الضحايا.

فيما يتعلق بالعملية السياسية، نرى، شأننا في ذلك شأن كابل ومؤتمر جنيف، أن الأفغان يجب أن يقودوا العملية ويتولوا المسؤولية عنها بصورة كاملة. وبإجراء انتخابات برلمانية في أفغانستان في ظل هذه الظروف الصعبة والمروعة، برهن الشعب الأفغاني مرة أخرى على رغبته في المشاركة في العملية الديمقراطية. وفي هذا الصدد، نود أن نغتنم هذه الفرصة كي نهنئ جميع النساء والرجال الأفغان على شجاعتهم في الذهاب إلى صناديق الاقتراع، في جو من الإرهاب والتهديدات المستمرة، لممارسة حقهم الدستوري في التصويت ولانتخاب ممثليهم. وربما تبدو الزيادة الكبيرة في مشاركة المرأة الأفغانية بواقع ثماني نقاط مئوية مقارنة بانتخابات عام ٢٠١٤ غير ذات أهمية. ومع ذلك، وفي ضوء تاريخ أفغانستان، نعلم أنه تُبذل جهود لإشراك النساء وكذلك الشباب في العملية الانتخابية. وندعو الحكومة الأفغانية إلى تكثيف هذه الجهود بحيث يمكن أيضا أن تشارك المرأة في جميع مراحل عملية السلام. وكما قالت السيدة أليتا ميلر، الممثلة القطرية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في أفغانستان:

”عندما تقود المرأة عمليات السلام وتشارك فيها، فإن السلام لا يستمر لفترة أطول فحسب، ولكن للنساء الحق أيضا في المشاركة في التفاوض بشأن السلام في أفغانستان. وينبغي عدم اتخاذ أي قرار بشأن مستقبل أفغانستان دون المشاركة الكاملة لجميع المواطنين المعنيين بذلك المستقبل، ولن تكتمل أي عملية سلام وتدوم دون المشاركة المباشرة للمرأة.“

وترحب غينيا الاستوائية بالتقدم الكبير المحرز في خطة حكومة أفغانستان للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري، بما في ذلك الانتهاء من ١٠ برامج وطنية ذات أولوية وتنفيذ إصلاحات مالية بعيدة الأثر وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة. وبالنظر إلى ما يساورنا من قلق إزاء ارتفاع مستوى العنف ضد النساء والفتيات وكذلك الفتيان في أفغانستان، وهو ما يشير إليه تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (انظر S/2018/1092)، يحدونا الأمل في أن يسفر إنشاء لجنة تقنية لمراجعة قانون القضاء على العنف ضد المرأة لعام ٢٠٠٩ وإطار جنيف للمساءلة المتبادلة، في جملة أمور، عن توفير حماية قانونية أقوى قائمة على الحقوق لجميع النساء والفتيات الأفغانيات من العنف، فضلا عن محاكمة مرتكبي الجرائم الفظيعة ضد السكان المدنيين.

ونحيط علما مع الاستحسان بالاجتماعات التي عقدها السيد زلماي خليل زاد مع دول شتى في مسعى لتوليد الدعم الإقليمي لعملية السلام في أفغانستان، ونحيط علما كذلك بنتائج تلك الاجتماعات.

على الصعيد الإقليمي، تعي غينيا الاستوائية أن حل عدد من المسائل الأساسية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والأمن والاستقرار في أفغانستان يتوقف إلى حد كبير على البلدان المجاورة وعلى حسن نواياها وعزمها القوي واستعدادها للمشاركة بفعالية في تيسير المصالحة الوطنية ووضع حد للعنف في أفغانستان.

ولذلك، نعلق أهمية كبرى على تعزيز التعاون الإقليمي لدعم السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان. ونثني على الجهود التي تبذلها بعض بلدان وسط آسيا، مثل كازاخستان، من خلال الاتفاقات الثنائية للإسهام في تحقيق استقرار الحالة في أفغانستان وفي تنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى الصعيد الدولي، نرحب بنتائج مؤتمر جنيف بشأن أفغانستان المعقود يومي ٢٧ و٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي اشتركت في تنظيمه حكومة أفغانستان والأمم المتحدة، وأسفر عن تجديد الشراكة والتعاون بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي نحو تحقيق السلام والرخاء والاعتماد على الذات في أفغانستان خلال عقد التحول (٢٠١٥-٢٠٢٤). كما نثني على الالتزام القوي للمجتمع الدولي بمواصلة دعم تدريب وتجهيز وتمويل وبناء قدرات قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. ونشدد على أنه من أجل التصدي لتهديد الإرهاب، لا بد من الالتزام الجماعي بمكافحة تلك الآفة في سياق الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

وفي الختام، نعرب عن قلقنا إزاء الزيادة المتفشية في إنتاج المخدرات. فالمخدرات توفر دعما ماليا كبيرا للإرهابيين في أفغانستان. ونحن ندرك الصلة الوثيقة بين زراعة الأفيون وتهريبه والإرهاب. ونثني، في ذلك الصدد، على عمليات مكافحة المخدرات التي تقوم بها الحكومة الأفغانية، بدعم من المجتمع الدولي، وبالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عدد عمليات ضبط المخدرات والقبض على مهربي المخدرات وإغلاق مختبرات لصنع الهيروين، وغير ذلك من الإنجازات الناجحة. وبناء على ذلك، وإذ أن هذه مشكلة تترتب عنها آثار على الصعد الوطنيية والإقليمييية والدولية، فإننا نشجع المجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعدة إلى حكومة أفغانستان في استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات وخطة عملها.

وسأكون مقصرا إن لم أختتم بياني بالإعراب عن الثناء على السيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وكامل فريقه، والإعراب عن تقديرنا للسفير عمروف على عدم ادخار أي جهد في عمله بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

السيدة كوردوبا صوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الإعلامية الهامة اليوم. وبما أن هذه هي المرة الأخيرة خلال مدة عضوية بوليفيا في مجلس الأمن التي تتكلم فيها في جلسة مفتوحة بشأن الموضوع الذي يجمعنا، أعيد تأكيد التزام بلدي تجاه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وأؤكد، بالنيابة عن وفد بلدي، على الالتزام الكبير بالديمقراطية الذي أظهره شعب أفغانستان في إجراء انتخابات ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر البرلمانية، التي شارك فيها الشعب بطريقة منضبطة. وعلى الرغم من الحوادث العديدة التي كان من الممكن أن تؤثر على الأمن، فإنها لم تمنع النساء والرجال الأفغان من الذهاب إلى صناديق الاقتراع، حسبما رتبت له لجنة الانتخابات المستقلة. ويسرنا أن نلاحظ، خلال أيام التصويت الثلاثة، افتتاح ٤ ٨١٢ من مراكز الاقتراع، وفقا للجنة الانتخابات المستقلة، استقبلت ٤,٢ ملايين ناخب. وسُجلت أعلى مستويات المشاركة في الانتخابات في عواصم المحافظات. ونركز بصفة خاصة على أن ٣٠ في المائة من الناخبين كن من النساء، وفقا لتقرير الأمين العام (S/2018/1092).

وما من شك في أن التاريخ الذي يعيد شعب أفغانستان كتابته يتسم إلى حد كبير برغبتهم في بناء دولة ديمقراطية وآمنة مرتبطة بالكامل بجاراتها، ومنطقة وسط آسيا وبقية العالم من أجل تنميتها. غير أننا نعتقد أن هناك حاجة إلى زيادة

إشراك المرأة في صنع القرار على المستوى الحكومي وفي اقتصاد أفغانستان، من أجل تحقيق ذلك الهدف. وإننا نشعر، في ذلك الصدد، بالتفاؤل إزاء الإشارات الواضحة إلى الالتزام الذي أبداه المواطنون الأفغان، ولا سيما بالنظر إلى أنه تقرر إجراء الانتخابات الرئاسية في العام القادم – وتحديدا – في يوم ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩. ونأمل أن تنتهي أعمال العنف والهجمات الإرهابية التي تطمس المسار الشاق الذي يؤدي إلى توطيد الديمقراطية في أفغانستان.

وسنكون مقصرين إن لم نعرب عن قلقنا العميق إزاء العدد الكبير من الوفيات بين المدنيين هذا العام، الذي نتجت غالبيته العظمى عن الهجمات الإرهابية. وتبين الإحصاءات التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بشأن حماية المدنيين أن هناك نية واضحة من جانب الجماعات المسلحة المتطرفة باستهداف المدنيين في المناطق المكتظة بالسكان. ويؤسفنا وقوع ٨ ٠٥٠ إصابة في صفوف المدنيين بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر، الأمر الذي أدى إلى ٢ ٧٩٨ حالة وفاة وجرح ٥ ٢٥٢. وفي ذلك الصدد، نرفض رفضا قاطعا أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة المتطرفة التي أدت، باستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة، إلى مقتل ١ ٠٦٥ شخص وجرح ٢ ٥٦٩. وقد أحزننا أن العنف، ولا سيما خلال انتخابات ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر البرلمانية، قد أسفر عن ما يقارب ٤٢٥ إصابة في صفوف المدنيين – وهو أكبر عدد من الضحايا في يوم واحد في عام ٢٠١٨. ونشارك الأمين العام دعوته جميع الأطراف، في ذلك الصدد، إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ووقف الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية.

وقد رحبت بوليفيا بنتائج مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان الذي عقد في يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي نظمته حكومة أفغانستان والأمم المتحدة. فقد جدد الشراكة والتعاون بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي لتحقيق سلام ورخاء الأفغان واعتمادهم على الذات. وكذلك نعرب عن ارتياحنا للبيان الذي نتج عن مؤتمر جنيف وأشاد بالتزام المشاركين بعملية سلام يملك قيادها الأفغان مع المشاركة الكاملة والمجدية للنساء، وأعاد التأكيد عليه.

وأخيرا، تشدد بوليفيا على أنه لا يوجد حل عسكري للحالة في أفغانستان. وسنقدم دعمنا إلى أي مبادرة تهدف إلى تعزيز الحوار الشامل الذي يدار في إطار احترام سيادة واستقلال ووحدة ذلك البلد وسلامته الإقليمية.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2018/1092) عن الحالة في أفغانستان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام ياماموتو، استنادا إلى التقرير، ونشكر الآخرين الذين قدموا لنا إحاطات إعلامية بشأن هذا الموضوع.

ما زالت أفغانستان تواجه تحديات متعددة ومعقدة لأمنها واستقرارها وتنميتها. وما برح الشعب يتكبد ثمنا باهظا جراء عدم الاستقرار والعنف اللذين يتضرر منهما البلد. ولا يزال يساورنا قلق بالغ من أعمال العنف المرتكبة بشكل متعمد ضد المدنيين، ولا سيما عبر جميع مراحل العملية الانتخابية، بما في ذلك الارتفاع الحاد في الهجمات التي تشن على الأهداف الانتخابية وما يتصل بها من أهداف في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، التي أسفرت عن أكبر عدد من الإصابات يسجل في صفوف المدنيين في يوم واحد في ٢٠١٨. ولذلك، فإننا ندين تلك الهجمات بأشد العبارات. ومرة أخرى، نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تعاطفنا وتضامننا مع حكومة وشعب أفغانستان على معاناتهم وعلى الخسائر في الأرواح البريئة.

ونكرر الإعراب عن تأييدنا لاقتراح الرئيس غني بإجراء مفاوضات مباشرة مع حركة طالبان، الذي لاقى تأييدا قويا

وواسع النطاق من الأفغان والمجتمع الدولي. كما نحيط علما باستمرار التزام المجتمعين الإقليمي والدولي وبالجهود المبذولة لدعم عملية السلام الأفغانية، بما في ذلك مختلف أشكال الانخراط مع أطراف النزاع. فلا يمكن ضمان أمن واستقرار أفغانستان على المدى الطويل، إلا من خلال مصالحة وعملية سياسية جامعة وشاملة يقودها ويملكها الأفغان. وفي ذلك الصدد، فإن النداء المجدد الذي وجهته الحكومة الأفغانية لإجراء محادثات سلام مباشرة مع حركة طالبان أمر مشجع. غير أنه لا طائل وراء كل ذلك في غياب استجابة حقيقية من حركة طالبان فيما يتعلق بعملية السلام أو المشاركة في محادثات سلام مباشرة مع حكومة أفغانستان من دون شروط مسبقة.

ونهنئ الشعب والحكومة الأفغانيين على إجراء انتخابات برلمانية وانتخابات مجالس مقاطعات ديمقراطية في الإطار الزمني المحدد على الرغم من التحديات الأمنية الهائلة. كما نثني على الشعب لثباته في ممارسة حقوقه الديمقراطية في خضم أحداث أمنية متصاعدة حول المراكز الانتخابية في جميع أنحاء البلد. ومع ذلك، تشكل حوادث عدة حدثت في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر مثار قلق يمكن أن يقوض العملية الانتخابية. كما يمكن له كذلك أن يطغى على الانتخابات الرئاسية المقبلة، المقرر أن تجرى في نيسان/أبريل ٢٠١٩، ما لم تتخذ تدابير حقيقية في بواكير أيام الإعداد. ونعتقد أن بناء ثقة الشعب الأفغاني في العملية الانتخابية من خلال انخراط ومشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين سيكون عاملا أساسيا لكفالة النجاح في إجراء الانتخابات الرئاسية في وقتها المحدد وبنجاح.

ويتحمل جميع أصحاب المصلحة الأفغان مسؤوليات هامة في هذا الصدد. ونأمل أن يظهروا الإرادة السياسية والالتزام الضروريين للقيام بدورهم من أجل السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان.

ولا يمكن لأفغانستان أن تتصدى لتحديات السلام والأمن بفعالية بدون النمو الاقتصادي المطرد والشامل والتنمية. ولذلك، تحتاج حكومة الوحدة الوطنية إلى دعم منسق وشامل من المجتمع الدولي لكي تنهض بالإصلاح السياسي وأولويات التنمية الوطنية، كما هو متوخى في الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان. ومن الأمور الحيوية أن يواصل المجتمع الدولي مشاركته وأن يفي بالتزاماته المختلفة. وفي هذا الصدد، نرحب بالبيان المشترك الصادر عن المؤتمر الوزاري في جنيف بشأن أفغانستان، الذي أقر وأكد من جديد التزام المشاركين في عملية السلام التي يقودها ويملكها الأفغان بمشاركة كاملة ومجدية للمرأة. كما أكد البيان المشترك مجددا التزام المجتمع الدولي بشراكة مع أفغانستان ما بعد التسوية، بما في ذلك في المجال الاقتصادي. وأبرز أيضا أهمية تعميق التعاون الإقليمي في جميع المجالات، بما في ذلك على الصعيدين السياسي والأمني، وعلى الجبهتين الاقتصادية والاجتماعية، بما يعود بالنفع على المنطقة برمتها.

وأخيرا، فإن المشاركة المستمرة للأمم المتحدة في دعم عملية السلام الأفغانية، وكذلك في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، وفي مجالات القضايا الإنسانية وحقوق الإنسان وعقد انتخابات رئاسية سلمية وذات مصداقية، لا تزال بالغة الأهمية، وسنواصل متابعة التطورات في هذا الصدد. كما أن جهود بعثة الأمم المتحدة لتعزيز ودعم المبادرات لمحادثات السلام والمصالحة، فضلا عن الحوار ودعم التنمية الاجتماعية والديمقراطية، مع الاحترام الكامل لسيادة البلد وقيادته، لا تزال مهمة للغاية. ولذلك، نثني على مشاركتها النشطة مع الحكومة والمجتمع المدني والشعب في أفغانستان، تمشيا مع ولايتها.

وبما أن هذه ستكون آخر مناقشة بشأن هذا الموضوع تشارك فيها إثيوبيا كعضو في المجلس، نود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للممثل الخاص ياماموتو وفريقه على كل جهودهما المتفانية دعما لشعب وحكومة أفغانستان. كما نثني

على هولندا لدورها وجهودها باعتبارها القائم على الصياغة بشأن أفغانستان خلال العام الماضي.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نعرب عن الامتنان لعقد هذه الجلسة، وللإحاطتين الإعلاميتين المفيدتين اللتين قدمهما السيد ياماموتو والسيد فيدوتوف. نود أيضا أن نشكر السفير خيرت عمروف على عمله المهم كرئيس للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١). وندعمهم جميعا في تنفيذ مهامهم المختلفة والتكاملية. ونحن ممتنون أيضا للإحاطتين الإعلاميتين للسيدة غيزال هاريس والسفير محمود سيكل، ممثل أفغانستان.

وبيرو تتابع عن كثب التطورات في أفغانستان، التي سنحت لنا فرصة زيارتها في بداية هذا العام. ونود أن نحيي السلطات الأفغانية وملايين النساء والرجال الأفغان الذين شاركوا في الانتخابات البرلمانية في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. ونؤكد على أن مشاركة المواطنين على نطاق واسع في ترسيخ الديمقراطية وتعزيزها أمر أساسي لمكافحة التطرف المصحوب بالعنف وبناء السلام المستدام. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على الزيادة في مشاركة المرأة مقارنة بالانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٤، ونشجع المزيد من النساء والشباب على المشاركة في الحياة السياسية للبلد. وفي رأينا، من الأهمية بمكان أن تتجاوز نسبة النساء ٣٠ في المائة من مجموع عدد الناخبين في الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في نيسان/أبريل القادم.

ومن جهة أخرى، ندين الهجمات الإرهابية ضد السكان والهياكل الأساسية المدنية، ويساورنا القلق إزاء خطورة الانقسام السياسي الذي ما زال يغذي عدم الاستقرار وانعدام الأمن في البلد، مع الأسف. وفي ضوء الانتخابات الرئاسية المقبلة، من المهم أن يتصرف القادة السياسيين وأنصارهم بحكمة، مع تفادي تفاقم الخلافات وتعزيز روح الوحدة الديمقراطية ونبذ العنف والحفاظ على عملية الحوار بين الأطراف الأفغانية سعيا إلى السلام. ونود أيضا أن نؤكد أهمية أن تعمل السلطات المختصة بسرعة وشفافية في فرز الأصوات وتبويبها. وبغية تعزيز ثقة الشعب، يجب أن تثبت المؤسسات الوطنية فعاليتها في منع وتجنب المشاكل التي قد تنجم عن ذلك النوع من أوجه القصور التقني واللوجستي التي شابت الانتخابات البرلمانية. ونؤكد أيضا على أهمية مكافحة الاتجار بالمخدرات، وتعزيز التنمية البديلة ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتبطة بالجماعات الإرهابية في أفغانستان، كما أشار السيد فيدوتوف في إحاطته الإعلامية هذا الصباح.

وأخيرا، نود أن نحيي جهود الشركاء الدوليين في مساعدة الأفغان في سعيهم من أجل السلام الذي استعصى عليهم طويلا. وتعتقد بيرو أن دعم المجتمع الدولي والبلدان المجاورة في وسط آسيا أمر بالغ الأهمية في تعزيز الحوار بين الأطراف الأفغانية بهدف بناء السلام المستدام. وفي هذا الصدد، وفي الختام، نود أن نشيد بعقد مؤتمر جنيف الوزاري في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، الذي أكد مجددا التزام المجتمع الدولي بتوطيد السلام وتعزيز التنمية في أفغانستان. وننوه أيضا بالعمل الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وفريق الأمم المتحدة القطري، وفقا لولاية كل منها، وكذلك العمل الذي تقوم به هولندا بوصفها القائم على الصياغة بشأن مسألة أفغانستان.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد تاديتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على تحليله للعمليات الجارية في أفغانستان حاليا. ونحن ممتنون أيضا للإحاطات الإعلامية التي قدمها السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والسفير خيرت عمروف، كرئيس للجنة المنشأة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، والسيدة غيزال هاريس. لقد استمعنا

باهتمام إلى البيان الذي أدلى به السيد محمود سيكل، سفير جمهورية أفغانستان الإسلامية، ونحن نتشاطر العديد من الآراء الواردة في أحدث تقرير فصلي للأمين العام (S/2018/1092). ومن جانبه، يود وفدي أن يتقدم بالملاحظات التالية.

إن الاتحاد الروسي يدعم الشعب الأفغاني بقوة وثبات في تطلعه إلى السلام الدائم في بلده. وترتبط روسيا وأفغانستان تقليديا بعلاقات ودية تتوافق مع المصالح الوطنية لكلا البلدين، وتسهم في التنمية المستقرة والمتعددة الأبعاد للمنطقة برمتها والعالم عموما. والمؤتمر الوزاري الدولي بشأن أفغانستان في جنيف، وروسيا مشارك رفيع المستوى فيه، يبين أهمية السلام والاستقرار في أفغانستان للمجتمع الدولي.

ونحن نراقب الحالة الأمنية المتوترة والمتدهورة باستمرار في أفغانستان، للأسف، وترافق هذا الاتجاه أيضا مع وقوع خسائر مدنية في قوات الأمن الوطنية الأفغانية، ونريد أن نحيي ذكرى وشجاعة جميع من لقوا حتفهم في المعركة ضد الإرهاب. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء تعزيز وضع الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، التي تدعم صفوفها أساسا عن طريق تجنيد المقاتلين الأجانب ذوي الخبرة القتالية في سورية والعراق. ويظل المقاتلون أوفياء لهدفهم بزيادة أعدادهم وتعزيز نفوذهم في جميع أنحاء البلد. ويقلقنا بشدة وقوع أعمال إرهابية رئيسية بصورة منتظمة في مختلف المدن في أفغانستان، بما فيها كابل، وضحاياها من المدنيين الأفغان، بمن فيهم النساء والأطفال. وأتباع تنظيم الدولة الإسلامية يجمعون بمهارة بين أنشطتهم العقائدية والدعاية والتجنيد، مع استخدامهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والطموحات التوسعية للجهاديين، بما في ذلك في شمال أفغانستان، تشكل تهديدا حقيقيا لأمن شركائنا في وسط آسيا والمناطق الجنوبية من روسيا. ونريد أن نشدد على أنه من غير المقبول التقليل من شأن التهديدات المتأتية من تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان أو الاستهانة بها. ونحن ننتظر إجابات على أسئلتنا المتكررة المتعلقة بنقل مقاتلي داعش بمروحيات غامضة الهوية.

ونحن نراقب عن كثب تطور الوضع فيما يتصل بمكافحة الاتجار بالمخدرات. إن خطر المخدرات يمثل مشكلة خطيرة بالنسبة للمنطقة والعالم وأفغانستان نفسها. وما زلنا ملتزمين بتقديم المساعدة في عمل جماعي من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات الأفغانية، بما في ذلك بمشاركة نشطة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويجب أن نحافظ على سياستنا المشتركة لتوسيع جهود المجتمع الدولي في مكافحة هذه الآفة.

ويتسق ذلك النهج أيضا مع الخطوات العملية التي نتخذها، بما في ذلك من خلال منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وما تزال روسيا على استعداد لتوفير المساعدة المستمرة لمبادرة ميثاق باريس العالمية المنشأة تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لأجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد الأفيونية في أفغانستان، والبرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة التابع للمكتب ومشاريع التنمية البديلة في مقاطعة بدخشان. ونحن عازمون على مواصلة الإسهام في تدريب شرطة مكافحة المخدرات في أفغانستان وباكستان وبلدان آسيا الوسطى. ويحدونا الأمل في أن يكون مشروعنا المشترك دوموديدوفو مع اليابان الهادف إلى إنشاء وحدة للكلاب البوليسية في أفغانستان، عنصرا هاما في مكافحة المخدرات.

ويساورنا القلق إزاء البيانات الواردة في تقرير الأمين العام عن الزيادة في عدد الخسائر البشرية في صفوف المدنيين، بما في ذلك الناتجة منها عن أنشطة التحالف الدولي، علاوة على مستوى الخسائر في صفوف قوات الأمن الوطنية الأفغانية خلال الموسم الحالي. ويؤسفنا أن نخلص إلى أن الـ ١٧ عاما من الوجود العسكري الواسع النطاق للوحدات التابعة للولايات

المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي لم تؤد إلى استقرار الحالة العسكرية والسياسية في البلد، بل إن التحديات قد ازدادت سوءا وخطورة.

وأصبحت أفغانستان على عتبة أحداث سياسية هامة، بما في ذلك الانتخابات المقبلة. وبصفتنا أصدقاء للشعب الأفغاني، فإننا نفترض أنه ينبغي أن تشكّل خطوة نحو تحقيق الوحدة والاستقرار الدائمين في البلد.

فليس ثمة حل عسكري للنزاع في أفغانستان. ويتمثل السبيل الوحيد إلى تسويته في تنفيذ الاتفاق الأفغاني المشترك الذي تم التوصل إليه بالوسائل السياسية والدبلوماسية. ونرى أنه ينبغي أن تتم عملية التفاوض بقيادة الأفغان أنفسهم. ونعيد تأكيد استعدادنا لتقديم كل الدعم الممكن لإطلاقها. وقد كان ذلك هو الهدف الموجه لنا عندما عقدنا الاجتماع الثاني في إطار صيغة مشاورات موسكو في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ونرى أن ذلك الحدث يمثل خطوة رئيسية نحو وضع نهج جماعي فعال حقا لتسوية الحالة في أفغانستان وبدء حوار مباشر بين الأطراف الأفغانية.

ونشدد على أهمية السياق الإقليمي من أجل التسوية الأفغانية، ونود التشديد على وجه الخصوص على آلية فريق الاتصال المعني بأفغانستان التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون في ذلك الصدد. ونرى أن هناك إمكانيات كبيرة لتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وجهود مكافحة المخدرات بين أفغانستان ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، فضلا عن الإشادة بالدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى أفغانستان. فما يحدث هناك يؤكد أن المشاكل المتراكمة في البلد تقتضي توحيد الجهود لمواجهتها. وأصبح التعاون الدولي الوثيق أكثر أهمية الآن من ذي قبل، ولا سيما على الصعيد الإقليمي من أجل تحويل أفغانستان إلى أرض للسلام المستدام والاستقرار والرخاء. ونحن على استعداد لمواصلة العمل على تحقيق هذا الهدف.

السيد ما دجاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ياماموتو، والمدير التنفيذي فيدوتوف على إحاطتيهما، وعلى الجهود التي يبذلانها. وأود أيضا أن أشكر السفير عمروف على إحاطته. فعلى مدى العامين الماضيين وتحت قيادته المقتدرة تمكنت اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) من الاضطلاع بقدر هائل من العمل المثمر، وتعرب الصين عن امتنانها لذلك. واستمعت بعناية أيضا إلى السفير سايكل، ممثل أفغانستان، والسيدة هاريس، ممثلة عن المجتمع المدني، وأشكرهما على بيانيهما.

وتتابع الصين عن كثب العملية السياسية الحالية، فضلا عن الحالتين الأمنية والإنسانية في أفغانستان. وقد دخلت العملية السياسية في البلد مرحلة جديدة في أعقاب الانتخابات البرلمانية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر. وتلتزم حكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان بتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وصون السلام والأمن. واعتمد المؤتمر الوزاري بشأن أفغانستان الذي عقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر بيانا مشتركا وإطار جنيف للمساءلة المتبادلة، مؤكدا بذلك مرة أخرى الدعم الثابت من المجتمع الدولي للبلد في جميع المجالات. ويجب على المجتمع الدولي الآن الوفاء حقا بالتزامه والاستمرار في مساعدة أفغانستان في المجالات الأربعة التالية.

أولا، تجب مساعدة أفغانستان في الحفاظ على الاستقرار السياسي. فبالرغم من أن الانتخابات البرلمانية قد جرت في تشرين الأول/أكتوبر، فإن نتائجها لم يعلن عنها بعد. ومع استمرار الاستعدادات لعقد الانتخابات الرئاسية في العام القادم، فإننا نأمل أن تتعلم اللجنة الانتخابية المستقلة في البلد الدروس المستفادة من تجربة الانتخابات البرلمانية بما يمكّنها من تعزيز ترتيباتها للانتخابات الرئاسية. ويجب على جميع أصحاب

المصلحة من مختلف الانتماءات السياسية في أفغانستان تعزيز وحدة صفوفهم والنظر إلى صون الاستقرار السياسي الوطني بوصفه مسؤولية مشتركة، فضلا عن حل خلافاتهم عن طريق الحوار.

ثانيا، يجب أن يساعد المجتمع الدولي أفغانستان على تحسين بيئتها الأمنية. وقد أودى اندلاع العنف في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، يوم الانتخابات البرلمانية، بحياة الكثيرين فكان بذلك أشد أيام العام فتكا. وخلال الأشهر التسعة الأولى من هذا العام، أسفر القتال داخل أفغانستان عن عدد قياسي من الخسائر في صفوف المدنيين. وتشير الإحصاءات الواردة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضا إلى أن إنتاج المخدرات في البلد لا يزال مرتفعا. وينبغي أن يعزز المجتمع الدولي جهود التنسيق والتعاون من أجل التنفيذ الفعال لمختلف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذه المسائل، وعليه دعم عمل الهيئات الفرعية ذات الصلة مثل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١). وينبغي أن يواصل أيضا دعم قوات الأمن الوطنية الأفغانية في بناء قدرتها على الاستجابة بصورة فعالة للتهديدات من قبيل الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات.

ثالثا، أفغانستان بحاجة أيضا إلى المساعدة في النهوض بعملية المصالحة. وقد دعت حكومة أفغانستان مرة أخرى مؤخرا إلى محادثات غير مشروطة مع حركة طالبان وإعادة تنظيم فريق التفاوض التابع لها لهذا الغرض. ويجب على المجتمع الدولي دعم عملية سياسية شاملة للجميع يتولى زمامها الأفغان، فضلا عن دعم جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز محادثات السلام. ويجب عليه حث طالبان على العودة إلى طاولة المفاوضات في أقرب وقت ممكن، وتقديم الدعم إلى عملية كابل والاجتماع المعقود بصيغة موسكو وغيرها من الآليات الدولية لأجل إحراز مزيد من التقدم.

رابعا، يجب علينا أن نساعد أفغانستان في تحقيق التنمية الذاتية. وقد شهدت بيئة الاستثمار والأعمال التجارية في أفغانستان تحسنا في عام ٢٠١٨. ونأمل أن تتمكن جميع الأطراف السياسية في البلد من العمل معا لتعزيز التنمية وفقا لإطار أفغانستان الوطني للسلام والتنمية وبرنامجها الوطنية ذي الأولوية. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي مساعدة حكومة أفغانستان وشعبها وتحسين سبل معيشتهم. وبالمثل، يجب عليه احترام الشعب الأفغاني في اختياره المستقل للنظام السياسي ومسار التنمية اللذين يرغب فيهما. وفيما يتعلق بالتنمية، أود أن أرد على زميلي ممثل الكويت الذي أشار في بيانه إلى مثل شعبي صيني. فإن للصين قولا آخر – وهو أن التنمية أمر بالغ الأهمية، وهي بالتأكيد ذات أهمية بالغة بالنسبة لأفغانستان أيضا.

وبوصفها جارة صديقة تقليديا لأفغانستان، ما برحت الصين تقدم الدعم للعملية السياسية وإعادة الإعمار والتنمية في البلد. وكما قال السفير سايكال، فقد عقدت جولة الحوار الثاني بين وزراء خارجية الصين وأفغانستان وباكستان في كابل في ١٥ كانون الأول/ديسمبر بقدر كبير من النجاح. وتوصلت الأطراف الثلاثة إلى توافق واسع في الآراء وأكدت مرة أخرى التزامها المشترك بتحقيق التسوية السياسية الشاملة في أقرب وقت ممكن، وتعزيز الزخم في تحسين العلاقة بين أفغانستان وباكستان، وتيسير التعاون العملي والتواصل عن طريق تعزيز مبادرة الحزام والطريق، وزيادة تعاونها في مجال مكافحة الإرهاب والعمل المشترك على تعزيز الأمن والاستقرار والتنمية على الصعيد الإقليمي. وخلال الحوار نفسه وقعت الأطراف الثلاثة أيضا مذكرة تفاهم بشأن مكافحة الإرهاب، وأصدت بيانا مشتركا بشأن الحوار الثلاثي.

ومن أجل مساعدة ملايين الأشخاص الذين تضرروا من جراء الجفاف في أفغانستان، وفرت الصين لأفغانستان ما يزيد على ٦٠ مليون ين من المساعدات الإنسانية. وسنواصل استخدام

الحوار بين وزراء خارجية الصين وأفغانستان وباكستان ومجموعة التنسيق الرباعية المعنية بعملية السلام والمصالحة الأفغانية – التي تتألف من الصين وأفغانستان وباكستان والولايات المتحدة – وفريق الاتصال المعني بأفغانستان التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون، والآليات المتعددة الأطراف الأخرى لتقديم الدعم لأفغانستان ومساعدتها في المجالات ذات الصلة. وستواصل الصين العمل مع أفغانستان لأجل التنفيذ الفعال لمذكرة التفاهم بشأن التعزيز المشترك لمبادرة الحزام والطريق، وتيسير علاقاتها التجارية مع البلدان الأخرى في المنطقة وتشييد البنى التحتية والترابط والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل الإسهام في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والرخاء في أفغانستان والمنطقة بأسرها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كوت ديفوار.

يود وفد بلدي أن يشكر السيد تاداميتشي ياماموتو على إحاطته الإعلامية بشأن تطورات الحالة في أفغانستان.

كما يشكر السيد يوري فيدوتوف والسيدة غيزال هاريس، عضو اللجنة المستقلة للإشراف على تنفيذ الدستور، على الإحاطتين الإعلاميتين الهامتين بشأن الاتجار بالمخدرات وتعزيز سيادة القانون في أفغانستان. وأود أيضاً أن أشكر السيد محمود سيكل، ممثل أفغانستان، على إحاطته المفيدة للغاية.

ويشيد وفد بلدي بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الرئيس غني وحكومته لمنح الشعب الأفغاني الشجاع السلام والاستقرار والتنمية، التي طمح إليها طوال سنوات عديدة من المعاناة.

ويرحّب وفد بلدي أيضاً بالانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، والتي حشدت العديد من الأفغان. ومن المؤسف أن الانتخابات قد شابتها هجمات قاتلة شنتها حركة طالبان والفرع المحلي لتنظيم الدولة الإسلامية. فقد أثّرت هذه الحوادث سلباً على إقبال الناخبين.

وتدين بلدي هذه الموجة من العنف التي تُذكّر المجلس، مرة أخرى، بالحاجة إلى إيلاء الاهتمام المتواصل للحالة الأمنية في أفغانستان. ويجب علينا أن نتذكّر أنه بعد ١٧ عاماً من سقوط نظام طالبان، لا تزال حماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية تمثل تحديات كبرى، ولا سيما في المقاطعات الواقعة تحت سيطرة طالبان.

ولذلك، فإن وفد بلدي يشجع القوى في البلد على زيادة تعزيز العمليات المشتركة مع قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في المقاطعات الأكثر تضرراً من انعدام الأمن.

ومن المقرر عقد الانتخابات في نيسان/أبريل والتي ستكون حاسمة بالنسبة لمستقبل أفغانستان – وهي الانتخابات الرئاسية. ويحدونا الأمل في أن تتسم بالشفافية والمصداقية وأن تكون شاملة تماماً. وفي هذا الصدد، نحيط علماً مع الارتياح بالتزام البلدان المساهمة في بعثة الدعم الوطيد بالحفاظ على وجودها في أفغانستان وبالتعهدات لتمويل قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية حتى عام ٢٠٢٤.

وعلاوة على ذلك، يدعو بلدي إلى تنفيذ خطة العمل الأفغانية الباكستانية للسلام والتضامن، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على حل المشكلة الأمنية في المنطقة.

وبالمثل، فقد رحّبنا بمشاركة أفغانستان وباكستان وإيران في اجتماع المبادرة الثلاثية، الذي عُقد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر في إسلام أباد، تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. أسفرت المبادرة عن نتائج ملموسة في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات من خلال تبادل المعلومات والعمليات المتزامنة على حدود البلدان الثلاثة.

وعلاوة على ذلك، فضّلت كوت ديفوار دائماً الحوار كوسيلة لحل النزاع، وهي تحثّ حركة طالبان على أن تلتزم، في إطار عملية كابُل، بمحادثات السلام المباشرة دون شروط مسبقة

بهدف التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة وإحلال السلام الدائم في أفغانستان.

وفي الجهود المبذولة لحل الأزمة، يؤيد بلدي استنتاجات المؤتمر الوطني بشأن مشاركة المرأة في عملية السلام، الذي عُقد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر في كابل. ونعتقد أن زيادة مشاركة المرأة في العملية من شأنها أن تكفل أن تحظى بكل فرصة للنجاح.

وفيما يتعلق بالقضايا الإنسانية، لا تزال كوت ديفوار تشعر بالقلق إزاء حالة الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين، الذين أضحت العودة الكريمة والآمنة إلى مناطقهم الأصلية صعبة بسبب الافتقار إلى الهياكل الأساسية، وقلة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، والمشاكل المتعلقة بإدارة الأراضي ومخاطر انعدام الأمن الغذائي.

وفي هذا الصدد، يشيد وفد بلدي بالعمل الرائع الذي قامت به الأمم المتحدة وشركاؤها في مساعدة أكثر من ٣,٥ مليون شخص من المحتاجين. ولذلك فإننا نحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم المالي للخطة الإنسانية لأفغانستان من أجل تقديم المساعدة اللازمة للسكان.

وتأسف كوت ديفوار على فرض القيود على وصول الوكالات الإنسانية إلى الفئات الضعيفة من السكان، وكذلك الهجمات على عمال الإغاثة الإنسانية، التي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني.

وتهنئ كوت ديفوار الحكومة الأفغانية على التزامها بمكافحة الفساد والتدابير التي اتخذتها لتحقيق استقرار الاقتصاد وتحسين الأعمال التجارية. كما أن بلدي يشجّع الحكومة على مواصلة جهودها لمكافحة الاتجار بالمخدرات، وهو مصدر هام لتمويل حركة طالبان.

وتثني كوت ديفوار على السفير خيرت عمروف على عمله بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) وتكرر الإعراب عن دعمها الكامل له.

وفي الختام، يدعو وفد بلدي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا سيما دول المنطقة، إلى ضمان التقيد الصارم بالجزاءات المفروضة على حركة طالبان. فمن شأن ذلك أن يساعد على تحقيق السلام والاستقرار في هذا البلد، الذي دمره نزاع استمر لفترة طويلة جداً.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

تماشياً مع المذكرة S/2017/507، أود أن أذكّر المتكلمين فضلاً بأن يقصروا بياناتهم على خمس دقائق، حتى يتمكن المجلس من الاضطلاع بعمله في الوقت المناسب. أما الوفود التي لديها بيانات طويلة فهم مدعوون إلى توزيعها مطبوعة والإدلاء ببيان مختصر في مجلس الأمن، لأن لدينا قائمة طويلة من المتكلمين وفقاً للقاعدتين ٣٧ و ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد عثمان (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال ملايين الأفغان يعانون من النزاع الذي طال أمده في بلدهم. إن عدم الاستقرار الذي تسببه الحلقة المفرغة للتدخل العسكري الأجنبي والحرب الأهلية قد اجتاح المنطقة بأسرها وعرقل تحقيق السلام والتنمية والتقدم.

وللأسف، لم نرَ خلال السنة الماضية أي دليل على تراجع العنف في أفغانستان. وإذا كان هناك تغيُّر، فالعنف قد زادت حدّته. لقد فقد الآلاف من الأفغان أرواحهم بسبب هجمات المتمردين والتفجيرات الإرهابية واسعة النطاق والغارات الجوية المكثفة. ونشاطر الأمين العام قلقه إزاء تفاقم أثر النزاع على

السكان، لأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تواصل تسجيل ارتفاع عدد الوفيات في صفوف المدنيين.

وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي ملتزم بإيجاد نهاية للنزاع في أفغانستان عن طريق التفاوض، فإننا أخيراً نرى جهوداً ترمي إلى تحقيق هذا الهدف بالفعل. لقد تجدد الأمل في التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض من خلال احترام وقف إطلاق النار من جانب جميع الأطراف في وقت سابق من هذا العام. وقد رحّب به الأفغان أنفسهم، فضلاً عن شركائهم الإقليميين والدوليين. ويمكن لهذه أن تكون لحظة حاسمة في التاريخ الطويل من العنف في البلد.

إن وقف إطلاق النار قد حقق ما فشلت الطفرات العسكرية في الماضي في تحقيقه – وهو السلام، وإن كان مؤقتاً. إن ما تحتاج إليه أفغانستان الآن هو شروع جميع أطراف النزاع في مفاوضات من أجل التوصل إلى حل مستدام. وفي هذا الصدد، نرحّب بإعلان الرئيس أشرف غني عن فريق للتفاوض، فضلاً عن المفاوضات المباشرة بين الولايات المتحدة وحركة طالبان. تمثل هذه الاجتماعات والحوار الذي عقد مؤخراً بصيغة موسكو فرصاً واعدة. وترحّب باكستان أيضاً بآخر جولة من المحادثات بين المبعوث الخاص للولايات المتحدة وحركة طالبان في أبو ظبي في وقت سابق من اليوم. ويحدونا الأمل في أن يؤدي الحوار إلى عملية سلام مستدامة تُبدي فيها جميع الأطراف تحليها بالمرونة من أجل إحراز تقدم بشأن التوصل إلى تسوية تفاوضية للحرب في أفغانستان.

وباكستان هي المستفيد الأكبر، إضافة إلى شعب أفغانستان، من استعادة السلام والاستقرار في البلد المجاور لنا. تلتزم حكومة باكستان، بقيادة رئيس الوزراء عمران خان، بتقديم كل دعم ممكن لتيسير عملية سلام بقيادة أفغانية ويملك زمامها الأفغان. وتتوخى باكستان مستقبلاً من التعاون الاقتصادي الوثيق في منطقتنا، يساعد كابل على تحقيق طموحها في أن تصبح مركزاً إقليمياً للتجارة والطاقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، وخلال الجولة الثانية من الحوار الثلاثي بين وزراء خارجية باكستان والصين وأفغانستان خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي، اتفقت بلداننا على دعم المصالحة، والتنمية والترابط، والأمن ومكافحة الإرهاب بصفتها المجالات الثلاثة للتعاون الثلاثي.

وعلى الصعيد الثنائي، ودعماً لاقتصاد أفغانستان وتنميتها، اتخذ بلدي خطوات ملموسة على مر السنين. تعمل باكستان وأفغانستان على تحسين العلاقات الثنائية من خلال خطة العمل الأفغانية الباكستانية للسلام والتضامن المتفق عليها مؤخراً.

وتواصل باكستان تيسير عبور السلع الأفغانية دون أي قيود كمية. وباكستان هي أكبر سوق للمنتجات الأفغانية، بما يمثل أكثر من ٦٠ في المائة من مجموع صادراتها. وقد نتج عن الإعفاء من رسوم الاستيراد التنظيمية في العام الماضي زيادة بنسبة ٢٩ في المائة في إجمالي صادرات أفغانستان إلى باكستان. وقد دعمنا بنشاط خط أنابيب الغاز الذي يربط بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند ومشروع نقل وتجارة الكهرباء في وسط وجنوب آسيا، الذي لن يلبي احتياجات الطاقة في المنطقة فحسب، بل وسيولد نشاطا اقتصاديا كبيرا في أفغانستان.

وقد درس أكثر من ٥٠ ٠٠٠ أفغانيا في المؤسسات التعليمية الباكستانية، ويعملون الآن في القطاعين العام والخاص في أفغانستان، ليحققوا أحلامهم ويلبوا احتياجات بلدهم. وقد أعلنا عن ٤ ٠٠٠ منحة دراسية جديدة للطلاب الأفغان في الجامعات والكليات المهنية الباكستانية. وقد استضفنا أكثر من ٣ ملايين لاجئ أفغاني ولا نتخاذل فيما نعتبره مسؤوليتنا إلى أن يعودوا بصورة طوعية وآمنة ومنظمة إلى وطنهم.

إن تحقيق السلام في أفغانستان أمر صعب ولكن يمكن تحقيقه. فالأمر يتوقف على إدراك الأطراف الأفغانية أن الحوار بلا شروط هو السبيل الوحيد إلى تحقيق السلام. لا بديل عن

ذلك. إنهم من يحتاج إلى تقديم التنازلات الصعبة لكنها ضرورية من أجل تحقيق ذلك.

السيد بلانشارد (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر الممثل الخاص ياماموتو والسيدة غزال حارث على إحاطتيهما الثاقبتين. والشكر موصول للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) على إحاطتيهما.

ستتناول ملاحظاتي اليوم ثلاثة مواضيع، هي: الدعم الإقليمي والدولي لأفغانستان، وحقوق النساء والفتيات، والانتخابات.

أولا، فيما يتعلق بالمشاركة الإقليمية، أود أن أعرب عن تقديري لنجاح مؤتمر جنيف الوزاري الأخير بشأن أفغانستان، والذي يمثل شهادة على الدعم المتواصل من جانب العالم لشعب أفغانستان. لقد أسهم الممثل الخاص ياماموتو، والسفير محمود سيكال، الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة، في نجاح المؤتمر. وأنا أشكرهما. لقد سلط المؤتمر الضوء على تضامن المجتمع الدولي فيما نقف مع الشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية في جهودهم الرامية لتحقيق السلام والازدهار في البلد. وعلاوة على ذلك، فإننا نحث حركة الطالبان على الاستجابة إلى عرض الحكومة الأفغانية بالسلام والتفاوض بشأن تحقيق السلام من أجل شعب أفغانستان.

ويسرني أيضا أن أشير إلى النجاح في اعتماد الجمعية العامة للقرار ٧٣/٨٨ في ٦ كانون الأول/ديسمبر، بشأن أفغانستان، الذي بين دعم المجتمع الدولي الثابت لأفغانستان. وفي هذا الوقت، أود أن أسلط الضوء على الدور الهام الذي تؤديه البلدان المجاورة لأفغانستان في دعم جهود السلام، وتحسين الترابط الإقليمي، وتعزيز فرص التنمية الاقتصادية مع أفغانستان.

ثانيا، أود أن أشدد على دعم كندا لإشراك النساء والفتيات الأفغانيات بصورة مجدية في عمليات صنع القرار. وكما قلت أنفسكم، سيدي الرئيس، بصورة بليغة في بيانكم باسم كوت ديفوار، فإننا نعلم أنه ما من بلد يمكنه أن يحقق السلام الحقيقي والرخاء بدون المشاركة الكاملة من جانب جميع مواطنيه، لا سيما النساء والفتيات، وكذلك الأقليات العرقية والدينية. ولهذا السبب أقمنا شراكة مع منظمة أوكسفام كندا بشأن مشروع توسيع نطاق التغيير، الذي يدعم مشاركة النساء والفتيات الأفغانيات في عمليات صنع القرار. وحتى الآن، ساعدت منظمة أوكسفام ٦٨٠ سيدة و ٦٠٠ رجل على فهم أفضل للحقوق القانونية للمرأة وصونها. كما شمل هذا العمل زعماء دينيين وسياسيين من مقاطعات بلخ وننكرهار وهرات، واستخدم كلا من منظور إسلامي ركز على قوانين الشريعة، فضلا عن القوانين العلمانية.

وتثني كندا على الرئيس غني لإعادة تأكيده، في المؤتمر الوزاري في جنيف، على أن حكومة أفغانستان تعتزم مواصلة الدفاع عن حقوق المرأة الأفغانية التي يحميها الدستور. كما تثني كندا على قيادة السيدة الأولى في أفغانستان رولا غني بشأن تمكين النساء والفتيات. فالقيادة العليا تصنع فرقا. وقد يكون نجاح العديد من النساء في الانتخابات البرلمانية الأخيرة ذا صلة بتلك الجهود والقيادة. وحتى الآن، هناك ٢٨ في المائة من أعضاء البرلمان المنتخبين من النساء، وهو عدد أعلى من الموجود في العديد من الديمقراطيات وأعلى منه في بلدي، كندا. ففي انتخاباتنا الاتحادية الأخيرة في عام ٢٠١٥، كان ٢٦ في المائة من أعضاء البرلمان المنتخبين من النساء. وبطبيعة الحال، فإن ذلك لم يمنع رئيس الوزراء ترودو من تشكيل أول مجلس وزراء يتسم بالتوازن بين الجنسين في تاريخنا. ولكن مع ذلك فإنه يبين أنه ينبغي تهنئة شعب أفغانستان.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أن أهنئ اللجنة الانتخابية المستقلة في أفغانستان على ما اتبعته من سياسات المساواة بين الجنسين وجهودها

الملموسة لزيادة المشاركة السياسية للمرأة. وألاحظ أيضا الجهود الهائلة التي تبذلها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، مثل مؤسسة أفغانستان للانتخابات الشفافة، ومركز تعليم المرأة الأفغانية، على شجاعتها في تعزيز حقوق النساء والفتيات، وكذلك حقوق الأقليات الإثنية والدينية، خلال العملية الانتخابية.

كما نرحب بعمل الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في توزيع بطاقات الاقتراع في المناطق الريفية قبل الانتخابات. ونشجع السلطات الوطنية الأفغانية على أن تواصل بنشاط التصدي للمخالفات وتعزيز حقوق الأشخاص في المجتمعات الريفية وحمايتها، ولا سيما النساء المرشحات والناخبات، للمشاركة في الشؤون العامة. فإدماجهن ضروري لضمان نزاهة الانتخابات.

لقد مرت أفغانستان مؤخرا بعملية ديمقراطية هامة خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأود أن أثني على شجاعة الشعب الأفغاني الذي توجه إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواته، متحديا التخويف والتهديد بالعنف. كما أنوه بشجاعة موظفي الانتخابات الأفغان وأفراد قطاع الأمن الذين دعموا عملية الانتخابات. ونتطلع إلى إجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩، ويحدونا الأمل في تطبيق الدروس المستفادة من الانتخابات البرلمانية في شهر تشرين الأول/أكتوبر على الانتخابات الرئاسية.

(تكلم بالإنكليزية)

إن الانتخابات الرئاسية المقبلة، المقرر إجراؤها عام ٢٠١٩، تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لمستقبل أفغانستان. ومن المهم تعلم دروس المستفادة من الانتخابات التشريعية الأخيرة. لا بد من معالجة أوجه القصور. ويجب اتخاذ بعض المبادرات لضمان أن تكون الانتخابات الرئاسية حرة ونزيهة وذات مصداقية. ولجميع الجهات المعنية دور هام تضطلع به للتأكد من استعداد البلد. يجب أن تتكاتف اللجنة الانتخابية المستقلة، ولجنة الشكاوى الانتخابية، والحكومة، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والمجتمع الدولي، لكفالة تمكن الأفغان من التصويت بحرية. وكندا على استعداد لتقديم المساعدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية: أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

)السيد هيوزغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات. وأود، على وجه الخصوص، أن أشكر السفير ياماموتو على إحاطته المتعمقة. كما أود أن أسلط الضوء على الإحاطة التي قدمتها السيدة حارث.

إن هذه الفترة مرة أخرى فترة عصيبة وحاسمة الأهمية بالنسبة لأفغانستان. إننا ندخل ما يطلق عليه النصف الثاني من عقد التحول. وستبقى ألمانيا نشطة تماما. فألمانيا هي ثاني أكبر الجهات المانحة والبلدان المساهمة بقوات في أفغانستان.

وأود أن أنتقل الآن بإيجاز إلى مؤتمر جنيف الوزاري، الذي عقد تحت رعاية الأمم المتحدة، والذي نجده حسن التوقيت تماما وهام للغاية. لقد بعث بإشارة واضحة بشأن الالتزام الدولي تجاه أفغانستان، وفي الوقت نفسه، سلط الضوء على التوقعات من أفغانستان. وعلى نحو ما ذكر الآخرون، فهذه مرحلة الفرص السانحة لإحراز تقدم صوب تحقيق السلام.

وفيما يتعلق بالالتزام الدولي، من جهة، والتوقعات، من جهة أخرى، فكلاهما وارد في إطار جنيف للمساءلة المتبادلة، الذي يحدد إشارة واضحة على الالتزام الدولي والتوقعات المنتظرة من الحكومة الأفغانية فيما يتعلق بالإصلاحات. إنني أقر بالجهود التي ذكرها سفير أفغانستان، والتي يجب أن نشيد بها. وأود، على وجه الخصوص، أن أسلط الضوء على ما قاله فيما يتعلق بالترابط الاقتصادي وجميع المبادرات المختلفة التي تتخذ. كما أشير إلى الحاجة للإصلاح، ومكافحة الفساد، وبناء مؤسسات قادرة على أداء مهامها في أفغانستان، كما ذكر المتكلمون السابقون.

وفيما يتعلق بالانتخابات، أود أن أردد ما قاله زميلي الكندي ببلاغة شديدة فيما يتعلق بالعلامات المشجعة، بما

في ذلك ارتفاع مستوى المشاركة في الانتخابات وعدد النساء اللائي تم انتخابهن.

وأعتقد أن ذلك أمر رائع، ويجب علينا أن نثني على شجاعة كل الناخبين الذين توجهوا إلى صناديق الاقتراع على الرغم من التهديدات التي واجهوها جميعا. وهناك أوجه القصور التي لاحظناها، ونحث الحكومة الأفغانية على أن تلقي نظرة متعمقة عليها وقد قال السيد یاماموتو والسيدة هاريس إن تلك مخالفات لا يمكن قبولها بالنسبة للانتخابات الرئاسية.

وفيما يتعلق بعملية السلام، هناك مرة أخرى علامات مشجعة، وقد تشكل فرصة حقيقية لتحقيق عملية سلام كبيرة. ونرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية، بما في ذلك تعيين فريق لمفاوضات السلام، ونفهم أن مجلسه الاستشاري قد اجتمع للمرة الأولى اليوم. ويحدونا الأمل في أن تفعل الطالبان مثل ذلك، استجابة لدعوة الشعب الأفغاني بالجلوس إلى طاولة المفاوضات.

وفيما يتعلق بالتفاوض، يمكنني فقط أن أكرر ما قاله الكثيرون، بمن فيهم زملائي الكنديون والسويديون والهولنديون، وهو أن عملية السلام ينبغي أن تكون شاملة. فيجب أن تشترك النساء والأطفال وفئات الأقليات العرقية. وبطبيعة الحال، فنتيجة لعملية السلام، نحن بحاجة إلى ضمان عدم المساس بما تم تحقيقه في البلد، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق المرأة.

وفيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن، اسمحوا لي أيضا بأن أسلط الضوء من وجهة نظري على أهمية أن تكون عملية السلام شاملة. فثمة حاجة إلى إشراك المرأة في بناء السلام على جميع المستويات. وتشير الدراسات إلى أن عمليات السلام التي تشارك فيها النساء كشاهدات وموقِّعات ووسيطات أو مفاوِضات، تؤدي إلى زيادة نسبتها ٣٥ في المائة في احتمال التوصل إلى اتفاق سلام يستمر لأكثر من ٣٥ سنة. ولذا فإن تعزيز دور المرأة في عمليات السلام له أهمية قصوى.

إن الجفاف وتغير المناخ اللذين ذكرهما العديد من المتكلمين، بمن فيهم السيد یاماموتو والسيد فيدوتوف لهما آثار مدمرة. وقد أبرز السفير الصيني لتوه إسهام الصين للتخفيف من الحالة. إن تغير المناخ يؤثر علينا جميعا، ولكن في بلد عصفت به النزاعات العنيفة والفقر يمكن أن تكون تبعاته أكثر تدميرا. وعلينا ألاَّ ندع ذلك يحدث. وكعضو في مجلس الأمن، ستركز ألمانيا على آثار تغير المناخ على الأمن. والحالة في أفغانستان مثال على ذلك، كما يشير تقرير الأمين العام (S/2018/1092).

وختاما، ستتولى ألمانيا بالاشتراك مع إندونيسيا، الاضطلاع بدور الصياغة بشأن أفغانستان. ونحن نعلم أن أمامنا مسؤولية جسيمة. وأود أن أثني على هولندا لعملها الرائع ومشاركتها هذا العام، وكذلك كازاخستان في عمل اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١). وكما قلت، تلك أعمال صعبة ينبغي متابعتها. وستواصل ألمانيا الوقوف إلى جانب أصدقائنا الأفغان في مجلس الأمن والجمعية العامة، والاتحاد الأوروبي، والأهم من ذلك، في أفغانستان.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد ستيفانيلي (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ونشكر الأمين العام على تقريره الممتاز (S/2018/1092)، والممثل الخاص ياماموتو على إحاطته الإعلامية الشاملة. كما نشكر أيضا وكيل الأمين العام فيدوتوف، والسفير عمروف على إحاطتيهما الإعلاميتين. وعلاوة على ذلك، نرحب ترحيبا حارا بالسيدة هاريس. إن دعوتها الحيوية للحفاظ على سلامة الدستور الأفغاني رسالة قوية وهامة.

وتوضح تلك الإحاطات بجلاء المنعطف المعقد الذي توجد فيه أفغانستان، بدءا من التحديات الأمنية المستمرة، التي لا تزال

شديدة الوطأة فيما يتعلق بالضحايا المدنيين، ومعاناة السكان الأفغان على نطاق واسع. ففي كل يوم، تكافح حكومة الوحدة الوطنية وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية بشجاعة أعمال العنف الإرهابية والمتطرفة التي تسعى إلى تعطيل الجهود المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار. وستظل إيطاليا ملتزمة بتعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في إطار بعثة الدعم الوطيد.

ونرحب بنتائج المؤتمر الوزاري في جنيف مؤخرا بشأن أفغانستان، التي أتاحت لنا تقييم التقدم المحرز في عملية الإصلاح في أفغانستان والتأكيد مجددا على الالتزام المتبادل بين السلطات الأفغانية والمجتمع الدولي بتعزيز مستقبل يسوده السلام والرخاء والتنمية المستدامة للبلد. ومن النتائج الهامة أيضا لاجتماع جنيف ذلك الوعي المشترك بأنه ليست كل أهداف الإصلاح قد تحققت بشكل كامل. ونحن نشير هنا في المقام الأول إلى مكافحة الفساد. وفيما يتعلق بمؤتمر إعلان التبرعات الذي سيعقد في عام ٢٠٢٠، يحدد إطار جنيف للمساءلة المتبادلة، بوضوح، المجالات التي يوجد فيها متسع لإحراز المزيد من التقدم.

وبنفس الموضوعية، ندرك أهمية أول انتخابات برلمانية، التي أجريت في أواخر تشرين الأول/أكتوبر بقيادة أفغانية. وتشهد تلك الانتخابات على الإرادة الصلبة للشعب الأفغاني، ولا سيما العديد من النساء اللاتي شاركن فيها على الرغم من مناخ التخويف والتهديدات الإرهابية. وفي الوقت نفسه، ومع الإحاطة علما بالمسائل التنظيمية والإجرائية والصعوبات المتصلة بالأمن التي برزت، نعتقد أن هذه الانتخابات ينبغي أن تشكل مخططا للدروس المستفادة وأن تساعد على كفالة إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة بطريقة تتسم بالمصداقية والشفافية.

إن الحل الوحيد الممكن للنزاع يتمثل في عملية سلام ومصالحة يقودها الأفغان ويتولون زمامها. إن هناك توق ملح لا لبس فيه إلى السلام بين الشعب الأفغاني، فضلا عن توافق الآراء الدولي الواسع النطاق بشأن هذه النقطة. وهذه العوامل أتاحت بقاء نافذة الفرص مفتوحة، بفضل العرض غير المسبوق من جانب الرئيس غني إلى الطالبان في شباط/فبراير الماضي. وعلى الرغم من أن وقف إطلاق النار لفترة وجيزة خلال احتفالات عيد الفطر لم يكن مقدمة لمزيد من الخطوات الإيجابية من جانب حركة طالبان، فإن آفاق التوصل إلى سلام تفاوضي في أفغانستان لم تكن ملموسة بهذا القدر منذ عام ٢٠٠١، وذلك أيضا بسبب الأثر الإيجابي للجهود الدولية.

وتعرب إيطاليا عن كامل دعمها لهذه المبادرات الدبلوماسية، وهي التي بالتوافق التام مع عملية كابل، يمكن أن تفضي إلى إحراز تقدم ملموس في فتح الطريق نحو السلام والمصالحة في أفغانستان. ونشدد في هذا السياق، على المساهمة الإيجابية التي يمكن أن تقدمها الجهات المعنية الدولية الرئيسية، ولا سيما الشركاء الإقليميون، في تهيئة الظروف المؤاتية للسلام.

وأخيرا، فمن الضروري أن تشمل المفاوضات من أجل السلام، الذي لا يمكن تحقيقه بأي ثمن، إشراك جميع عناصر المجتمع الأفغاني، لا سيما النساء والأطفال والأقليات، على أساس نهج شامل تماما. إن المرأة على وجه الخصوص، يجب أن تكون قادرة على القيام بدور نشط في المفاوضات، والتأكد من حماية حقوقها المنصوص عليها في الدستور، وما تحقق من مكاسب مدنية واجتماعية في الـ ١٧ سنة الماضية، وزيادة تعزيزها.

وأود أن أختتم بالإعراب عن خالص تقدير إيطاليا للالتزام الواضح بهذه المسألة من جانب الحكومة الأفغانية، على نحو ما أكده الرئيس غني في خريطة طريقه الجديدة للسلام.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل طاجيكستان.

السيد محمد أمينوف (طاجيكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر البعثة الدائمة لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة على عقد مناقشة اليوم بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لشؤون أفغانستان، السيد تاداميتشي ياماموتو، على ملاحظاته القيمة والعمل الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان في ظل قيادته. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لوكيل الأمين العام فيدوتوف، والسفير خيرت عمروف والسيدة هاريس على إحاطاتهم الإعلامية، وكذلك لسفير أفغانستان على بيانه.

من بين جميع بلدان آسيا الوسطى، تشارك طاجيكستان أطول حدود - حوالي ١ ٤٠٠ كيلومتر - مع أفغانستان. ولنا روابط ثقافية وتاريخية ولغوية وثيقة جدا مع ذلك البلد الشقيق، وهذه الحقيقة وحدها تجعل من الصعب علينا أن نشاهد من الضفة الأخرى لنهر أمو داريا إخواننا وأخواتنا الأفغان يعانون جراء عدم الاستقرار طوال العقود العديدة الماضية.

أعتقد أن هناك توافقا عاما في الآراء في هذه القاعة بشأن الرسائل الرئيسية الثلاث التالية: أولا، لا يمكن القضاء على الإرهاب والتطرف باستخدام القوة العسكرية وحدها؛ ثانيا، يتعين أن يقود الأفغان عملية السلام الأفغانية وأن يمسكوا بزمامها. وثالثا، بدون تحقيق الاستقرار في أفغانستان، لن يتحقق الاستقرار في منطقة آسيا الوسطى، ولن يتأتى إحراز التقدم بشان المسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. كما يؤيد وفد بلدي هذه النقاط تأييدا تاما.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لا تزال هناك تحديات عديدة في أفغانستان، يتطلب حلها بذل جهود إضافية من جانب المجتمع الدولي. وأود أن أتشاطر في بياني بعض الآراء بشأن كيفية التصدي لهذه التحديات بالاستفادة من قدرات البلدان المجاورة وفرصها المتاحة.

يمكن أن يقوض الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات التزام المنطقة، فضلا عن التزام أفغانستان، بتحقيق التنمية المستدامة. وإذا لم يتم التصدي لهذه العوامل، فإنها ستصبح عقبات رئيسية في طريقنا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الوقت المناسب. ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء تعزيز الجماعات الإرهابية وتفعيل أنشطتها في الجزء الشمالي من أفغانستان، في الآونة الأخيرة. ولذلك نرى أنه من الأهمية بمكان تعزيز التعاون الأمني الدولي والإقليمي من أجل التصدي الفعال للتهديدات النابعة من الجماعات الإرهابية.

وفي هذا الصدد، تشارك وكالات إنفاذ القانون في طاجيكستان بنشاط مع زملائها من بلدان آسيا الوسطى الأخرى وأفغانستان في تبادل المعلومات، وإنفاذ القوانين ومراقبه الحدود، في إطار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات.

ونرحب بنتائج مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان الذي عُقد مؤخرا، وأدى إلى تجديد الشراكة والتعاون بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي فيما يتعلق بالسلام في أفغانستان وازدهارها واعتمادها على الذات، في منتصف عقد التحول من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٤.

وبوصفنا البلد المضيف للمؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف الذي عقد في دوشانبي يومي ٣ و ٤ أيار/مايو، فإننا نعتقد أنه ينبغي التركيز بصفه خاصة على أهمية تكثيف التعاون والتنسيق في مجال مكافحه الإرهاب، فضلا عن تبادل المعلومات، وأمن الحدود، والتعاون القانوني، وتبادل أفضل الممارسات. وقد جاء عقد المؤتمر في

وقت مناسب جدا في السياق الحالي لتعزيز التعاون الإقليمي في آسيا الوسطى، ونعتقد اعتقادا راسخا، واستنادا إلى تجربتنا والنتائج الناجحة لمؤتمر دوشانبي، بأنه ينبغي مواصلة هذا الحوار. وتحقيقا لهذه الغاية، تعتزم طاجيكستان استضافة حدث آخر رفيع المستوى بشأن هذه المسألة في العام المقبل، وتدعو جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة، إلى الانضمام إلينا من أجل اتخاذ تدابير مشتركة وفعالة لمكافحة الإرهاب والتطرف.

ونرى أن تطوير برامج زراعية شاملة، ونظم للري، وتوفير إمدادات الكهرباء في المناطق الريفية، سيضمن توفير ظروف الحياة الكريمة للسكان، ويمكن أن يساهم بشكل كبير في انخفاض إنتاج المخدرات في أفغانستان، فضلا عن إيجاد حل لمشاكل الجفاف وانعدام الأمن الغذائي. ويمكن لطاجيكستان، بما لديها من إمكانات هائلة في مجال الطاقة الكهرمائية، أن تكون مفيده جدا في هذا الصدد من خلال تلبيتها طلب القطاع الصناعي في أفغانستان، بتوفير خدمات الكهرباء المستقرة له بتكلفة ميسورة.

وفي هذا الصدد، فإن تعزيز التعاون من أجل تنفيذ مشاريع الطاقة الكهرومائية الإقليمية أمر بالغ الأهمية. ومن الجدير بالذكر أن طاجيكستان قامت بتصدير نحو ١,٤ بليون كيلوواط/ساعة من الكهرباء إلى أفغانستان في عام ٢٠١٧، وتنوي زيادة صادراتها إلى أكثر من ١,٥ بليون كيلوواط/ساعة في المستقبل. إن بناء مشروع نقل وتجارة الكهرباء في وسط وجنوب آسيا، ومشروع خط نقل الكهرباء فيما بين تركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان وأفغانستان وباكستان، والعديد من محطات توليد الطاقة الكهرمائية، ولا سيما محطه سيزور لتوليد الطاقة الكهرمائية في منطقه بدخشان في طاجيكستان، فضلا عن بناء خطوط أنابيب الغاز وممرات النقل، من شأنه أن يسهم أكثر في تحسين مستويات معيشة الشعب الأفغاني ورفاه.

وعلى مدى سنوات عديدة، ما برح رئيس طاجيكستان، إمام علي رحمان، يدعو بنشاط في محافل مختلفة، إلى تعزيز العمل المنسق واتباع النهج الإقليمية لتحقيق الازدهار والتنمية في أفغانستان. وتحقيقا لهذه الغاية، نرى أن مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي المعني بأفغانستان وعملية اسطنبول، اللذين ستتولى طاجيكستان رئاستهما في عام ٢٠١٩، هما منبران مهمان لأقامه التعاون الإقليمي.

ولتيسير التجارة مع أفغانستان، قام بلدي، بمساعدة من المجتمع الدولي، ببناء خمسة جسور وأنشأ منطقتين من المناطق الاقتصادية الحرة على طول حدوده مع أفغانستان، مما أدى إلى زيادة كبيرة في حجم التجارة بين البلدين. إن تعاوننا مع أفغانستان في مجالي التعليم وتدريب الموظفين فعال ومثمر في آن واحد. إذ يدرس حاليا مئات الطلاب الأفغان في جامعات طاجيكستان. كما قررت حكومة بلدي تخصيص ١ ٠٠٠ منحة تعليمية لمواطني أفغانستان بحلول عام ٢٠٢٥. وسنواصل تقديم المساعدة عن طريق تدريب الجيش الأفغاني وحرس الحدود والأطباء وغيرهم من الاختصاصيين.

ختاما، أود أن أؤكد من جديد استعداد حكومة بلدي لمواصلة مساعدة البلد الشقيق أفغانستان، في التغلب على التحديات السالفة الذكر، بغية ضمان السلام والاستقرار والتنمية المستحقة في البلد. أتمنى لهم كل النجاح في إجراء انتخابات رئاسية سلمية وشفافة وشاملة للجميع. وليطمئنوا إلى أن طاجيكستان ستواصل دعمها لحكومة أفغانستان في تنفيذ خطتها الإصلاحية لتحقيق السلام والتنمية والاعتماد على الذات خلال عقد التحوّل.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أود مرة أخرى أن أذكر أعضاء المجلس بأن يتكرم المتكلمون بقصر بياناتهم على مدة أقصاها خمس دقائق. ويُطلب من الوفود التي لديها بيانات أطول، أن توزع نسخا ورقية وتقدم نسخة موجزة إلى المجلس.

السيد بيشو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن أفغانستان. أود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد تاداميتشي ياماموتو، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات والجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. أود كذلك أن أعرب عن تقديري للسيدة غزال هاريس، والسيد يوري فيدوتوف، والسفير خيرت عمروف على إحاطاتهم الإعلامية، وكذلك السفير محمود سايكال ممثل أفغانستان على مدخلاته القيمة.

وترحب اليابان بنجاح انعقاد مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر، وشاركت في استضافته الأمم المتحدة وحكومة أفغانستان. وتولي اليابان أهمية لإدراج المصالحة بشكل رسمي، بالإضافة إلى الإصلاح والتنمية، في جدول الأعمال لأول مرة. وهي ترحب بوضع إطار جنيف للمساءلة المتبادلة، وستدعم الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية للمضي قدما في إصلاحاتها.

وتود اليابان أن تعرب عن أعمق مشاعر الاحترام لمواطني أفغانستان لما أبدوه من تصميم وشجاعة في الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر، على الرغم من الحالة الأمنية الصعبة التي واجهوها. كما نتقدم بخالص تعازينا لضحايا الهجمات الإرهابية وأسرهم المكلومة. إن الانتخابات الحرة والنزيهة هي عماد الديمقراطية، وتتوقع اليابان أن تقوم الحكومة الأفغانية باستعراض النتائج والتحديات التي ظهرت خلال الانتخابات البرلمانية، واتخاذ جميع التدابير الممكنة لإجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة المقررة في نيسان/أبريل القادم.

إن تحسين الأمن أمر أساسي للمضي قدما بعملية السلام والمصالحة. ومع أننا شهدنا مؤخرا بذل جهود في الساحة الدولية فيما يتعلق بتحقيق السلام في أفغانستان، فإن اليابان تواصل دعم عملية السلام التي تقودها أفغانستان وتمسك بزمامها.

وتشعر اليابان بقلق بالغ حيال الجفاف الحاد الذي يؤثر على أفغانستان، حيث يواجه الملايين من الناس انعدام الأمن الغذائي الشديد والأزمات الإنسانية. لقد قررت اليابان مؤخرا تقديم مساعدة جديدة بمبلغ ١٣ مليون دولار استجابة لتلك الكارثة الطبيعية المدمرة. وعلاوة على ذلك، وإدراكا من اليابان لكون القطاع الزراعي والتنمية الريفية قطاعين رئيسيين لتحقيق التنمية في أفغانستان وضروريين لتعزيز القدرة على التكيف مع آثار الجفاف، فإنها قدمت مبلغ ١٥ مليون دولار هذا العام لتحسين الهياكل الأساسية للري وإدارة المياه.

وأشيد بكون مقدمي الإحاطات الإعلامية والمتكلمين أكدوا على أهمية الدور الذي تضطلع به النساء والشباب في أفغانستان. وفي ذلك الصدد، قررت اليابان تقديم مبلغ ١٧ مليون دولار تقريبا للتشجيع على إصدار كتيب صحة الأم والطفل وتوفير التحصين ضد الأمراض المعدية، بما في ذلك شلل الأطفال. وأعتقد أن تلك المشاريع ستسهم في إنقاذ أرواح العديد من الأطفال الأفغان، الذين سيقودون إحراز التقدم في أفغانستان في المستقبل.

إننا نقف عند منعطف هام وحاسم إذ نقترب من نقطة منتصف مدة عقد التحول. وينبغي أن نستفيد من العمل الذي أُنجز بالفعل، وتقف اليابان على أهبة الاستعداد للمشاركة والمناقشة مع المجتمع الدولي، وبطبيعة الحال، الحكومة الأفغانية، بشأن سبيل المضي قدما من أجل أن تصبح أفغانستان معتمدة على نفسها حقا.

الرئيس (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرليوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص ياماموتو، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد فيدوتوف، على إحاطتيهما الإعلاميتين، فضلا عن ممثل أفغانستان الدائم،

السفير سايكال، على بيانه. كما نشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2018/1092).

وفي البداية، أود أن أكرر تعازينا الصادقة على خسارة أرواح الأبرياء خلال آخر الهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت في كابل. ومرة أخرى ندين بشدة تلك الأعمال الإرهابية الخسيسة. وتعرب تركيا عن تضامنها الكامل مع حكومة أفغانستان وشعبها في مكافحة الإرهاب.

وتمر أفغانستان بمنعطف بالغ الأهمية فيما يتعلق بتحولها السياسي والأمني والاقتصادي. وفيما يقترب البلد من نقطة منتصف مدة عقد التحول، فإنه لا يزال يواجه تحديات كبيرة ومعقدة. إن وقوع العدد الأكبر للخسائر في صفوف المدنيين التي سجلتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في فترة الأشهر الستة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونية يشهد على الحالة الأمنية المضطربة.

وما فتئت تركيا تعمل بفعالية على دعم أمن أفغانستان منذ عام ٢٠٠١. لقد تبرعنا بمبلغ ٦٠ مليون دولار للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ لدعم قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. وبوصفنا إحدى الدول الإطارية لبعثة الدعم الوطيد، فإننا سنواصل تقديم دعمنا لأفغانستان على أساس ثنائي ومن خلال منظمة حلف شمال الأطلسي على السواء.

وفي ظل تلك الظروف المحفوفة بالمخاطر، فإن مشاركة المجتمع الدولي تظل حيوية. وكان من دواعي سرورنا أن نرى استمرار تقديم الدعم في مؤتمر جنيف الوزاري الأخير بشأن أفغانستان. إننا نشكر حكومة أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة على عقد المؤتمر، الذي أتاح فرصة بالغة الأهمية لتجديد الشراكة والتعاون من أجل تحقيق السلام والرخاء والاعتماد على الذات في أفغانستان. ومن الضروري في الوقت الحالي أن نرتقي إلى مستوى الوفاء بالالتزامات التي قطعناها.

وظلت المساعدة التي تقدمها تركيا للتنمية وإعادة الإعمار في أفغانستان أحد أشمل برامجنا للتنمية. ويتجاوز المبلغ الإجمالي للمعونة التي نقدمها ١,١ بلايين دولار. فقد أُنجز أكثر من ١ ٠٠٠ مشروع في جميع أنحاء البلد. وتبرعنا بمبلغ إضافي قدره ١٥٠ مليون دولار للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن انعدام الأمن وأعمال العنف والفقر والبطالة لا تزال تؤثر بشدة على الشباب في أفغانستان. ونحن نتفق مع ذلك التقييم ونخصص الجزء الأكبر من مساعدتنا الإنمائية للتعليم في أفغانستان. وحتى الآن، تلقى أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ طفل أفغاني التعليم في ٨٥ مدرسة شيدتها تركيا. إننا نولي أهمية خاصة لتعليم الفتيات لكي يتمكن من تحقيق إمكاناتهن الكاملة ومن الإسهام في استقرار بلدهن. لقد غيرت مدرسة حبيبة القادري للفتيات، التي ظلت تعمل في جوزجان منذ عام ٢٠٠٨، حياة المئات من الفتيات وأسرهن. وسيشكل المشروع قيد التنفيذ لجامعة مولانا جلال الدين الرومي التركية - الأفغانية في كابل خطوة هامة أخرى في مجال التعليم العالي للشباب الأفغان. ونؤيد أيضا تأييدا تاما مشاريع الربط الإقليمي، مثل اتفاق مشروع طريق المرور العابر للازورد.

إن الشعب الأفغاني بحاجة إلى السلام، ويمكن التوصل إلى ذلك واستمراره إلا إذا كان يقوده الأفغان ويمسكون بزمامه. ونهنئ الحكومة الأفغانية على إجراء الإصلاحات الرئيسية المتعلقة بالحوكمة الرشيدة والاقتصاد الكلي وتنمية القطاع الخاص. ويلزم حاليا اتخاذ نهج أكثر تركيزا نحو تنفيذ الاستراتيجيات الطويلة الأجل.

وبوقف إطلاق النار أثناء عيد الفطر والانتخابات البرلمانية، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أظهر الأفغان مرة أخرى رغبتهم في السلام والديمقراطية. وستؤدي التحسينات التي أدخلت على النظام الانتخابي وتعزيز مكافحة الفساد إلى زيادة توطيد الديمقراطية في جميع أنحاء البلد. وستكتسي الانتخابات

الرئاسية المقبلة أهمية بالغة من أجل أن تحقق أفغانستان الاستقرار والأمن والازدهار.

ومن الضروري أيضا تعزيز التعاون وتكثيف الحوار فيما بين بلدان المنطقة. وفي الواقع، فإن المنطقة نفسها هي التي تضطلع بأكبر دور ولها أكبر مصلحة وتتحمل أكبر قدر من المسؤولية في إرساء الأمن والسلام واستمرارهما في أفغانستان. وتشكل عملية قلب آسيا – اسطنبول مثالا رائعا للملكية الإقليمية للتعاون. وسيعقد المؤتمر الوزاري المقبل لتلك العملية في تركيا في عام ٢٠١٩. إن تركيا، بوصفها صديقا للشعب الأفغاني منذ أمد بعيد، ستواصل تقديم إسهامها في البلد باتباع نهج شامل ومتكامل.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيد ياردلي (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص ياماموتو وجميع من قدموا الإحاطات الإعلامية اليوم.

ونهنئ شعب أفغانستان على ما أبداه من شجاعة وتصميم خلال الانتخابات البرلمانية في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. فبالرغم من أعمال العنف والترهيب والإخفاقات الإدارية المخيبة للآمال، توجه الشعب الأفغاني بأعداد تدعو إلى الإعجاب إلى التصويت وإسماع صوته. إن أستراليا تناشد حكومة أفغانستان الإسراع بمعالجة أوجه القصور الواضحة في العمليات الانتخابية وكفالة أن تكون الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٩ ذات مصداقية وشفافة وتعكس إرادة الشعب الأفغاني على نحو كامل.

وتماما مثلما أظهرت انتخابات تشرين الأول/أكتوبر رغبة الأفغان في المشاركة بصورة مباشرة في إدارة بلدهم، فإن دعوتهم مدوية إلى إنهاء النزاع والمعاناة المستمرة وينبغي أن يصغى لها. ويدل عزم الرئيس غني على أخذ زمام المبادرة بشأن تحقيق السلام من خلال عملية كابل وعرضه إجراء مفاوضات مع حركة طالبان بدون شروط مسبقة على رغبة قوية في بدء فصل جديد مخصص لتحقيق السلام. وتتفهم أستراليا تلك الرغبة وتشاطرها وترحب بتلك المبادرات. وترى أستراليا أنه ينبغي أن تشكل عملية كابل الإطار للسعي لإحلال السلام في أفغانستان والأساس لعملية للسلام يمسك بزمامها ويقودها الأفغان.

وكان من دواعي سرورنا أن المجتمع الدولي جدد التأكيد على دعمه لأفغانستان ولإجراء عملية للسلام يمسك بزمامها ويقودها الأفغان في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر في مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، بقرار الجمعية العامة ٧٣/٨٨ بشأن أفغانستان. وترحب أستراليا على وجه الخصوص بجهود الولايات المتحدة للاستفادة من مبادرات الحكومة الأفغانية في عام ٢٠١٨ والجمع بين الأطراف في مفاوضات مجدية.

ونشعر بخيبة الأمل لأن حركة طالبان، حتى الآن، رفضت التعاون مع الحكومة الأفغانية، وواصلت حملتها الدموية ضد الشعب الأفغاني. ونناشد طالبان إنهاء أعمالها للعنف وبدء مفاوضات حقيقية مع الحكومة الأفغانية والتخفيف من معاناة الشعب الأفغاني. وفي هذا الأثناء، ستواصل أستراليا الوقوف مع حلفائها وشركائها في بعثة الدعم الوطيد التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي والعمل مع قوات الأمن في أفغانستان للتغلب على التحديات التي تواجهها هذه القوات. وتقر أستراليا أيضا بأن أفغانستان أحرزت تقدما هاما، ولا سيما بشأن تحقيق التنمية الاقتصادية وإصلاح المؤسسات. ونشجع على مواصلة إحراز التقدم، ولا سيما في مكافحة الفساد، وضمان إيصال المزيد من الموارد إلى وجهاتها المقصودة.

إن الشعب الأفغاني يواجه تحديات طبيعية، فضلا عن تحديات يتسبب فيها الإنسان. لقد شهدنا هذا العام مدى تضرر العديد من الأفغان من الجفاف. وتعهدنا في آذار/مارس

بتقديم ٣٩ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات لدعم الفئات الضعيفة المتضررة من النزاع والتشرد، فبلغت بذلك استجابة أستراليا الإنسانية لأفغانستان ٨٩ مليون دولار منذ عام ٢٠١٤. كما أعلنّا خلال مؤتمر جنيف عن تبرع إضافي قدره ٥ ملايين دولار يخصص لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ إلى زهاء ١,٤ مليون أفغاني على وشك الوقوع في شرك المجاعة الشديدة.

وأخيراً، نود مرة أخرى الإعراب عن تقديرنا للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة فيأفغانستان. وفي هذه الأوقات الصعبة التي تشهد بلوغ أعمال العنف مستويات قياسية، فإننا نتطلع مع ذلك إلى اللحظة التي ستتمكن فيها البعثة من مساعدة أفغانستان على الولوج إلى عهد جديد يعمّه السلام والتعمير.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوزبكستان.

السيد إبراهيموف (أوزبكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، بادئ ذي بدء، أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الفصلية بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد تاداميتشي ياماموتو، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، وسفير كازاخستان خيرت عمروف، على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. كما أود أن أشكر السيدة غيزال هاريس على إطلاعنا على وجهات نظرها بشأن التطورات الراهنة في أفغانستان.

وتنتهج أوزبكستان عادة إزاء أفغانستان سياسة تقوم على مبادئ الاحترام المتبادل، والمساواة والدعم الكامل للحكومة التي انتخبها شعب أفغانستان. وبالنظر إلى هذه الظروف، فإن المشاركة في عملية إيجاد حل نهائي للنزاع الراهن في أفغانستان والحفاظ على علاقات حسن الجوار مع هذا البلد الشقيق، تُعدّ من بين أهم أولويات السياسة الخارجية لجمهورية أوزبكستان.

وفي الوقت الراهن، تشارك أوزبكستان بنشاط في مختلف أشكال المفاوضات الدولية بشأن أفغانستان، مثل عملية كابل، وصيغة موسكو، وفريق الاتصال الدولي، ومنتدى عملية قلب آسيا – اسطنبول، وفريق الاتصال المعني بأفغانستان التابع لمنظمة شانغهاى للتعاون ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان. وينبع موقف أوزبكستان المبدئي من إيمانه الراسخ بأن الحكومة المركزية في كابل ينبغي أن تكون الطرف الرئيسي في عملية السلام. وعلى غرار ما ذكره جميع المتكلمين اليوم، وحدها عملية سياسية يقودها الأفغان ويتولون زمامها من شأنها أن تُفضي إلى تسوية سلمية للنزاع الراهن.

وتؤيد أوزبكستان بقوة جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تيسير عملية تسوية الحالة في أفغانستان. وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى الملاحظات التي أدلى بها رئيس أوزبكستان، فخامة السيد شوكت مرزيوييف، إبان المؤتمر الدولي بشأن أفغانستان الذي استضافته طشقند في آذار/مارس،

> ”نحن على استعداد، في أي مرحلة من مراحل عملية السلام، على تهيئة جميع الظروف اللازمة لتنظيم مفاوضات مباشرة على أراضي أوزبكستان بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان“.

ومن أجل دعم عملية المصالحة في البلد، يجب على المجتمع الدولي أن يستثمر في المستقبل الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي لأفغانستان وشبابها.

وتقدم أوزبكستان، من جانبها، مساعدة عملية إلى أفغانستان من خلال إعادة بناء هياكلها الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. وأيدنّا في طشقند مشروعات مثل خط الأنابيب الرابط بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، ومشروع نقل وتجارة الكهرباء في وسط وجنوب آسيا، والمبادرات التالية في مجالات النقل والاتصالات والطاقة والتجارة والتعليم.

أولا، فيما يتعلق بتشييد ممر للسكك الحديدية من مزار الشريف إلى هرات، فإن تنفيذ المشروع سيوفر فرص عمل لأكثر من ٣٠ ٠٠٠ أفغاني ويتيح لكابل تحقيق أرباح سنوية بفضل عمليات العبور تتراوح بين ٤٠٠ مليون دولار و ٥٠٠ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال ثمة حاجة ملحة لتشييد الطريق الرابط بين مزار الشريف وبيشاور، عبر كابل.

ثانيا، سيُتيح بناء خط نقل الطاقة الكهربائية سورخان – بل خمري زيادة إمدادات الكهرباء من أوزبكستان إلى أفغانستان بنسبة ٧٠ في المائة، أو ما يصل لـ ٦ بلايين كيلوواط/ساعة سنويا. وسوف تنتقل كابل بفضل خط نقل الطاقة إلى نظام الطاقة الموحد في وسط آسيا. وفضلاً عن ذلك، فمن شأن خط نقل الطاقة الكهربائية سورخان – بل خمري أن يصبح جزءا هاما من مشروع وسط وجنوب آسيا.

ثالثا، فيما يتعلق بتدريب المتخصصين الأفغان، يعمل المركز التعليمي لتدريب المواطنين الأفغان بنجاح في الوقت الراهن في بلدة تيرميز في أوزبكستان. وثمة مائة وثلاثون من الشباب الأفغان، رجالاً ونساء، يرتادون المركز. ونعتزم في المستقبل زيادة عدد الطلاب إلى ٢٥٠. وندعو جميع البلدان إلى توحيد جهودها لإنشاء صندوق دولي خاص لدعم التعليم في أفغانستان، وهو ما اقترحه رئيس أوزبكستان.

رابعا، فيما يتعلق بتعزيز التجارة مع أفغانستان، أنشأت أوزبكستان مركزا دوليا للوجستيات في تيرميز، يضمّ محطة جمارك، للمساعدة في إدارة التدفق المتزايد في شحنات الصادرات والواردات والمرور العابر. كما أنشأت أوزبكستان منطقة اقتصادية حرة – مركز تيرميز للبضائع – على الحدود مع أفغانستان، حيث نعتزم إنشاء خطوط إنتاج صناعية لتصنيع المواد الجاهزة اللازمة للمشروعات والبرامج التي يجري تنفيذها حاليا في أفغانستان. كما فتحت أوزبكستان بيوتا تجارية في كابول ومزار الشريف، بهدف تيسير التجارة بين البلدين بغية زيادة حجمها تدريجيا بحيث تبلغ بليون دولار سنويا. كما أنشأنا خطوطا جوية تربط مباشرة بين طشقند وكابل من أجل تقديم الدعم لعمليات التبادل الثنائية. وقد فتحت قنصلية أفغانية أبوابها مؤخرا في تيرميز بغية تيسير التبادل بين البلدين.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن أوزبكستان تبذل جهودا حثيثة للمساعدة في دفع عملية السلام في أفغانستان قدماً. ولذلك، فإننا في طشقند ملتزمون التزاما قويا بمواصلة التعاون الوثيق مع حكومة أفغانستان والجهات المعنية الأخرى تحقيقاً لهذا المسعى.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد لال (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم. كما نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ياماموتو، ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على إحاطاتهم الإعلامية، والممثل الدائم لأفغانستان على إطلاعنا على وجهات نظره بشأن التطورات التي وقعت مؤخرا في بلده.

ومع أن الحالة في أفغانستان لا تزال مثار قلق، ثمة أيضا العديد من التطورات الإيجابية ذات الأهمية. إذ برهن ملايين الأفغان – نساء ورجالاً – الذين خرجوا للتصويت في الانتخابات التي أجريت مؤخرا، على الرغم من تهديد حركة طالبان، على شجاعتهم ورغبتهم القوية في العمل من أجل مستقبل أفضل من خلال ممارسة حقهم الديمقراطي. إذ رفضوا بجرأة الإذعان لشبح الجماعات الإرهابية. ونثني على حكومة الوحدة الوطنية، ولجنة الانتخابات المستقلة وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، التي حرصت على أن تتمّ الانتخابات على الرغم من التحديات والتهديدات الخطيرة. ومن الواضح أن الديمقراطية تتجذر أكثر فأكثر في أفغانستان. وعلى غرار ما ذكره الممثل الخاص للأمين العام في وقت سابق، تُعدّ هذه أول انتخابات تديرها السلطات

الأفغانية إدارة كاملة منذ عام ٢٠٠١. وتمثل في الواقع معلما هاما في انتقال أفغانستان إلى مرحلة الاعتماد على الذات.

وقد حضر العديد من الدول الأعضاء مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان الذي أبرم في الشهر الماضي، مما يؤكد مجددا التزام المجتمع الدولي والأمم المتحدة تجاه أفغانستان. كما كررت الجمعية العامة مجددا، قبل عشرة أيام، دعمها لقضية أفغانستان من خلال اعتمادها القرار ٧٣/٨٨. ولكن ذلك غير كاف.

وحتى وإن واصلت تقارير الأمين العام التأكيد على أن أعمال العنف والإرهاب في أفغانستان لا تبدي أي علامات عن تراجعها، يُقْدِم الإرهابيون الآن على مهاجمة أماكن لم تخطر على بالٍ قطّ من قبل، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والمساجد، وحتى مشيعيّ الجنائز. ومن المؤسف أن ربع جميع الوفيات المتصلة بالإرهاب في العالم تسببت فيها الهجمات التي ضربت أفغانستان في العام الماضي. وعلى الرغم من جميع بوادر تدهور الحالة الأمنية، فإن المجتمع الدولي والمجلس، مع كل ما بحوزتهما من أدوات لم يتمكنا أو لم يرغبا ببساطة في التعامل بفعالية مع أصل المشكلة.

فمن شأن الإجراءات التي اتخذها المجلس ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أن تكون بمثابة نموذج للعمل ضد الإرهابيين ومؤيديهم في أفغانستان. فالمخدرات والتعدين غير المشروعين، وغيرهما من الصناعات الإجرامية التي تسيطر عليها الجماعات الإرهابية، تنهب موارد الشعب الأفغاني وتمول المزيد من أعمال العنف. أما الملاجئ والملاذات الآمنة المتاحة لهذه الشبكات الإرهابية منذ سنوات، فهي معروفة جيدا. ويجب وضع حدّ للأنشطة التي تضطلع بها حركة طالبان وشبكة حقاني وتنظيم داعش والقاعدة والجماعات المحظورة المنتسبة إليها، مثل جماعة عسكر طيبة وجيش محمد. إن لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، التي ترفض إدراج قادة طالبان الجدد في قوائمها أو تجميد أصول زعيمها المغتال، مُقصّرة في تحقيق ما يرجوه منها الأفغان والمجتمع الدولي. واستنادا إلى الدروس المستفادة من الماضي، نحن في نيويورك ندرك أن السلام في أفغانستان يرتبط بالسلام والأمن في العالم بأسره.

ومع أن تحديات الأمن والسلام والتنمية لم تفتأ تتزايد، أُحرز كذلك تقدم كبير على مدى السنوات الـ١٧ الماضية، ولا سيما في مجالات النهوض بالتعليم والرعاية الصحية؛ وحماية حقوق المرأة والأطفال والمهمشين؛ وتحسين الحوكمة والإصلاحات؛ وتوفير سبل العيش والانتقال بأفغانستان صوب مرحلة الاعتماد على الذات.

وللهند علاقات قديمة تاريخية وثقافية وحضارية واقتصادية مع أفغانستان. ونحن نعمل بشكل وثيق مع شركائنا الأفغان في تنفيذ المشاريع الإنمائية، وسنواصل القيام بذلك في عقد التحول هذا. إن بناء قدرة قوية على الاتصال لأفغانستان، البلد غير الساحلي،يشكل عنصرا هاما من عناصر شراكتنا الإقليمية. ونحن متنبهون لضمان أن تحترم جميع هذه المشاريع لسيادة الدولة وسلامتها الإقليمية، وأن تستند إلى المعايير الدولية المعترف بها عالميا، وإلى الشفافية ومبادئ المسؤولية المالية، والحماية البيئية ومعايير الحفاظ عليها. ونحن، من ذلك المنطلق، منخرطون في مختلف مشاريع الترابط في المنطقة، بما في ذلك مشروع ميناء تشاباهار وممر الشحن الجوي المباشر بين الهند وأفغانستان، الذي تم تفعيله بنجاح. وسنواصل الاستفادة من المكاسب التي تحققت ونعمل مع جميع الذين يشاطروننا روح مساعدة أفغانستان من دون شروط.

إننا نؤيد عملية سلام ومصالحة شاملة للجميع يقودها ويملكها ويسيطر عليها الأفغان تعزز وتحمي الوحدة والسيادة والديمقراطية والشمولية والازدهار في أفغانستان. ويقتضي أي تقدم ملموس نحو السلام المستدام وقف العنف الإرهابي، ونبذ الصلات بالإرهاب الدولي واحترام حقوق عامة الشعب الأفغاني، ولا سيما حقوق النساء والأطفال والأقليات. ونأمل في أن تتم مقابلة شجاعة الشعب الأفغاني وقدرته على الصمود

وتصميمه بشجاعة وقدرة على الصمود وتصميم من قبل المجتمع الدولي، بالقيام بما يجب القيام به من جانبه لإحلال السلام في ذلك البلد الذي مزقته الحرب.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد كريستيان (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الـ٢٨ الأعضاء فيه.

وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ فضلا عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا.

أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2018/1092) والممثل الخاص ياماموتو وسفير أفغانستان على بيانيهما.

يثمن الاتحاد الأوروبي عاليا جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثل الخاص ياماموتو لدعم السلام والتنمية في أفغانستان ويرحب بها. كما يرحب الاتحاد الأوروبي بنتائج مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان، حيث مثلت الاتحاد الأوروبي الممثلة السامية فيديريكا موغيريني، والمفوضة الأوروبية للتعاون الدولي والتنمية، نيفين ميميكا.

لقد اعتمد الاتحاد الأوروبي، قبل أربعة أسابيع، استنتاجات المجلس بشأن أفغانستان، معيدا التأكيد على الالتزام طويل الأجل من جانب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بدعم شعب أفغانستان في جهوده من أجل تحقيق السلام والأمن والازدهار. ونشيد بالزخم الحالي من أجل السلام في أفغانستان. ونرى أن الأشهر المقبلة مهمة جدا للنهوض بجدول أعمال السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، قدمت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي عرضا محددا، في مؤتمر جنيف، لدعم السلام في أفغانستان، بما في ذلك – على سبيل المثال لا الحصر – مساعدة الحكومة على جعل عملية السلام أكثر شمولا؛ ودعم الإصلاحات في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن؛ وتقديم حوافز للمقاتلين السابقين؛ ودخول الاتحاد الأوروبي كضامن لعملية السلام؛ ودعم التجارة عبر الحدود والهياكل الأساسية ومشاريع الترابط. ونعمل حاليا مع الحكومة الأفغانية على تطوير ذلك العرض إلى إجراءات ملموسة.

يعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقادا راسخا بأنه ينبغي لأي عملية سلام أن تتضمن آليات لتمثيل مصالح جميع الأفغان، ولا سيما النساء والأقليات. كما أن المجتمع المدني يشكل جهة فاعلة رئيسية، ويمكن أن يوفر منظورات هامة، ولا سيما تلك التي شهدناها هنا اليوم. إننا نؤيد أي صفقة محتملة للسلام. سيقف الاتحاد الأوروبي بقوة خلف حماية حقوق الإنسان. يجب ألا يتم تحقيق السلام على حساب التقدم المحرز على مدى السنوات الـ ١٧ الماضية. نحن نرحب بجميع الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام. ولكن، لا يمكن تأجيل محادثات السلام المباشرة بين حكومة أفغانستان وحركة الطالبان أكثر من ذلك، من أجل ضمان الملكية الأفغانية الكاملة لعملية سلام في نهاية المطاف. ويتعين على المجتمع الدولي تقديم جميع أشكال التفاوض في إطار عملية كابل.

وأود أن أتناول ثلاث نقاط. تتعلق النقطة الأولى بالإصلاحات. أجرى المجتمع الدولي، في مؤتمر جنيف، تقييما لتنفيذ الإصلاحات من قبل حكومة أفغانستان ووافق على نقاط مرجعية جديدة للسنوات المقبلة. وقد أشار الاتحاد الأوروبي مرة أخرى إلى التزامه الراسخ بذلك المسعى. وأعلن عن حزمة دعم بمقدار ٤٧٤ مليون يورو لأفغانستان، بما في ذلك ٣١١ مليون يورو لبناء الدولة والقدرة على الصمود للأعوام ٢٠١٨–٢٠٢١.

ولكن من الأهمية بمكان ألا تركز أفغانستان على اعتماد الإصلاحات فحسب، بل وعلى تنفيذها. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي، في ذلك السياق، وضع الصيغة النهائية لإطار السياسات التنموية، قبل مؤتمر جنيف، الذي يتكون من البرامج

الوطنية الـ ١٠ ذات الأولوية المرتبطة بالإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان، فضلا عن التقدم المحرز في تنفيذها. وما تجدر ملاحظته، أنه تم إحراز تقدم فيما يتعلق بتهيئة بيئة أكثر تمكينا للأعمال التجارية وتعزيز نمو القطاع الخاص، وإصلاحات إدارة المالية العامة، وتيسير التجارة، وإصلاح قطاع الأمن. ونشجع الحكومة الأفغانية على مواصلة تلك الإصلاحات.

ويتعين كذلك مواصلة مكافحة الفساد وتحقيق نتائج ملموسة، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على زيادة ثقة الشعب في المؤسسات الأفغانية. وينطبق الأمر نفسه على حماية حقوق الإنسان، مع التركيز بصفة خاصة على مجالات من قبيل القضاء على العنف ضد المرأة، وتنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وحماية الأطفال، ومنع التعذيب وسوء المعاملة. ويود الاتحاد الأوروبي التأكيد، في ذلك الصدد، على الحاجة إلى تنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة وعلى اعتماد قانون حماية الطفل، الذي رفض بشكل يدعو إلى الأسى مؤخرا للمرة الرابعة في البرلمان الأفغاني.

وتتعلق النقطة الثانية التي أود التطرق إليها بالانتخابات. يتفق الاتحاد الأوروبي مع تقييم الأمم المتحدة، ويرى أن من الأمور الإيجابية أن أجريت الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر، وأن العديد من الأفغان – بمن فيهم النساء والشباب – شاركوا بنشاط على الرغم من التهديدات الأمنية. غير أننا نلاحظ أن الاقتراع قد تأثر سلبا بصعوبات تنظيمية وفنية كبيرة، فضلا عن الشكوك بحدوث تزوير على نطاق واسع.

وستكون الأشهر القادمة أساسية لمعالجة أوجه القصور تلك واستخلاص الدروس منها من أجل ضمان المصداقية والشفافية والحفاظ على شمولية العملية السياسية، من أجل الإعداد للانتخابات الرئاسية. ولا حاجة إلى القول بأن ثمة حاجة مطلقة إلى اتخاذ تدابير قوية وسريعة تضمن سلامة وشفافية ومساءلة ومصداقية هذا الاقتراع.

إن الانتخابات المقبلة وعملية السلام أمران منفصلان. ويجب على المجتمع الدولي أن يظل ثابتا في دعمه لعملية سلام تقودها كابل ولانتخابات رئاسية تتسم بالشفافية على السواء وأن يعزز شرعية الحكومة التي تنجم عنها. ومن المهم أيضا أن تتم الانتخابات الرئاسية في وقتها المحدد. وتحقيقا لذلك الهدف، يقدم الاتحاد الأوروبي بكل سرور مساعدة انتخابية تصل قيمتها إلى أكثر من ١٨ مليون يورو، من خلال مشروع دعم الانتخابات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن خلال مشروع منفصل للمساعدة في الحد من مواطن الضعف في العملية الانتخابية. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، على تحديد أفضل السبل لمواصلة دعم العملية الانتخابية الأفغانية.

والنقطة الثالثة والأخيرة التي أود التطرق إليها تتعلق بالأمن. فلا يزال يساور الاتحاد الأوروبي بالغ القلق إزاء الحالة الأمنية في البلد، ولا سيما ارتفاع مستوى الإصابات بين المدنيين – أكثر من ٨ ٠٠٠ منذ بداية العام – وأعمال العنف الخطيرة التي تؤثر على الأطفال، على نحو ما وثقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ينبغي لجميع الأطراف أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لضمان حماية السكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، واحترام وحماية موظفي المساعدة الإنسانية والطبية، ووسائل نقلهم ومعداتهم، فضلا عن المستشفيات وسائر المرافق الطبية.

وبالنظر إلى حجم الاحتياجات الإنسانية والحالة المزرية للمشردين داخليا، يجب احترام المبادئ الإنسانية وتعزيزها. كما يجب الحفاظ على الدور الحيوي للوكالات الإنسانية والحيز الإنساني من أجل تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا لأشد الفئات ضعفا. ويجب ألا يؤدي العنف المرتبط بالنزاع إلى تدمير سبل عيش أو منازل أو ممتلكات جيل آخر، أو تشريد الأُسر

والحد من فرص الوصول إلى خدمات التعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات.

وفيما يتعلق بالهجرة، نود أن نؤكد لمجلس الأمن أن الاتحاد الأوروبي يواصل حواره الشامل بشأن الهجرة في إطار الطريق المشترك إلى الأمام بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان، ومعالجة البعد الإقليمي للهجرة.

والمخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ في أفغانستان تشمل نقص المياه والجفاف في أغلبية المقاطعات، مع ما يترتب على ذلك من آثار مباشرة على المحاصيل والماشية، مما يؤدي بدوره إلى خطر نشوب وتفاقم الصراعات المحلية على الأراضي والمياه والتجنيد المتزايد في الجماعات المسلحة. ولكي تكون جهودنا السلمية أكثر فعالية، نحتاج إلى تقييمات كافية للمخاطر في هذا الصدد.

ختاما، أود أن أكرر دعمنا لجهود بعثة الدعم الوطيد بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي الرامية إلى تقديم المزيد من التدريب والمشورة والمساعدة لقوات ومؤسسات الأمن الأفغانية. وأود التأكيد مجددا على أن الاتحاد الأوروبي يقدر الدور الحاسم لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وجميع وكالات الأمم المتحدة في دعم الشعب الأفغاني. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بالعمل إلى جانب بعثة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين لتحقيق أفغانستان ديمقراطية ومكتفية ذاتيا.

لقد ذهبت شخصيا عدة مرات إلى كابل، ويحدوني أمل وطيد في رؤية العديد من الطائرات الورقية وقد عادت تحلق في السماء الجميلة لهذه المدينة قريبا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد كورمان (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد بلجيكا تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأسوة بالمتكلمين الآخرين، أشكر الممثل الخاص ياماموتو لا على إحاطته الإعلامية فحسب، بل وعلى جهوده الحثيثة لتحقيق سلام دائم في أفغانستان. وأود أيضا أن أشكر المفوضة غيزال هاريس، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يوري فيدوتوف، وسعادة السفير خيرت عمروف، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، على إحاطاتهم الإعلامية.

وأود أن أبرز ثلاث نقاط: الانتخابات، وعملية السلام، ودعم المجتمع الدولي لأفغانستان.

أولا، تهنئ بلجيكا السلطات الأفغانية والمواطنين الأفغان على الانتخابات البرلمانية التي عقدت في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، والتي تمثل خطوة هامة أخرى في ترسيخ الديمقراطية في البلد. ومن المهم الآن أن نستخلص الدروس من هذه الانتخابات. فالحكومة والمؤسسات الأفغانية مدينون للمواطنين الشجعان بإجراء انتخابات رئاسية منظمة وشاملة للجميع وذات مصداقية في عام ٢٠١٩. ويجب أن تحافظ اللجان الانتخابية على استقلالها وأن تضطلع بولاياتها استنادا إلى الخبرات التي اكتسبتها حتى الآن.

وإضافة إلى التصدي للتهديدات الأمنية الخطيرة، يجب معالجة المشاكل اللوجستية والفنية والاستثمار في الشفافية والاتصالات. إن الهجمات الشنيعة على المدارس والمرافق الطبية في فترة ما قبل الانتخابات تذكرنا بأهمية الاحترام التام للقانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، لا تزال بلجيكا تشعر بقلق عميق إزاء العدد الكبير من الضحايا المدنيين، وتدعو جميع الأطراف إلى حماية السكان المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال.

والنقطة الثانية تتعلق بالعملية السياسية. يجب أن تشكل عملية كابل الأساس لعملية سلام شاملة وجامعة يقودها ويمسك بزمامها الأفغان. وتدعو بلجيكا قادة طالبان إلى الاستجابة لعرض السلام غير المسبوق الذي طرحه الرئيس غني

والانخراط في محادثات سلام مباشرة. ويمكن للحكومة الأفغانية بالفعل إنشاء فريق تفاوضي شامل ورفيع المستوى. وعلى المجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإقليمية، أن يدعم هذه العملية من خلال العمل في تناغم.

وكما يعلم المجلس، تعلق بلجيكا أهمية كبيرة على دور المرأة في بناء السلام. ومن دواعي اعتزازي أن أعلن عن مساهمة بلجيكية جديدة بقيمة مليوني يورو لصالح هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أفغانستان لدعم تنفيذ خطة العمل الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي هذا الصدد، نرحب بالمراجعة الفنية للقانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، التي تجرى حاليا. وتلاحظ بلجيكا بقلق أوجه القصور في تطبيق هذا القانون، مثل استخدام الوساطة غير المنصوص عليه في القانون. كما نشجع الحكومة الأفغانية على مضاعفة جهودها لزيادة مشاركة المرأة في المؤسسات العامة.

ثالثا، تنضم بلجيكا إلى الدعم الدولي للسلام والتقدم في أفغانستان. إن نجاح مؤتمر جنيف واتخاذ القرار المتعلق بأفغانستان في الجمعية العامة (القرار ٧٣/٨٨) لدليل على استعداد المجتمع الدولي للاتحاد لدعم التقدم والسلام والتنمية المستدامين.

إن بلجيكا حليف غير مشروط لأفغانستان من خلال عضويتنا في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وسنزيد من مساهمتنا في بعثة منظمة حلف شمال الأطلسي بدرجة كبيرة ونسهم أيضا في تدريب الجيش الوطني الأفغاني. كما ندعم الاستجابة الإنسانية للجفاف من خلال مساهماتنا في الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، والتي ستزيدها بلجيكا إلى حد كبير.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بتوجيه التحية إلى ضحايا العنف في أفغانستان وصمود الشعب الأفغاني وقوات الأمن. إن هدف السلام يمكن تحقيقه في أفغانستان، وبلجيكا تؤيد تسوية سلمية بقيادة الأفغان وتوليهم زمامها، وستواصل دعمها في المستقبل أيضا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة قيرغيزستان.

السيدة مولدويساييفا (قيرغيزستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر السيد تاداميشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسفير خيرت عمروف على إحاطاتهم الإعلامية اليوم. ونرحب بتقرير الأمين العام وما ورد فيه من توصيات (S/2018/1092).

إننا اليوم نؤكد على الدور المحوري والمحايد للأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان، ونعرب عن تقديرنا ودعمنا الوطيد لجميع الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص لأفغانستان. وترحب جمهورية قيرغيزيا باعتماد إطار المساءلة المتبادلة في جنيف، على النحو الوارد في البيان المعتمد في المؤتمر الوزاري في جنيف بشأن أفغانستان، المعقود في ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

ونكرر الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان. ونود التأكيد على ضرورة مواصلة التصدي للخطر الذي يتهدد أمن واستقرار أفغانستان بسبب الجماعات الإرهابية المتمركزة في المنطقة وغيرها من الجماعات المسلحة غير الشرعية والعصابات الإجرامية. وندعو جميع الدول إلى تعزيز تعاونها الدولي والإقليمي في تعزيز تبادل المعلومات ومراقبة الحدود وإنفاذ القانون والعدالة الجنائية.

وترحب جمهورية قيرغيزستان بالخطوات التي اتخذتها حكومة أفغانستان للنهوض بعملية سلام يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها من خلال عملية كابل بشأن التعاون في مجال السلام

والأمن، بما في ذلك من خلال عرض إجراء محادثات غير مشروطة ووقف مؤقت لإطلاق النار، وتهيب بحركة طالبان أن تستجيب للدعوة إلى السلام من الشعب الأفغاني وحكومته،

ونرحب بإنجازات حكومة الوحدة الوطنية في المجالات السياسية والاقتصادية والحوكمة والإصلاحات الاجتماعية وفي إدارة عملية الانتقال. ونرحب كذلك بإجراء الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، التي شكلت خطوة هامة أخرى صوب ترسيخ الديمقراطية في البلد.

وترى قيرغيزستان أن أفغانستان شريك إقليمي رئيسي، وتولي أهمية كبيرة للتعاون مع أفغانستان في تنفيذ المشاريع الإقليمية، بما في ذلك مشروع الطاقة الكهربائية CASA-1000. وسوف يسهم ذلك في التنمية الاقتصادية للبلد، فضلا عن الإسهام في حل عدد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

وتدعو جمهورية قيرغيزستان إلى مبادرة لإنشاء اتحاد صناعي زراعي ثلاثي الأطراف بين قيرغيزستان وطاجيكستان وأفغانستان. ونلاحظ أيضا أن قطاع التعليم يؤدي دورا هاما في عملية استعادة السلام أفغانستان. ونعرب في ذلك الصدد، عن استعدادنا للنظر في إمكانية تعليم الطلاب الأفغان في مؤسساتنا التعليمية بدعم مالي من مانحين أجانب – بما في ذلك البلدان والمنظمات الدولية. وتواصل حكومة جمهورية قيرغيزستان وشركاؤها الأفغان في الوقت الراهن تنفيذ مشروع رائد لتعليم الأطفال المنتمين إلى الأسر القيرغيزية المقيمة في جبال بامير الكبرى والصغرى في أفغانستان في المؤسسات التعليمية لقيرغيزستان.

وفي ١١ و ١٢ تموز/يوليه وبمبادرة من قيرغيزستان، ناقش ممثلون من بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان وبعثة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مسألة تعزيز التعاون بين بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان. وشمل ذلك إنشاء مركز دولي للبحوث الأفغانية في بيشكيك ومنبر إقليمي للتعاون بين السياسيين والخبراء والعلماء لمناقشة المسائل المطروحة ذات الصلة بالتنمية في أفغانستان، ووضع التوصيات ذات الصلة، بما في ذلك تعزيز التعاون بين دول آسيا الوسطى وأفغانستان.

وختاما، أود أن أنوه إلى دعمنا لالتزام جميع بلدان آسيا الوسطى بالتعاون المشترك مع أفغانستان في الأجل الطويل. ونعرب عن استعدادنا مع شركائنا الدوليين للتعاون الكامل على تسوية المسائل المعروضة علينا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشكر السفير سايكال ممثل أفغانستان، والسفير خيرت عمروف ممثل كازاخستان، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) والممثل الخاص للأمين العام ياماموتو، رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطاتهم وإسهاماتهم القيّمة.

ولتعزيز الظروف الأمنية السياسية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن أفغانستان بحاجة إلى الدعم الدولي المستدام. ومن ذلك المنظور، أكد مؤتمر جنيف المعني بأفغانستان الذي عقد مؤخرا الدعم الثابت من قبل المجتمع الدولي للبلد في سعيه لتحقيق السلام والاستقرار والرخاء.

وفي المجال السياسي، كان إجراء الانتخابات البرلمانية تطورا ناجحا على الرغم من التهديدات الأمنية، فقد عزز توطيد دعائم الديمقراطية في البلد وسيواصل تعزيزها. ونهنئ أفغانستان على ذلك الإنجاز الذي يجب استكماله بعقد الانتخابات الرئاسية في نيسان/أبريل ٢٠١٩. وإيران على استعداد لتقديم كل المساعدات الممكنة لإجراء تلك الانتخابات بصورة ناجحة.

ونرحب أيضا بالجهود المتجددة لتحقيق السلام والمصالحة في أفغانستان. وهناك قدر كبير من توافق الآراء على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية في الوقت الراهن على عدم وجود حل عسكري للنزاع في ذلك البلد. وعليه، فقد حان الوقت للتوصل إلى حل سياسي شامل ويجب أن يتم بقيادة الحكومة والشعب الأفغانيين. وتدل الاجتماعات التكميلية المعقود بصيغة كابل وطشقند وموسكو على ذلك الزخم الذي تجب الاستفادة منه. ويجب على المجتمع الدولي تيسير الحوار والمحادثات الشاملة بين الأطراف الأفغانية. ويمثل الدعم الدولي القوي والمشاركة على الصعيدين المحلي والإقليمي عنصرين أساسيين لتحقيق النجاح.

علاوة على ذلك، ولكي تؤدي هذه الجهود إلى حل دائم، فإنه يتعين عليها أن تأخذ في الاعتبار الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار وانعدام الأمن في البلد على مدى العقود الأربعة الماضية. ومن بين أسباب عدم الاستقرار هذه وجود القوات الأجنبية التي ظلت توفر أساسا لتجنيد المتطرفين. ولذلك السبب، فإننا لم نعتقد أبدا أن تلك القوات قد أسهمت في تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. وبالتالي، نواصل الحث على سحب جميع القوات الأجنبية، بصرف النظر عن ولاياتها وتشكيلها، من أفغانستان في فترة زمنية محددة وبطريقة مسؤولة. وبدلا من نشر القوات الأجنبية، ينبغي بذل كل جهد ممكن لدعم القوات المسلحة الأفغانية وتعزيزها. وذلك أحد المتطلبات الرئيسية لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في أفغانستان، وبالتالي يجب السعي إليه على سبيل الأولوية.

ومن الضروري بوجه خاص مكافحة الجماعات الإرهابية مثل تنظيم داعش الذي أدى دخوله إلى أفغانستان إلى زيادة سفك الدماء وتأجيج النزعات الطائفية. ويتعين وضع حد لذلك الاتجاه المروع قبل أن يصل إلى مستويات مأساوية.

وبما أن الإرهاب والاتجار بالمخدرات يعززان بعضهما بعضا دائما في أفغانستان، يجب اتباع استراتيجية ذات شقين وبالتزامن لمكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب. فذلك أمر ضروري بالنظر إلى تزايد الأنشطة الإرهابية، علاوة على أنه ووفقا للدراسة الاستقصائية التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٨، فإن زراعة خشخاش الأفيون لا تزال في ثاني أعلى مستوياتها منذ عام ١٩٩٤. وينبغي في الوقت نفسه، لأجل مكافحة خطر المخدرات على نحو فعال، أن يواصل المجتمع الدولي دعم أفغانستان في تحقيق التنمية الاقتصادية. وسنواصل في ذلك الصدد تعزيز المساعدة التي نقدمها لجهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان. ويستمر في الوقت الحالي بذل جهود معينة لضمان تنفيذ هذه التدابير بطريقة منتظمة ومتواصلة.

وندعم الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ونشدد على الحاجة إلى إقامة شراكة قوية بين وكالات الأمم المتحدة والبلد المعني.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على عزم شعب جمهورية إيران الإسلامية وحكومتها على مواصلة تقديم الدعم لشعب أفغانستان الشقيق وحكومتها في سعيهما إلى تحقيق السلام والرخاء.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٠.